



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية



معهد العلوم الاقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير

تخصص: مالية ومحاسبة

قسم العلوم التجارية

العنوان:

التكامل بين السياسة المالية والسياسة
النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي

تحت إشراف الدكتور:

عجيلة محمد

من إعداد الطالبين:

سالمي أشرف نوفل ✓

افتاته يوسف. ✓

السنة الجامعية

2012-2011



الْحَكِيمِ" قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ

((صدق الله العظيم))

سورة البقرة
الآية (31-32)

تشكر وتقدير:

لله الحمد والشكر أولاً وأخيراً

أولاً أحمد الله تعالى الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل راجين أن يتقبله منا قبولاً حسناً وينفعنا وغيرنا به.

ثم نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الفاضل الدكتور عجيبة محمد على مساعدته لنا وحسن إشرافه على هذا العمل بتوجيهاته القيمة ونصائحه الرشيدة.

وبكل عبارات التقدير والاحترام نتقدم بالشكر إلى جميع أساتذة معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وخاصة رئيسة المعهد الدكتورة بوعبدلي أحلام .

كما نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد.

إهداء

الحمد لله الواحد القهار العزيز الغفار مكور الليل والنهار الحمد لله الأكرم صاحب الفضل الأعظم الذي وهبنا الصحة والصبر وأعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع.

إلى من جعلت الجنة تحت قدميها والصبر ملاً كفيها إلى من أرضعتني من نبع حنانها وغمرتني بغيض وفائها التي أقدم كل ما أمك طاعة لها أُمي الغالية يمينة حفظها الله

إلى من لا يكفيه كلام وقصائد الشعر وخطب النثر إلى من كان سندي المتين والعقل الراجع إلى الذي شجعني بالإرادة وعلمني أن الشقاء ضرب السعادة وأنا الحياة كفاح عبادة لرحمان، إلى والدي إبراهيم حفظه الله ورعاه.

إلى قرة عيني أشقائي: بدر الدين وزوجته . عبد الرؤوف . أختي واخص بذكر آخر عنقود أسرتي محمد حسن نصر الله .

إلى أعمامي وعمتي الوحيدة وأولادهم، خالاتي وأخوالي وأولادهم.

إلى من اثلجا صدري بدعواتهما جدتي الخادم، وجدتي عائشة رحمها الله

إلى جدي عبد القادر وجدي أحمد رحمهما الله وأسكنهم فسيح جنانه

إلى رفيق قلبي قبل دربي ، إلى الذي لا تكفي العبارات في وصفه الذي شاركني جهد هذا العمل " أشرف نوفل "

إلى أصدقائي وزملائي: بوعمامة ، عبد الرزاق، يونس، بوحفص، عبد الكريم ، إدريس ، بدر الدين.

إلى كل عائلة افتاته، بن غنية، وعائلة حكيم أولاد الطيب، عائلة عبد القادر الشرع، وعائلة بن ثامر

إلى كل من لم يكتبهم قلبي ووسعهم قلبي.

إلى كل الزملاء و الزميلات في مقاعد الدراسة و مجالس العلم و خاصة قسم الثالثة

مالية و محاسبة 2012/2011

إهداء:

إلى من قال الله في حقهما

(.. ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما...)

إلى أعلى ما في الوجود

إليك يا من تضحى براحتك لتتير عقلي بالعلم والإيمان يا من

كنت خير مربى وناصح وصديق :

والدي العزيز عبد القادر.

إليك يا أحن وأعظم قلب في الدنيا يا من أمدتني من نور قلبها

لتتير دربي :

أمي الحبيبة.

إلى قرة عيني أشقائي: عبد الحكيم ، جواد .

إلى أعمامي وعماتي وأولادهم، خالاتي وأخوالي وأولادهم، جدي وجدتي .

إلى أصدقائي وزملائي: يوسف ، يونس، عبد الكريم، بوعمامة ، قدور، حمزة.

إلى كل عائلة سالمى ، نعاس

إلى كل من لم يكتبهم قلبي ووسعهم قلبي.

إلى كل الزملاء و الزميلات في مقاعد الدراسة و مجالس العلم و خاصة قسم الثالثة

مالية و محاسبة 2012/2011

الفهرس



الفهرس	
9	شكر و تقدير
10	الإهداء
12	فهرس الجداول
13	فهرس الأشكال
14	المقدمة العامة
الفصل الأول: أساسيات السياسة المالية و السياسة النقدية - مفاهيم و نظريات -	
20	تمهيد
21	المبحث الأول: ماهية السياسة المالية
21	المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية
22	المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية
22	المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية
27	المبحث الثاني : ماهية السياسة النقدية
27	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية
28	المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية
28	المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية
33	المبحث الثالث: السياسة المالية و النقدية في النظريات الاقتصادية
33	المطلب الأول: في التحليل الكلاسيكي و الكلاسيكية الجديد
37	المطلب الثاني: في التحليل الكينزي
39	المطلب الثالث: في التحليل النقدي
43	خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: دور السياسة المالية و النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي - آليات وميكانيزمات -

46	تمهيد
47	المبحث الأول: فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي
47	المطلب الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي
48	المطلب الثاني: أوضاع السياسة النقدية في الدول النامية
49	المطلب الثالث: الإصلاحات الاقتصادية في المجال النقدي والمالي في الدول النامية
51	المبحث الثاني: فاعلية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي
51	المطلب الأول: دور السياسة المالية في تنمية اقتصاديات الدول المتخلفة
51	المطلب الثاني: دور السياسة المالية في تكوين رأس المال و تحقيق الاستقرار الاقتصادي
53	المطلب الثالث: مدى فعالية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي
54	المبحث الثالث: تكامل السياسة المالية و السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي
54	المطلب الأول: العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية
56	المطلب الثاني: الآثار السياسية النقدية على السياسة المالية
58	المطلب الثالث: التنسيق بين السياسة المالية و السياسة النقدية
64	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: السياسة المالية والسياسة النقدية المطبقة خلال 1990 - 2004	
67	تمهيد
68	المبحث الأول: تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2004
68	المطلب الأول: السياسة الإنفاقية العامة في الجزائر
72	المطلب الثاني: سياسة الإيرادات العامة في الجزائر
74	المطلب الثالث: الموازنة العامة للدولة في الجزائر
76	المبحث الثاني: تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2004

76	المطلب الأول: محتوى الإصلاحات الاقتصادية
77	المطلب الثاني: تحقيق النمو الاقتصادي
79	المطلب الثالث: تحقيق توازن ميزان المدفوعات
83	المبحث الثالث : أثر السياسة المالية و النقدية علي الموازنات الاقتصادية
83	المطلب الأول: رصيد الميزانية خلال الفترة 1990 - 2004
86	المطلب الثاني: التضخم
89	المطلب الثالث: السيولة الاقتصادية
91	خلاصة الفصل الثالث
94	الخاتمة العامة
100	قائمة المراجع

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
69	توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2006 حسب كل دائرة	الشكل 01
70	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2006 حسب القطاعات	الشكل 02
71	تطور نفقات الموازنة العامة خلال الفترة 1990-2004	الشكل 03
73	الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2006	الشكل 04
75	تطور بنود الموازنة العامة خلال الفترة 1990-2004	الشكل 05
78	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	الشكل 06
80	تطور وضعية ميزان المدفوعات	الشكل 07
84	تطور رصيد الموازنة خلال الفترة 1990-2004	الشكل 08
87	تطور معدل التضخم خلال الفترة 1990-2004	الشكل 09
90	تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 1990-2004	الشكل 10

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
25	سياسة مالية توسعية: زيادة الإنفاق و خفض الضرائب.	الشكل 01
26	سياسة مالية انكماشية: عن طريق خفض الإنفاق وزيادة الضرائب	الشكل 02
58	منحنى فيليبس	الشكل 03
60	يبين آلية عمل السياسة النقدية في ظل ثبات الأسعار	الشكل 04
61	يبين أثر عمل السياسة النقدية في ظل تغيير الأسعار	الشكل 05
72	تطور نفقات الموازنة العامة خلال الفترة 1990 - 2004	الشكل 06
85	تطور رصيد الموازنة خلال الفترة 1990 - 2004	الشكل 07
88	تطور معدل التضخم خلال الفترة 1990-2004	الشكل 08

المقدمة



المقدمة العامة

● إشكالية البحث :

واجهت الدول النامية أزمة اقتصادية حادة أدت إلى تزايد نطاق الاختلالات الداخلية والخارجية بشكل أصبح يهدد قدرتها على إنجاز أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة. وترجع أسباب هذه الأزمة إلى فترة السبعينات عقب الأزمة الهيكلية التي عمت الاقتصاد الرأسمالي العالمي والتي من مظاهرها: انهيار أسواق النقد العالمية، إزدياد حدة علاقات الصراع والنمو غير المتكافئ للقوى الرأسمالية الكبرى، إضافة إلى انتشار العديد من الظواهر منها: ظاهرة الركود التضخمي، تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، أيضا ظهور أزمة الطاقة عقب صدمتي البترول I و II.

ولمواجهة هذه الاختلالات كان لا بد للعديد من الدول النامية تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي، حيث احتلت السياسة المالية المكانة الهامة بين مختلف السياسات الاقتصادية، وقد حاول الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم إيجاد الحلول والتخلص من المشاكل الاقتصادية التي عرقلت الاستقرار الاقتصادي لهذه الدول ومن أبرز هذه المدارس الاقتصادية، المدرسة الكينزية بزعمارة **جون مينارد كينز** الذي اعتبر أن السياسة المالية أداة أكثر فعالية من السياسة النقدية في مواجهة الاختلالات الاقتصادية، إلا أن ظاهرة التضخم مهدت لظهور أفكار معارضة بزعمارة **ميلتون فريدمان**، والذي يعتبر بدوره أن السياسة النقدية وحدها قادرة على التأثير في النشاط الاقتصادي. لكن مع ظهور أزمة اقتصادية من جديد والمتمثلة في الكساد التضخمي، تم التوصل في النهاية وبعد جدل بين المدرستين إلى أنه لا يمكن اللجوء إلى استخدام سياسة المالية أو النقدية بمعزل عن السياسة الأخرى، بل يجب التنسيق بينهما واستخدام السياستين حسب الظروف الاقتصادية، وحسب النظام الاقتصادي المتبع في البلد.

والجزائر من بين الدول النامية التي سعت ومنذ الاستقلال إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أن المشكل الذي كان يعيق عملية التنمية هو كيفية تمويل التنمية الاقتصادية أي كيفية توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ وتحقيق الأهداف المرجوة في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية المعاشة.

وقد اتبعت الجزائر بذلك سياسات اقتصادية حاولت من خلالها تحقيق الاستقرار ودفع عجلة النمو الاقتصادية، ومن بين السياسات الاقتصادية المتبعة نحاولنا التركيز في دراستنا على السياسة المالية مبرزين بذلك دورها في معالجة الاختلالات وتحقيق الأهداف المرجوة.

● وما سبق يمكن طرح إشكالية البحث كالتالي:

ما هو دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنة؟

- ولإجابة على هذا التساؤل يمكننا طرح أسئلة فرعية نحاول الإجابة عليها من خلال هذا البحث :
- ما مدى تأثير السياسة المالية على النشاط الاقتصادي؟
- هل يمكن الاعتماد على سياسة مالية دون استخدام سياسة نقدية، أو سياسة اقتصادية؟
- ما هي الأهداف المرجوة من السياسة المالية؟
- ما هي الاختلالات الاقتصادية والمالية التي تعاني منها الدول النامية؟، وكيف يمكن معالجتها وذلك حسب وجهة نظر الهيئات المالية الدولية؟
- ما هو الإطار المناسب لتحقيق التنسيق والتكامل بين كل من الدور الذي يمكن أن تمارسه أدوات السياسة المالية وباقي أدوات السياسة الاقتصادية وخاصة السياسة النقدية منها؟
- ما هو مسار السياسة المالية في الجزائر في ظل التحول من اقتصاد موجه إلى اقتصاد حر؟
- الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تطبيق هذه الإصلاحات؟

● الفرضيات :

- للإجابة على إشكالية البحث والوصول إلى الأهداف المحددة له توجب علينا وضع محددات كما يلي :
- لا يمكن فهم أي سياسة اقتصادية دون فهم الفكر الذي تستند إليه.
- لا يمكن الأخذ بالسياسة المالية بمعزل عن السياسات الاقتصادية الأخرى.
- من أجل التحول إلى اقتصاد السوق يجب أولاً تغيير الذهنيات الاشتراكية وتهيئة المحيط الاقتصادي المناسب للنظام الجديد .
- اعتبار أن اقتصاديات الدول النامية متماثلة، وعليه نختص بدراسة حالة الجزائر كنموذج لهذه الدول.
- تهدف برامج الاستقرار الاقتصادي إلى الحد من التضخم وعجز الميزانية، أما التصحيح الهيكلي يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي.

● أهمية ومبررات اختيار الموضوع:

تبرز أهمية اختيار هذا الموضوع في التعرف على طبيعة السياسة المالية وآلية التفاعل بينها وبين السياسة النقدية والسياسات الاقتصادية الكلية، ومدى فعاليتها في علاج المشاكل الاقتصادية، خاصة وأن الجزائر من بين الدول النامية التي اتبعت سياسات الإصلاح الاقتصادي بمساعدة الهيئات المالية الدولية، كما تبرز الأهمية أيضاً من خلال توضيح المعايير والأدوات اللازمة لتحقيق أهداف سياسات الإصلاح الاقتصادي والمتثلة في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين.

● أهداف البحث :

نهدف من خلال هذا البحث الوصول إلى النقاط التالية :

- معرفة آليات ومعايير عمل السياسة المالية في علاج الاختلالات الاقتصادية والمالية.
- إبراز الاختلالات الاقتصادية والمالية السائدة في الدول النامية والتعرف على الحلول المقترحة من طرف الهيئات الدولية.
- معرفة مسار السياسة المالية في الجزائر وأهم الإصلاحات المالية الذاتية والمدعومة من طرف الهيئات المالية الدولية والآثار الناجمة عن تطبيق هذه الإصلاحات على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.
- المنهج والأدوات المستخدمة في البحث:
 - نظرا لطبيعة الموضوع والمتعلق بالسياسة المالية ودورها في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في الدول النامية عامة و الجزائر بصفة خاصة فقد تطلب البحث استخدام الأدوات التالية :
 - تطور الفكر الاقتصادي عبر مختلف المدارس الاقتصادية.
 - مواضيع الاقتصاد الكلي.
 - المواضيع المتعلقة بالسياسة المالية والسياسة النقدية.
 - التقارير، الإحصائيات، الدوريات والقوانين المتعلقة بالاقتصاد الجزائري.
 - صيغ اتفاقات الجزائر مع صندوق النقد الدولي.
- أما المنهج المستخدم في البحث فقد استخدمنا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والتاريخي حسب ما تتطلبه الدراسة.
- ففيما يتعلق بالمنهج الوصفي كان استخدامنا من خلال عرض الاقتصاد الجزائري وكذا وصف أفكار المدارس الاقتصادية المختلفة.
- المنهج التحليلي يظهر من خلال التطرق إلى دور السياسة المالية في النشاط الاقتصادي وعلاقتها بالسياسة النقدية، أيضا يظهر هذا المنهج من خلال تحليلنا لبرامج الإصلاحات المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية.
- أما المنهج التاريخي فيظهر من خلال تعرضنا لتطور الفكر الاقتصادي لمختلف المدارس الاقتصادية وأيضا من خلال التعرض إلى مسار الاقتصاد الجزائري من فترة الاستقلال حيث اتبعت السلطة نظام الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد يعتمد على آليات السوق الحر.

● صعوبات البحث :

أهم الصعوبات التي واجهتنا خلال مرحلة إعداد البحث تمثلت بشكل خاص في التضارب الواضح في الإحصائيات الأمر الذي أوجب توخي الدقة والتأكد من مدى صحة المعطيات وأقربها للواقع.

● خطة البحث :

حتى تتمكن من الإجابة على إشكالية البحث والأسئلة المطروحة، تحليل أبعادها ومحاولة إثبات صحة الفرضيات، لقد تم دراسة الموضوع في ثلاث فصول سبقتهم مقدمة عامة وتليهم خاتمة عامة تحتوي على ملخص لموضوع الدراسة مع الإشارة إلى أهم النتائج المتوصل إليها، وطرح في الخير مجموعة من التوصيات والاقتراحات.

الفصل الأول :

أساسيات

السياسة المالية

والسياسة النقدية

- مفاهيم ونظريات

-

تمهيد :

تعد السياسة المالية أسلوب أو برنامج الذي تتبعه الحكومة للتأثير في الاقتصاد القومي و المجتمع بهدف المحافظة على الاستقرار العام والتنمية ومواجهة كافة الظروف المتغيرة وذلك بواسطة استخدام الإيرادات و النفقات العامة والدين العام بالإضافة إلى الضرائب.

وتعتبر السياسة النقدية بأنها إحدى الوسائل الهامة للسياسة الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة ويتم التخطيط لها في البنك المركزي بهدف تحقيق أغراض اقتصادية كالمعدل الأمثل للنمو الاقتصادي والعمل على تحقيق الاستقرار النقدي وتعبئة المدخرات والموارد لتمويل البرامج الاستثمارية.

حيث لا يمكن التعمق في دراسة أي سياسة من السياستين دون دراسة وتحليل الفكري الذي تستند إليه نتناول في هذا الفصل أساسيات السياسة المالية و السياسة النقدية، مفاهيم، نظريات، والذي يصم ثلاثة مباحث يتم التطرق فيها إلى:

المبحث الأول : ماهية السياسة المالية

المبحث الثاني : ماهية السياسة النقدية

المبحث الثالث : السياسة المالية و النقدية في النظريات الاقتصادية

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

إن تعدد وتشعب الدراسات الاقتصادية دعت إلى وجوب تحديد معنى للسياسة المالية يتناسب والتطور الذي تشهده الأوضاع الاقتصادية الراهنة في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية

يمكن إيجاز تعريف السياسة المالية في التعاريف التالية :

التعريف الأول :

إن مصطلح السياسة المالية من الناحية التاريخية مشتق من الكلمة الفرنسية بيت المال أو الخزانة، ولكن في الاستخدام الحديث فإن السياسة المالية لها معنى أوسع ومختلف مرتبط بجهود الحكومة لتحقيق استقرار أو تشجيع مستويات النشاط الاقتصادي.¹

التعريف الثاني :

يقصد بالسياسة المالية الطريق التي تنتهجها الدولة لاستخدام الأدوات المالية، الإيرادات العامة و النفقات العامة و الموازنة العامة، لمواجهة وعلاج المشاكل الاقتصادية المختلفة، ولتحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية التي تتبعها الدولة.²

التعريف الثالث :

تعرف السياسة المالية للحكومة بأنها مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الحكومية لتعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية من أجل خدمة أهداف اقتصادية محددة ولا سيما من أجل معالجة البطالة أو التضخم، ويكون لزيادة النفقات العامة نفس أثر تخفيض الضرائب، كما لتخفيض النفقات العامة نفس أثر زيادة الضرائب.³

التعريف الرابع :

تعرف السياسة المالية بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة ، وتلك الأهداف تتلخص في الاستقرار الاقتصادي والتنمية، العدالة في التوزيع، وتوجيه النشاط الاقتصادي وعلاج التضخم والكساد.

فالسياسة المالية هي دراسة تحليلية للنشاط المالي لحكومة أو دولة وما ينتج عنه من آثار على الاقتصاد القومي⁴

1- السيد عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة. دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص. 17.

2- احمد زهير شامية، النقود والمصاريف. دار زهران للنشر، عمان، 1993، ص. 345.

3- أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي. الدار العالمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، ط.1، عمان، 2002، ص. 338.

4- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية- تحليل جزئي وكلي للمباني. الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2000، ص. 426.

ويمكن أن نخلص من هذه التعاريف إلى تعريف شامل للسياسة المالية حيث تكمن في الدور الذي تقوم به الدولة في فرض الضرائب وتحصيلها للإيرادات، والتي يتم إنفاقها في مجال الخدمات العامة. وهي بذلك تهدف لتحقيق مجموعة من الأهداف :

- الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل.
- الوصول إلى معدلات نمو اقتصادية.
- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.
- العمل على رفاهية المجتمع وإعادة توزيع الدخل بشكل عادل.

المطلب الثاني : أهداف السياسة المالية

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق أهداف السياسة العامة من خلال استخدام الإيرادات والنفقات العامة من طرف الحكومة، فالسياسة المالية تساهم مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما تساعد مساعدة أكيدة في تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تكييف أدواتها ، التأثير على حركة الاقتصاد الوطني وذلك من خلال التأثير على معدلات التضخم أو الانكماش، كما يمكن استخدام الإصدارات النقدية أو التمويل بالعجز لزيادة التوسع في مجال الإنفاق الاستثماري وتطوير معدلات النمو الاقتصادي بشكل إيجابي، أيضاً يمكن للدولة أن تلجأ إلى الحد من نشاطات استثمارية من خلال اللجوء إلى معدلات فائدة عالية أو شرائح ضريبية مرتفعة، و أيضاً تحقيق العدالة الاجتماعية حيث أنه إذا لم يكن هناك استخدام عقلائي ومنطقي وعادل فإن ذلك سيؤدي إلى تحقيق الظلم الاجتماعي بدلاً من العدالة الاجتماعية.

وأخيراً تستطيع السياسة المالية أن تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تصحيح مسار عملية التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية.

المطلب الثالث : أدوات السياسة المالية

تمثل أدوات السياسة المالية تلك الأدوات التي تستخدمها الدولة من خلال استخدام أدوات المالية العامة¹ من أجل دفع عجلة النشاط الاقتصادي، وتحقيق أهداف السياسة المالية والتي أصبحت أداة اقتصادية هامة للتأثير على النشاط الاقتصادي، وذلك عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد، هذا ومع تطور نشاط الدولة ضاعف من مسؤولياتها في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى مسؤولياتها اتجاه سوء توزيع الدخل والثروة. وتنقسم أدوات السياسة إلى قسمين: أدوات تلقائية وأدوات مقصودة².

1 المالية العامة تعرف بأنها دراسة الوسائل التي بواسطتها تحصل الدولة على الإيرادات الضرورية لتغطية النفقات العامة وبذلك توزع العبء بين المواطنين .

2 هيثم الزعي، حسن أبو الزيت ، أسس و مبادئ الاقتصاد الكلي. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط. 1، عمان، 2000، ص. 200.

أولاً: الأدوات التلقائية:

1 - تغيرات تلقائية في حصيللة الضرائب:

والمقصود هنا هو نظام الضرائب التصاعدية، وهي الضرائب التي تتناسب طردياً مع الزيادة في الدخل بحيث تؤدي هذه الزيادة إلى زيادة في حصيللة الضرائب، كما يؤدي الانخفاض في الدخل إلى انخفاض في حصيللة هذه الضرائب، ومن وجهة نظر اقتصادية فإنه في حالة الركود الاقتصادي تتراجع حصيللة الضرائب تبعاً لانخفاض الدخل. أما في حالة وجود انتعاش اقتصادي ترتفع حصيللة الضرائب تبعاً لزيادة الدخل، وهنا يتضح دور الضرائب التصاعدية في ضبط الإنفاق وتقليل الدخل القابل للإنفاق الأمر الذي يساعد على ضبط مستوى الطلب الكلي أو تخفيفه حسب الحالة الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد، ويتم هذا بصورة تلقائية.

2 - التغير في مستوى الادخار:

والمقصود هنا أن الأفراد يميلون إلى المحافظة بصورة عامة على مستوى معيشي معين حتى في الفترات التي يسود فيها الانكماش الاقتصادي ويتدنى مستوى الدخل الخاضع للإنفاق وذلك من خلال الاعتماد على المدخرات الفردية، مما يؤدي إلى حدوث تغير في مستوى الادخار العام، الأمر الذي ينتج عنه تغيير في مستوى الإنفاق على الرغم من وجود حالة الركود أو الانكماش الاقتصادي، وتتم هذه العملية بصورة تلقائية.

3 - سياسة توزيع الأرباح في الشركات:

والمقصود هنا هو توزيع الأرباح الرأسمالية والسياسية التي تتبعها الشركات ممثلة في إدارتها في كيفية توزيع الأرباح على المساهمين، حيث أن معظم الشركات تميل إلى إتباع سياسة محددة في عملية توزيع الأرباح، وتكون هذه السياسة غير قابلة للتغيير على المدى القصير، بحيث أنه لو كان الاقتصاد على وشك الدخول في حالة انكماش فأن الشركات لن تلجأ إلى تخفيض مستوى الأرباح القابلة للتوزيع على المساهمين، كما أنها لا تميل إلى زيادة حصص الأرباح في حالة المرور بفترة تضخم قصيرة، وبذلك تحافظ على وجود الاستقرار في مستويات دخول الأفراد في وقت الكساد وتحافظ على الحد من زيادتها في وقت التضخم¹.

4- الإعانات الحكومية:

تتمثل في إعانات أو مساعدات، إلى بعض القطاعات في المجتمع مثل القطاع العائلي وتوجه هذه الإعانات إلى قطاعات الأكثر احتياجاً وذلك للمساعدة في عملية إعادة توزيع الدخل.

إن الأدوات السابقة هي أدوات آلية لا تتطلب أي سياسة فاعلة، وتكون عاجزة بمفردها أو مع غيرها في منع حدوث الكساد أو التضخم، فهي تقوم بتخفيف أو المساعدة في تباطؤ معدل الزيادة أو النقصان في الإنفاق العام. ويمكن منع حدوث التضخم أو الكساد من خلال الاستعمال الأمثل لكل من أدوات السياسة المالية و النقدية في آن واحد.

1 نفس المرجع السابق، ص. 202.

ثانياً: الأدوات المستقلة أو المقصودة:

وسميت هذه الأدوات بالمستقلة لأنها تتطلب تدخل مباشر وفاعلاً من قبل الدولة وذلك عن طريق دخول الحكومة بشكل مباشر في نشاطات معينة من أجل تحقيق أهداف السياسة المالية، سواء كان ذلك في مجال التوظيف أو الأسعار أو النمو ويمكن تلخيص هذه الأدوات في العناصر التالية:

1. زيادة نفقات الحكومة من خلال برامج الأشغال العامة، وذلك من خلال إنشاء مشروعات غايتها تشغيل الأيدي العاملة وزيادة التوظيف من خلال إقامة مرافق الخدمة العامة مثل: بناء المدارس وشق الطرق والاستثمار في مجال النقل والمواصلات، مما يؤدي إلى خلق المزيد من فرص العمل ويساعد في معالجة الركود الاقتصادي وذلك بزيادة الطلب الكلي في الاقتصاد.

2. تغيير معدلات الضرائب: يتم استخدام هذه الأداة على الشكل التالي:

أ - في حالة وجود كساد تقوم الحكومة بتخفيض الضرائب مما يؤدي إلى زيادة الدخل القابل للإنفاق الأمر الذي يزيد الطلب الكلي ويساعد على انتعاش الاقتصاد.

ب - في حالة وجود التضخم، تقوم الحكومة بزيادة الضرائب مما يؤدي إلى نقصان الدخل القابل للإنفاق الأمر الذي يقلل من الطلب الكلي ويساعد على استقرار الأسعار.

3. مشروعات التوظيف العامة: عبارة عن مشروعات حكومية القصد منها إيجاد وظائف مؤقتة للحد من مشكلة البطالة حين توفر فرص عمل دائمة.

بعد دراسة أدوات السياسة المالية نتعرف على آلية استخدامها في تسيير النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق الأهداف المختلفة، وذلك لمعالجة الأوضاع الاقتصادية السائدة من خلال الاستخدام الأمثل لهذه الأدوات.

أولاً: حالات الكساد:

تسود هذه الحالة عندما يعاني الاقتصاد من انخفاض مستوى الطلب الكلي نتيجة العجز في تصريف المنتجات، مما يقلل من عدد فرص العمل ويؤدي إلى زيادة البطالة على مختلف أنواعها، وفي هذه الحالة يمر الاقتصاد بمرحلة تباطؤ أو ركود ويتم استخدام أدوات السياسة المالية للخروج من هذه الحالة و الحد من تأثيرها كما يلي:¹

1 - زيادة مستويات الإنفاق الحكومي مما يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد حيث أن الإنفاق

الحكومي هو بمثابة دخول للأفراد، وزيادة الدخل تعني زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد، مما يدفع المؤسسات الاقتصادية والمشاريع إلى زيادة إنتاجها لمواكبة هذه الزيادة في الطلب وبالتالي زيادة التوظيف وتقديم الحوافز للأفراد لزيادة إنتاجهم ورفع كفاءة العمل الأمر الذي سيؤدي إلى حدوث زيادة جديدة في دخول الأفراد من ناحية وإلى الحد من البطالة من ناحية أخرى ويرفع من مستوى النشاط الاقتصادي.

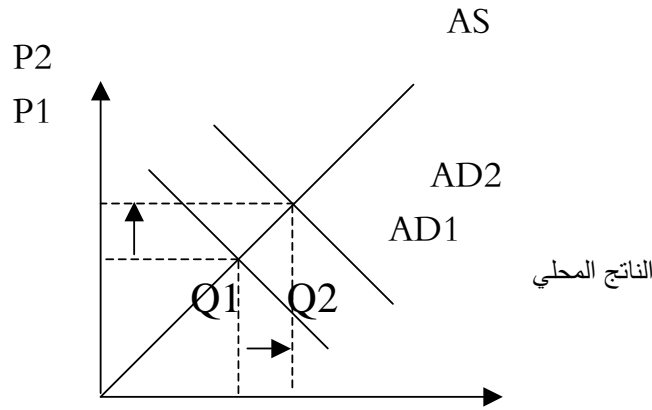
1 - هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، أسس و مبادئ الاقتصاد الكلي. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط. 1، عمان، 2000، ص. 204.

2 - زيادة الإنفاق الحكومي من جهة وتخفيض الضرائب أو التوسع في الإعفاءات الضريبية بقصد زيادة الدخل وخلق فرص الاستثمار للحد من البطالة والكساد، وذلك بإتباع سياسة توسعية من خلال زيادة الإنفاق وتخفيض الضرائب.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني (1) للتعرف على الآلية التي تم بها استخدام هذه الأدوات للتأثير على المتغيرات الاقتصادية مثل الطلب الكلي (AD) والعرض الكلي (AS). والشكل (1) يمثل إتباع سياسة مالية توسعية وذلك بزيادة الإنفاق، وخفض الضرائب، مما يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي AD1 إلى AD2

الشكل رقم (1) : سياسة مالية توسعية: زيادة الإنفاق و خفض الضرائب.

مستوى الأسعار



المصدر: هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، مرجع سابق، ص. 205.

ثانيا: حالة تضخم في الاقتصاد:

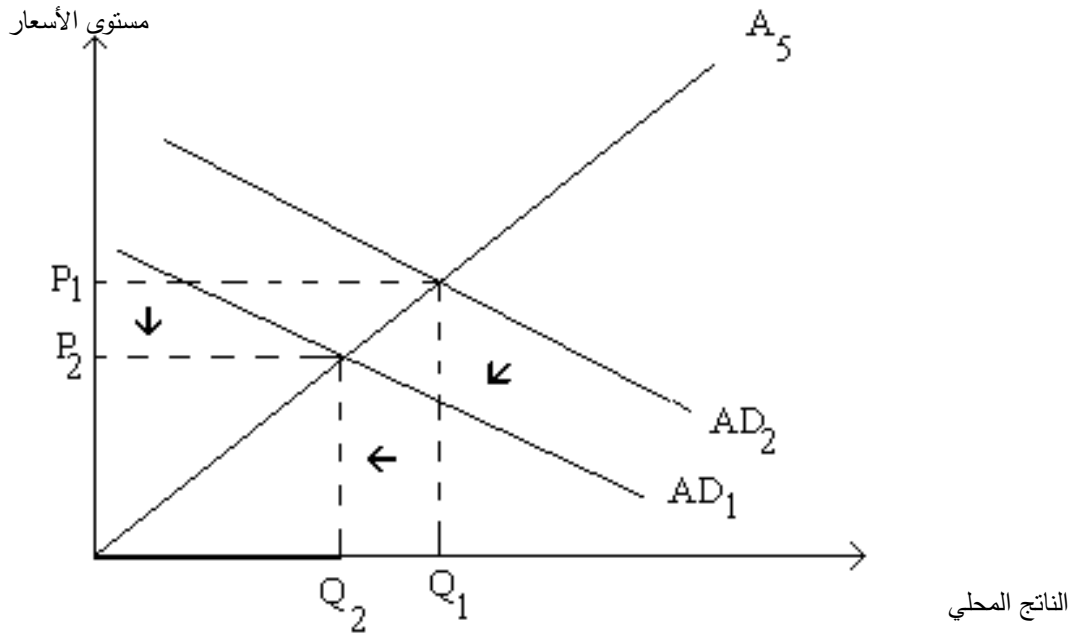
إن التضخم عبارة عن الزيادة غير الطبيعية في الأسعار مما يعني وجود ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وتستخدم أدوات السياسة المالية في هذه الحالة لمحاولة خفض المستوى الكلي للطلب، بتقليل القدرة الشرائية للأفراد والمجتمع ككل، وذلك بإتباع سياسة مالية انكماشية. ويمكن توضيح ذلك من خلال آلية عمل هذه الأدوات¹:

- 1 -** رفع مستوى الضرائب وبالتالي تقليل دخول الأفراد وخفض حجم الدخل القابل للإنفاق مما يؤدي إلى خفض الطلب الكلي في الاقتصاد وهذا يؤدي إلى خفض المستوى العام للأسعار.
- 2 -** تخفيض مستوى الإنفاق العام والذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك ويحد من الطلب الكلي، ويخفض مستوى الأسعار.

1 هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط. 1، عمان، 2000، ص. 205.

3 - استخدام كلا السياستين بزيادة الضرائب أو التوسع فيها وخفض الإنفاق كما في الشكل (2):

رقم (2): سياسة مالية انكماشية: عن طريق خفض الإنفاق وزيادة الضرائب الشكل



المصدر: هشام الزعبي، حسن أبو الزيت، مرجع السابق، ص. 206

المبحث الثاني : ماهية السياسة النقدية

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية :

تعددت مفاهيم السياسة النقدية بتعدد واختلاف النظريات الاقتصادية.

تعريف 1:

السياسة النقدية هي استخدام عرض النقود لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، فإذا كانت السلطات النقدية ترغب في زيادة الطلب الكلي لتحقيق مستويات مرتفعة من الدخل والعمالة فإنها تفعل ذلك عن طريق زيادة العرض¹.

1 مايكل ايدمجان ، مرجع سابق ، ص. 270 .

تعريف 2 :

تتكون السياسة النقدية للحكومة من مجموعة القرارات و الإجراءات التي تتخذها الحكومة في المجال النقدي مباشرة أو عن طريق المصرف المركزي من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي²

تعريف 3 :

السياسة النقدية هي الاستراتيجية المثلى أو دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية القومية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة من الاستقرار النسبي للأسعار، و ذلك في إطار توفير السيولة المناسبة للاقتصاد القومي حتى تتفادى الضغط على الأرصدة النقدية للدولة. و هذا يتعلق بمجموعة القوانين و التنظيمات و الإجراءات التي يمكن أن تلجأ السلطات النقدية لاستخدامها لضمان تنظيم:

- كمية الوسائل المتاحة (نقود داخلية ائتمانية) نقود خارجية (نقود قانونية).
- التعامل بالنقد الأجنبي.
- سعر تبادل العملات و سعر صرف العملة الوطنية.
- المحافظة على المدخرات المحلية و موارد الدولة من العملات الأجنبية.
- مرونة أداء الجهاز المصرفي.³

و خلاصة القول أن السياسة النقدية هي إحدى مكونات السياسة الاقتصادية، و يقصد بالسياسة النقدية مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة بغرض الرقابة على الائتمان و التأثير عليه، بما يتفق و تحقيق الأهداف الاقتصادية التي تصبوا إليها الحكومة، فالنقود لا تدير نفسها بنفسها، بل يجب تدخل السلطة النقدية في الدولة عن طريق اتباع سياسة نقدية تعكس الأهداف التي تصبوا إليها الدولة.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية:

من أهداف السياسة النقدية ما يلي:

- تحقيق استقرار نقدي و اقتصادي من خلال مواجهة التغير في المستوى العام للأسعار الذي يؤثر على العملة الوطنية.
- محاولة تحقيق تنمية اقتصادية على مستوى كل القطاعات الاقتصادية مما ينعكس على زيادة حجم كل من الدخل القومي و نمو الناتج المحلي.
- محاولة تسريع عملية التنمية من خلال برامج إقتصادية تنموية خاصة .
- محاولة تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- المساهمة في تطوير المؤسسات المالية بجميع أنواعها و ذلك للمساهمة في خدمة و تطوير الاقتصاد الوطني¹.

2 أحمد فريد مصطفى ، سهير محمد السيد حسين ، السياسات النقدية و البعد الدولي لليورو . مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2000 ، ص. 39.

3 الأشقر أحمد، الاقتصاد الكلي. الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع و دار الثقافة للنشر و التوزيع، ط.1، عمان، 2002، ص. 331 .

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية

تهدف السياسة النقدية إقامة والحفاظ على أوضاع نقدية وائتمانية ملائمة في ظل الاقتصاد السائد للدولة، و تستخدم السلطات النقدية مجموعة من الأدوات مباشرة و غير مباشرة للتأثير في هذه الظروف النقدية والائتمانية من أجل تحقيق عمالة عالية، معدل نمو مرتفع ، واستقرار أسعار صرف العملة الوطنية بالعملات الأجنبية المختلفة.

أولاً: الأدوات غير المباشرة :

تتمثل الأدوات غير المباشرة في الاحتياطات القانونية ، سعر الخصم ، وعمليات السوق المفتوحة، ويؤثر سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة على الحجم الكلي للائتمان المتاح للجهاز المصرفي، إذ يستخدمها البنك المركزي للتأثير على القاعدة النقدية. أما التغير في الاحتياط القانوني فيؤثر على هيكل وحجم الودائع المصرفية والنقود والائتمان المصرفي، ولكنه لا يؤثر على القاعدة النقدية.

1. عمليات السوق المفتوحة:

تعتبر سياسة عمليات السوق المفتوحة أكثر فعالية كأداة عامة للسياسة النقدية وأكثر دقة التي تستخدمها السلطة النقدية في الرقابة على الائتمان².

وتظهر هذه الأهمية من خلال ما تمارسه هذه السياسة من تأثير على الاحتياطات النقدية للمصارف التجارية، ففي حالة انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي و الرغبة معالجة الكساد عن طريق زيادة الإنفاق الكلي يدخل البنك المركزي السوق النقدية مشتريا بعض السندات والأوراق المالية، وبالتالي يصبح بإمكان البنك التجاري أن يزيد حجم الائتمان وهو ما يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية، و يزداد بالتالي الإنفاق الكلي في المجتمع ، وعلى العكس عندما يعاني الاقتصاد من حالة ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي وظهور التضخم و ارتفاع الأسعار، فإن البنك المركزي يدخل السوق النقدية بائعا لبعض السندات و الأوراق والأسهم المالية مما يقلل الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، هذا يدفع البنوك التجارية إلى تخفيض الائتمان والقروض و هذا يخفض الإنفاق الكلي الذي يمكن أن يخفض الطلب الفعلي ويحد من التضخم وارتفاع الأسعار، الذي يشهده الاقتصاد الوطني، وهناك أثر آخر لسياسة عمليات السوق المفتوحة، وهو أثرها في سعر الفائدة السائد في السوق الذي يسهم بدوره في تحقيق أهداف هذه السياسة. فعندما يرغب البنك المركزي اتباع سياسة نقدية توسعية لمعالجة الكساد يدخل السوق النقدية مشتريا للسندات و الأوراق المالية فترتفع أسعار السندات و الأوراق المالية و هذا يعني انخفاض سعر الفائدة الحقيقي على تلك السندات و الأسهم، مما يسبب انخفاض في سعر الفائدة السائد في

1 جميل الزيدانين السعودي، أساسيات في الجهاز المالي - منظور العملي- دار وائل للطباعة و النشر، الأردن، 1999، ص.89.

2 باري سيجل ، النقود و البنوك و الاقتصاد ، ترجمة طه عبد الله منصور ، دار المريخ ، الرياض ، 1987 ، ص. 269

السوق وينتج عن ذلك زيادة الإنفاق الكلي على الاستثمارات الجديدة وزيادة الطلب الفعلي والتخلص من الركود والكساد.

ويحدث العكس عندما يتبع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية ويعرض السندات والأوراق المالية للبيع فتتخفض أسعار السندات والأوراق المالية ويؤدي بالتالي إلى ارتفاع سعر الفائدة السائد في السوق. ويترتب عن هذا انخفاض في الاستثمارات الجديدة و بالتالي انخفاض الطلب الفعلي و معالجة حالة الرواج والتضخم وارتفاع الأسعار¹

2. سياسة الاحتياطي الإجباري :

وهي نسبة من الاحتياطي النقدي القانوني الواجب الاحتفاظ به من قبل المصارف المركزية لدى البنك المركزي، إذ يقوم هذا الأخير بتغيير هذه النسبة بالزيادة أو النقصان تبعاً للأوضاع الاقتصادية السائدة²، ففي حالة إتباع سياسة توسعية لإنعاش الاقتصاد، يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي، الأمر الذي يرفع من قيمة حجم الطلب الكلي و ينتعش الاقتصاد و تنتهي الفجوة الركودية. أما في حالة إتباع سياسة انكماشية فعلى البنك المركزي فرض نسبة احتياطي إلزامي أكبر، مما يقلل قدرة البنوك على خلق النقود و الائتمان و يقلل حجم النقد في البلاد و يساعد على مكافحة التضخم. و تعتبر نسبة الاحتياطي الإجباري أهم الأدوات وأكثرها استخداماً في الاقتصاديات النامية لعدم وجود سوق مال حقيقي يمكن للبنك المركزي من خلاله إتباع سياسة السوق المفتوحة أو سعر إعادة الخصم³.

3. سعر إعادة الخصم:

هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم ما لديها من أوراق مالية و الاقتراض منه، باعتباره المقرض الأخير. و تعتبر عملية إعادة الخصم شكلاً من أشكال إعادة التمويل التي يقوم بها البنك المركزي لتزويد البنوك التجارية بالسيولة¹، و لا يتم تحديد هذا السعر بناءً على عرض كمية الأوراق التجارية المقدمة للخصم أو الطلب على السيولة بل يتحدد من طرف البنك المركزي حسب السياسة المراد تطبيقها من أجل التأثير على السوق النقدية وعلى قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان². أما آلية استخدام هذه الأداة فيمكن تلخيصها في إطار السياسات التوسعية و الانكماشية، حيث أن البنك المركزي عند إتباعه سياسة نقدية توسعية لإنعاش الاقتصاد و معالجة الفجوة الركودية يقوم بتخفيض سعر

1 احمد زهير شامية، النقود والمصاريف. دار زهران للنشر، عمان، 1993، ص. 331. 332.

2 الناظم محمد النوري الشمري، النقود و المصارف، مدرسة الكتب للطباعة و النشر جامعة الموصل العراق، 1995، ص. 431.

3 الوزاني خالد واصف، الرفاعي أحمد حسين، مبادئ الاقتصاد الكلي. دار وائل للنشر، ط.3، عمان، 2000، ص. 308.

1 قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص. 87.

2 مصطفى رشدي شبيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1981، ص. 244.

الفائدة الذي يتقاضاه على قروضه للجهاز المصرفي، بمعنى أنه يخفض سعر الخصم مما يحفز البنوك التجارية على الاقتراض منه فتزيد الأموال المتاحة لها لإقراض الأفراد و دفع عملية التنمية للبلاد خاصة إذا وجهت الأموال إلى أفراد يسعون إلى إنشاء مشاريع صناعية و تنموية مما يجنب الاقتصاد حالة الركود، فعند انخفاض سعر الخصم تسعى البنوك التجارية لتخفيض أسعار الفائدة و بالتالي يزيد عرض النقد عبر آلية المضاعف³، و ينتعش الاقتصاد.

أما في حالة اللجوء إلى سياسة انكماشية لمعالجة التضخم يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم مما يقلل قابلية البنوك التجارية في الإقراض كما يؤدي إلى رفع أسعار فوائدها على القروض، الأمر الذي يقلل الطلب على النقود، و من خلال آلية المضاعف يؤدي ذلك إلى تقليل حجم النقد في الاقتصاد بنسبة مضاعفة، مما يقلل القدرة الشرائية و يساعد على معالجة الفجوة التضخمية في الاقتصاد.⁴

ثانيا :الأدوات المباشرة :

تستخدم هذه الأدوات قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع ما، و تعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كما و نوعا.

1.سياسة تأطير القروض:

وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال سنة وان لا يتجاوز مجموع القروض الموزعة بنسبة معينة، وفي حال الإخلال بهذا الإجراء تتعرض البنوك إلى عقوبات، و اعتماد البنوك هذا الأسلوب من طرف السلطات النقدية من أجل التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات التي تتطلب موارد مالية كبيرة و تستخدم هذه الأداة لمنع استخدام التسهيلات الائتمانية بغرض المضاربة في السندات بحيث يقوم البنك المركزي بتثبيت هامش للقروض الموجهة للاستهلاك حسب الظروف الاقتصادية سواء حالة رواج أو كساد¹.

2.السياسة الانتقائية للقروض:

وينتهج البنك المركزي سياسة انتقائية تجعل القرارات تتعلق فقط ببعض القطاعات التي يعتبرها أكثر مردودية للاقتصاد الوطني فيقوم بتوجيه القروض إليها بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء التسهيلات في منح القروض إلى هذه القطاعات، و الغرض الأساسي من استخدام السياسة الانتقائية للقروض هو التأثير على توجيه القروض نحو القطاعات الاقتصادية و الاستخدامات المرغوبة، و يمكن أن تأخذ هذه السياسة عدة أشكال منها:

- قرار معدل خصم مفضل .
- إمكانية إعادة الأوراق التجارية التي تتوفر فيها الشروط الضرورية لهذه العملية .
- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف .

3 المضاعف النقدي : $K = \frac{1}{1-(1-b)(1-r)}$ ، معامل التسرب ، r : معامل الاحتياطي

4 - خالد واصف الوزاني أحمد حسين الرفاعي، نفس المرجع السابق، ص. 307

1 - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2003، ص.81.80.

■ تغيير مدة استحقاق القروض ومعدل فوائدها².

3. الرقابة على شروط البيع بالتقسيط:

يؤدي هذا النظام إلى زيادة الاستهلاك حيث أنه يمكن الأفراد من الحصول على السلع بالتقسيط ويقوم البنك المركزي بمراقبة الائتمان الإستهلاكي وذلك بهدف الحد من الطلب على المواد الاستراتيجية وكذا منع الزيادات المستمرة في القدرة الشرائية لدى المستهلكين، ويشترط في ذلك دفع جزء من قيمة السلعة مقدما، كما تتحدد قيمة الأقساط و عددها.

4. الحد الأقصى لسعر الفائدة:

إن البنوك التجارية عادة لا تدفع فوائد على الحسابات الجارية، في حين تفرض فوائد على أصول ذات درجة كبيرة من السيولة (مثل أذون الخزانة)، ولذلك تتنافس البنوك التجارية فيما بينها من أجل المزيد من الودائع ويتم ذلك عن طريق منح فوائد على الودائع الجارية لديها وقد يؤدي هذا التنافس إلى رفع سعر الفائدة إلى معدلات عالية، لذا يضع البنك المركزي حدا أعلى على سعر الفائدة الممنوح للودائع الجارية لا يمكن أن تتعداه البنوك التجارية³.

5. الإيداع المسبق للاستيراد:

ويستخدم هذا الأسلوب لدفع المستوردين إلى إيداع المبالغ اللازمة لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محدودة. و نظرا لعدم قدرة المستوردين في دفع أموالهم الخاصة دفعة واحدة وتجميدها، فهم يلجئون بذلك إلى الاقتراض من المصارف لضمان الأموال اللازمة للإيداع وهذا من شأنه التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها لباقي الاقتصاد ويؤدي بدوره إلى رفع تكلفة الواردات¹.

6. الإقناع الأدبي:

ويقصد به محاولة البنك المركزي إقناع المؤسسات المالية والمصرفية عموما والمصارف التجارية خاصة في إتباع سياسة نقدية معينة، يرغب البنك المركزي في إتباعها لعلاج حالة اقتصادية، ففي حالة الركود والكساد يبحث المصارف التجارية على تخفيض سعر الفائدة والتوسع في الائتمان، أما في حالة التضخم وارتفاع الأسعار يبحث البنك المركزي على رفع سعر الفائدة وتقليل الائتمان².

2 - مندوخ ماجدة ، مرجع سابق ، ص. 21.

3 - ضياء مجيد الموسوي ، الإصلاح النقدي .دار الفكر ، الجزائر ، 1993 ، ص. 40.

1- قدي عبد المجيد ، مرجع سابق ، ص. 82.

2- أحمد زهير شامية ، مرجع سابق ، ص. 337.

المبحث الثالث : السياسة المالية و النقدية في النظريات الاقتصادية

تمهيد :

لا يمكن فهم أي سياسة اقتصادية دون فهم للفكر الذي تستند إليه، لأن هذا الفكر يوضح كيف ستؤثر هذه السياسة في الاقتصاد، وكيف يمكن للاقتصاد أن يؤثر عليها ، الآن الاعتقاد لدى غالبية الاقتصاديين، قبل الأزمة الاقتصادية الكبرى أن السياسة المالية و النقدية هما أهم السياسات التي تتبعها الدولة في المجال الاقتصادي، وتحظيا باهتمام جيد من السلطة الاقتصادية والنقدية، ويتمتعاً بأهمية كبيرة ومستوى عال من الفعالية والكفاءة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولكن حدوث الأزمة الاقتصادية الكبرى، ووقوع الكساد واستمراره لعدة سنوات، وفشل السياسة النقدية في منع استمراره، قد زعزع وبشدة الثقة والاعتقاد مفكري هذا المجال، ، و على هذا الأساس سوف نتطرق إلى دراسة السياسة المالية والسياسة النقدية ضمن إطار أفكار المدارس المختلفة

المطلب الأول : في التحليل الكلاسيكي و الكلاسيكي الجديد

1 - السياسة المالية في التحليل الكلاسيكي

ارتبطت السياسة المالية بالافتراضات المتعلقة بالتوازن الكلي بصفة عامة، وحيث أن الكلاسيك يعتقدون أن قوى السوق كفيلة بتحقيق التوازن بين العرض والطلب الكليين تلقائياً عند مستوى التشغيل الكامل. وبالتالي فالسياسة المالية غير معترف بها في النشاط الاقتصادي.

1 4 - النظرية :

إن الفكر الاقتصادي الكلاسيكي يقوم على فرضية التشغيل الكامل للموارد البشرية، وبقيّة الموارد الاقتصادية الأخرى، وإن الاقتصاد يعمل في حالة من التوازن الذي يتحقق تلقائياً عن طريق قوى السوق. و من أهم القوانين التي وضعت من طرف هذه المدرسة والتي كانت الأساس في الاقتصاد التقليدي هو قانون المنافذ ل: ساي (J.B say) والذي يقضي بأن العرض يخلق طلب مساوٍ له. ومنه يصبح العرض هو المحدد لمعدل النمو الاقتصادي والذي يتحدد بكمية عناصر خدمات الإنتاج.

1-2 - أسس السياسة المالية عند الكلاسيك:

من بين الأسس التي تحكم السياسة المالية عند الكلاسيك.

- حيادية السياسة المالية بالنسبة للكلاسيك، يعني عدم تدخل الدولة في احداث التوازن الاقتصادي، أو التأثير عليه، حيث يتحقق تلقائياً عن طريق قوى السوق وهذا سواء تعلق الأمر بالتوازن الداخلي أو الخارجي.

- تقليل النفقات العامة إلا على المجالات الحيوية التي تحافظ على السيادة الوطنية، لأنهم يعتقدون أنه كلما زادت النفقات، كلما زاد تدخل الدولة مما يستوجب توفير موارد إضافية، إما تقتطع من دخول الأفراد، أو اللجوء إلى الموارد غير عادية كالاقتراض والاصدار¹.

- إن الكلاسيك لم يعرفوا سوى قاعدة واحدة تحكم السياسة المالية وهي:
قاعدة تحقيق توازن الميزانية سنوياً، وهذا مهما كانت حالة الاقتصاد (انكماش أو تضخم).

1-3- التوازن الكلي عند الكلاسيك:

إن التمسك بأسس السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي يعيق السياسة النقدية عن تحقيق أهدافها، وبالتالي فإن التوازن يكون عن طريق آليات السياسة المالية، ففي فترات الرواج، والتضخم يزداد النشاط الاقتصادي وتزداد الدخول النقدية، فترتفع حصيللة الضرائب مما يدفع الدولة تحقيقاً لمبدأ توازن الميزانية إلى زيادة الإنفاق العام (أو تخفيض الضرائب)، ولكن زيادة الإنفاق العام أو تخفيض الضرائب يزيد من حدة التضخم، ويضيف قوة جديدة لزيادة الدخل النقدية فترتفع حصيللة الضرائب مرة أخرى، فتزيد الدولة من إنفاقها لتوازن الميزانية وهكذا، أما في فترات الكساد تنخفض الدخول النقدية فتتخفف حصيللة الإيرادات العامة فتضطر الدولة إلى تخفيض الإنفاق العام (أو زيادة الضرائب) حرصاً على تحقيق مبدأ توازن الميزانية ولكن زيادة الضرائب أو تخفيض الإنفاق في مجتمع يعاني من الكساد يؤدي إلى ازدياد التدهور في النشاط الاقتصادي فتتخفف الدخول النقدية، وتزداد البطالة وتتنخفض حصيللة الضرائب مرة أخرى فتتخفف الدولة في إنفاقها لتوازن الميزانية.

2 - السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي

1-2- النظرية:

يقوم التحليل الكلاسيكي، على كون النمو الاقتصادي يتم بصفة تلقائية دون تدخل الدولة في العملية الاقتصادية، ويقوم بتقسيم الاقتصاد إلى قطاعين حقيقي ونقدي يتم توازنهما الواحد بمعزل عن الآخر انطلاقاً من الفرضيات التالية²:

- النقود عبارة عن متغير حيادي، لا يؤثر على ما يحدث في القطاع الحقيقي؛
- التوازن يتحقق دائماً عند مستوى الاستخدام التام لعوامل الإنتاج؛
- النقود لا تغير من التوازن في الاقتصاد و إنما تحدد مستوى الأسعار.

فالسياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي يمكن استنباطها من النظرية الكمية للنقود، والتي تستند إلى مجموعة من الافتراضات³:

1 حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية. مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، 1999، ص. 24.

2 مروان عطون، النظريات النقدية. دار البعث، الجزائر، 1989، ص. 94.

3 نفس المرجع، ص. 95.

كمية النقود تعتبر العامل الفعال في تحديد قيمتها (قوتها الشرائية) فزيادة كمية النقود تؤدي إلى انخفاض قوتها الشرائية؛

- ثبات كل من سرعة تداول النقود والحجم الحقيقي للمبادلات؛
- تؤثر تغيرات كمية النقود على مستوى الأسعار, ولا يمكن لمستوى الأسعار أن يتغير تلقائياً ويؤثر على كمية النقود.

2-2- التوازن الكلي الكلاسيكي :

يستند النموذج الكلاسيكي إلى افتراضات أساسية هي ¹ :

- أن كل الأسواق (أسواق السلع والعمل) تسودها المنافسة الكاملة حيث تسعى إلى تعظيم أرباحها الكلية؛
- قانون ساي للأسواق مضمونه أن " كل عرض يخلق الطلب عليه ", فكل فرد يقوم بإنتاج سلعة يعرضها ليتمكن من شراء سلع الآخرين, فالعرض إذ يمثل القوة الشرائية لطلب سلع الآخرين, وطالما كل عرض يخلق طلبه فهذا يعني حدوث التوازن عند مستوى التوظيف الكامل؛
- التوازن الكلي يتعلق بالسوق الحقيقي والسوق النقدي حيث أن التوازن في سوق السلع يتعلق بالأسعار النسبية, بينما يتوقف التوازن في سوق النقود على المستوى العام للأسعار.
- ويحدث التوازن الكلي في النموذج الكلاسيكي بالتوازن الآني للقطاعين, القطاع الحقيقي (سوق السلع والخدمات وسوق العمل) والقطاع النقدي (سوق النقد).

3 - السياسة المالية في تحليل المدرسة الكلاسيكية الجديد

بعد انتقاد المدرسة النقدية، ظهر تيار فكري جديد عرف بتيار الكلاسيك الجدد في منتصف السبعينات من أهم رواده: لوكاس R.lucas، بارو Barro، سارجو Sergeut، ولاس Wallace، حيث تم إدخال و تطوير مفهوم التوقعات الرشيدة و مضمونه يتمثل في أن الأعوان نتيجة لرشدتهم الاقتصادية فإنهم يقومون بتوقعات مسبقة عن التغيرات التي تحدث في الاقتصاد.

3 4 أهم الركائز الأساسية للمدرسة الكلاسيكية الجديدة:

إن الفكر الكلاسيكي الجديد يستند إلى ركائز أساسية متمثلة في:

وجود معلومات كافية على الاقتصاد.

السياسة الاقتصادية تبقى بدون تأثير على الاقتصاد الحقيقي ما دام هناك توقعات رشيدة من طرف الأعوان، وبالتالي أي تغير في السياسة المنتهجة يؤدي إلى تغير تصرفات الأعوان الاقتصاديين مما يظهر عدم جدوائية السياسات الاقتصادية على النشاط الحقيقي إلا في حالة عدم توقعها².

إن الكلاسيك الجدد يرفضون منحى فلييس حتى في الأجل القصير ويرجعون ذلك إلى رشادة العمال، فهم لا ينتظرون ارتفاع الأسعار للمطالبة برفع معدلات أجورهم، بل يتوقعون مسبقاً نسبة الارتفاع في الأسعار ويحددون

1 أحمد أبو الفتوح، مرجع سابق، ص.349.

2 بن طالبي فريد، مرجع سابق، ص. 38.

سلوكهم الحالي بناء على هذه التوقعات، فمنحنى فليس لا يتحقق نظرا للتوافق الزمني بين ارتفاع الأسعار والأجور مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الأجر الحقيقي، أي هذا لا يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة مع ارتفاع معدل التضخم. **2 3** أثر السياسة المالية:

ترجع المدرسة فعالية السياسة الاقتصادية إلى مصداقية السلطات النقدية أي العلاقة التي تكمن بين الأعوان الاقتصادية والسلطات النقدية ومدى التعاون بينهم. وبالرغم من الإضافات التي قدمتها هذه المدرسة إلا أنها بالغت في فرضيتها خاصة فكرة الرشاد العقلانية التي يصعب تحليلها خاصة في الدول النامية التي تتصف بنقص واضح في البيانات والمعلومات الخاصة بصفة دقيقة عن الاقتصاد.

4 - السياسة النقدية وتحليل المدرسة الكلاسيكية الجديدة **4-1 - النظرية :**

المدرسة الكلاسيكية الجديدة (NEC) *La nouvelle école classique* هي عبارة عن تيار جديد يستمد أصوله من التحليل الكينزي، ولقد جاءت هذه المدرسة بفكرة التوقعات العقلانية (*Les anticipations rationnelles*)، التي تجعل من النقود وسيلة محايدة لا تأثير لها على دائرة الاقتصاد الحقيقي في المدى القصيرة، كما أن هذا الفكر الجديد هو أول من أتى بتحليل مصداقية السياسة النقدية¹. ومن أهم أفكارها ومبادئها نجد :

- العون الرشيد لا يستخدم المعلومات السابقة فحسب بل يعتمد على المعلومات الحالية لوضع توقعاته؛
- كما أخذ الكلاسيك الجدد في الحسبان الفرضيات النقدية (الأسعار المرنة، البطالة الطبيعية)؛
- لا يوجد تبادل بين التضخم والبطالة سواء في الفترة القصيرة أو الطويلة (في حين يعتقد النقديون وجود تبادل ومفاضلة بين التضخم والبطالة في الأجل القصير)²؛
- السياسة الاقتصادية لا يمكن أن تستخدم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتكون غير فعالة، ففي ظل هذه التوقعات يمكن للأفراد توقع أثر تغيرات السياسة الاقتصادية وتكييف أفعالهم بشكل يلغي أية فعالية - النقود محايدة، فالتغيرات المتوقعة في عرض النقود تؤثر فقط على الأسعار وليس على القطاع الحقيقي للاقتصاد القومي؛
- لا يوجد تبادل بين التضخم والبطالة سواء في الفترة القصيرة أو الطويلة (في حين يعتقد النقديون وجود تبادل ومفاضلة بين التضخم والبطالة في الأجل القصير) ؛
- السياسة الاقتصادية لا يمكن أن تستخدم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتكون غير فعالة، ففي ظل هذه التوقعات يمكن للأفراد توقع أثر تغيرات السياسة الاقتصادية وتكييف أفعالهم بشكل يلغي أية فعالية - النقود محايدة، فالتغيرات المتوقعة في عرض النقود تؤثر فقط على الأسعار وليس على القطاع الحقيقي للاقتصاد القومي؛

1 سهير محمود معنوق، مرجع سابق، ص 194.

2 حسينة شملول، " أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية - دراسة حالة بنك الجزائر - " رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص 62.

2-4 السياسة النقدية عند الكلاسيك الجدد:

يكمن تحليل المدرسة الكلاسيكية الجديدة في تقليص إمكانية تأثير السياسة النقدية، فهذه الأخيرة لا تؤثر إلا على المستوى العام للأسعار (حيادية النقود) وليس لها أي تأثير على الدخل والتوظيف إلا في حالة تضخم مفاجئ، فوفقاً لنظرية التوقعات العقلانية يمكن لسياسة التخفيض من حدة التضخم أن تتم بسرعة ودون تكاليف شرط أن يثق الأعوان الاقتصاديون في نجاعتها؛ إذا توقع الأعوان لجوء السلطات النقدية إلى سياسة إنعاش في حالة كساد فأنهم يتوقعون نتائج ذلك على المستوى العام للأسعار (تضخم) أي بسبب نمو الكتلة النقدية، لذلك تقوم المؤسسات بتأجيل زيادة الإنتاج ويسرع الأفراد في مشترياتهم ويطلب العمال رفع أجورهم للمحافظة على قدرتهم الشرائية وتؤدي زيادة الأجور إلى زيادة البطالة، فإذا قامت السلطات النقدية باللجوء إلى سياسة توسع نقدي للقضاء على البطالة فإنها تؤدي إلى تعميم ظاهرة التضخم¹.

Sargent " وهما من أبرز أقطاب المدرسة الكلاسيكية الجديدة على أن: أية سياسة حكومية للاستقرار يتم تقديرها مسبقاً تقديراً كاملاً، ليس فيها أي أثر نافع على مستوى التشغيل والإنتاج، وعليه فإن السياسات الاقتصادية يجب أن تكون ثابتة وتتخذ وجهة يعرفها الجميع².

وبصفة عامة يوصى كل من **Sargent** و **Lucas** بإتباع سياسة نقدية مع تبني قاعدة إصدار محكمة للكتلة النقدية لتفادي كل تغير عشوائي لهذه الأخيرة، أي أن الأثر النقدي ينحصر في المحافظة على استقرار الأسعار. فنظريات التوقعات العقلانية تجعل السياسة النقدية وحتى الميزانية غير فعالة لا في الأجل القصير ولا في الأجل الطويل نظراً لعقلانية توقعات الأعوان اعتماداً على المعلومات كلها السابقة والحالية.

المطلب الثاني : في التحليل الكينزي

1 - السياسة المالية :

استخدمت النظرية الكينزية في تنفيذ سياستها الاقتصادية لمعالجة التقلبات الاقتصادية الجانب العملي، والتي ترجمت إلى أعمال ملموسة واقعياً بالميدان بواسطة رجال الحكومة، على أفكار المدرسة الكلاسيكية التي بقيت مجرد نظريات صعبة التطبيق.

1 4 - النظرية:

يرى كينز أن على الدولة التدخل في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسات الاقتصادية عامة والسياسة المالية خاصة لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا عن طريق تصميم سياسات مالية تتماشى والمفهوم الجديد للدولة، وقد انصب الاهتمام عند ظهور نظرية كينز على مشكلة تحقيق الاستقرار

1 حسيبة شملول، مرجع سابق، ص.65.

2 ليلي لكحل، مرجع سابق، ص.88.

الاقتصادي في المدى القصير، ومواجهة تقلبات الدورات الاقتصادية، واتجه اهتمامه بعد ذلك إلى التوازن على المدى الطويل.

1 2 - أسس السياسة المالية في الفكر الكينزي:

- ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتأمين النمو المستقر في المدى الطويل، ولتحقيق قدرة من العدالة في توزيع الدخل والثروة. وقد أظفى على أدوات السياسة المالية طابعا وظيفيا.
- حلت فكرة التوازن الاقتصادي الكلي محل التوازن المالي السنوي للميزانية.

1 3 - التوازن الاقتصادي من خلال السياسة المالية في الفكر الكينزي:

يرتكز دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على نظرية العمالة عند كينز، حيث كانت السياسة المالية بجانبها الإنفاقي و الإيرادي أهم الآليات التي يمكن استخدامها في علاج البطالة، ثم اعتبرت بعد ذلك سلاحا للتخفيف من حدة التضخم في فترات التوسع، إذ لتحقيق مستوى مرتفع من العمالة في حالة انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي يتعين أن يصل الاستثمار الكلي إلى مستوى يعجز الاستثمار الفردي أن يصل بمفرده، الأمر الذي يلزم تدخل الاستثمار العام لسد الثغرة اللازمة لخلق الطلب الكلي الفعال للوصول بالاقتصاد إلى درجة التشغيل الكامل ويتم ذلك عن طريق الإنفاق على الاستثمار وهو يؤدي عن طريق المضاعف إلى زيادة الإنفاق الخاص على الاستهلاك وبالتالي زيادة العمالة³.

2 - السياسة النقدية

2 4 - النظرية:

إن استمرار الأزمة الاقتصادية 1929 لعدة سنوات وعجز التحليل الكلاسيكي عن إيجاد الحلول المناسبة للخروج من هذه الأزمة، نتج عنه زيادة الاهتمام بدراسة سلوك النقود وأثرها على مجمل النشاط الاقتصادي، وأدى هذا إلى ظهور أفكار جديدة للاقتصادي الإنجليزي " جون مينارد كينز " (1883 - 1946) في كتابه " النظرية العامة

للاستخدام والفائدة والنقود " سنة 1936، كما قام كينز بتقديم الحلول لأزمة الكساد العالمي وأحدث بذلك ثورة على التحليل الكلاسيكي.

ويعتمد تحليل كينز على المبادئ والفرضيات التالية :

- الطلب هو الذي يخلق العرض؛
- التحليل يكون في الأجل القصير وبالتالي يؤخذ بعين الاعتبار تغيرات سعر الفائدة؛
- يرفض كينز فكرة حيادية النقود ويعتبره نشيطاً ويؤثر على الحركة الاقتصادية وبالتالي فالتحليل الاقتصادي لا يمكن أن يتم على أساس التفرقة بين القطاعين النقدي والحقيقي؛
- يؤمن كينز بإمكانية حدوث بطالة واستمرارها لفترة طويلة، ويؤمن بضرورة تدخل الدولة لمعالجة الاختلالات التي تحدث في الاقتصاد وذلك باتباع السياسة المالية؛

3 - محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السليمي- الاقتصاد المالي- منشورات الحلبي الحقوقية، ج. 4، بيروت، 2001، ص. 617.

- المنافسة ليست كاملة لان الطالبين والعارضين لا يصلون إلى السوق بنفس الإمكانيات وفي نفس الظروف.

2 2 -تقييم النظرية¹:

يعتبر التحليل الكنزي تحليلاً نقدياً بحث مند بدايته ، هدا و من جهة أخرى فإن سعر الفائدة عنده ظاهرة نقدية تتحدد بتفاعل الطلب على النقود وعرضها . أي أن الطلب على النقود غير مستقل عن عرضها حيث تؤثر التغيرات في عرض النقود على سعر الفائدة في عكس اتجاه هذه المتغيرات ، و لما كان مستوى الإنفاق الاستثماري يتحدد وفقاً للنظرية الكنزية عند تعادل سعر الفائدة مع الكفاية الحدية لرأس المال ، فإن التغيرات في عرض النقود يمكن أن تؤثر على الإنفاقات النقدية الإجمالية بطريقة غير مباشرة عن طريق التأثير على سعر الفائدة . و خلاصة القول أن كنز أراد بتحليله هدا أن عن المستوى البسيط الذي عليه التحليل النقدي التقليدي و أساليب الرياضيات المستعملة في التحليل إلى مستوى آخر يطابق الواقع و مشكلاته المعقدة، ولكنه رغم ذلك كما يقول النقاد يستبعد كثيراً عن التبسط الذي أحده باعتبارات أخرى كمدى مرونة الإنتاج و معدل التغيير في الأجور إلى غير ذلك ، وبالتالي فنظرية كينز لم تختلف كثيراً عن النظرية التقليدية حيث بات الخلاف بينها لا يتعدى المسببات دون النتائج.

المطلب الثالث : في التحليل النقدي

1 4 -السياسة المالية

أعطت المدرسة النقدية أهمية كبيرة للنقود من حيث قدرتها على معالجة الاختلالات وتجنب ظهور الفجوات في الاقتصاد، ويرى النقديون وعلى رأسهم "مليتون فريدمان M.freidman" بأن السياسة النقدية تؤثر بشكل مباشر وفعال في النشاط الاقتصادي على عكس السياسة المالية التي يقتصر دورها في إعادة توزيع الدخل بين القطاع العام والخاص.

1 4 -النظرية:

في فترة ما بين السبعينات والثمانينات ظهرت في أمريكا مدرسة هامة للفكر الاقتصادي بزعامة "فريدمان" والتي تولت مهمة الهجوم على المدرسة الكينزية ومبدأ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بل أرجعت كل الأزمات والمشكلات التي يعاني منها النظام الرأسمالي إلى الكينزية وما ترتبت عليها من سياسات اقتصادية²

1 2 -أسس الفكر النقدي: تتلخص أهم أفكار المدرسة فيما يلي:

1 كان مدرساً بجامعة كامبريدج كأستاذ للرياضيات، وقدم رسالة في نظرية الاحتمالات، ومن أهم مؤلفاته: محاولة حول الإصلاح النقدي (1923)، النتائج الاقتصادية للسيد ونستون تشرشل (1925)، رسالة في النقد (1930)، النظرية العامة للاستخدام وسعر الفائدة والنقود (1936)، أنظر:- عامر لطفي، النظريات الاقتصادية. دار الرضا للنشر، سوريا، 2002، ص.ص 17-20 .
- عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف. الأكاديمية للنشر، ط1، الأردن، 1999، ص.ص 239.
2 - بن طالي فريد، "السياسات النقدية والسياسات المالية وعوامل نجاحهما في ظل التغيرات الدولية- دراسة حالة الجزائر"- رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص. 98 .

- العرض النقدي هو العامل النقدي الكلي الوحيد الذي يجب أن تركز عليه السلطات النقدية إذا أرادت أن تكون لها رقابة فعالة على النشاط الاقتصادي.
- السياسة النقدية وحدها دون غيرها من السياسات، قادرة على تحقيق الأهداف الاقتصادية.
- رفض النقديون لأي دور للسياسة المالية، رغم اعترافهم بأهمية دور الحكومة في تحقيق التنمية والاستقرار.
- يرى أنصار هذه المدرسة أن السياسة النقدية التي تعتمد على رفع أسعار الفائدة رفعا بسيطا، لها آثار قوية.
- يقتصر دور السياسة المالية على إعادة توزيع الدخل بين القطاع العام والخاص.
- يعتقد فريدمان و النقديون أن أسعار الفائدة تتحدد على مستوى السوق وعليه فإن الدولة لا تأثير لها على ضبط هذه الأسعار وفقا لمتطلبات توازن ميزان المدفوعات.
- عدم اعتراف النقديين بأهمية السياسة المالية في تأثيرها على التوسع الاقتصادي رغم أن تخفيض الضرائب سنة 1964 في الولايات المتحدة الأمريكية كان دليلا على هذه الأهمية، إذ ساهمت هذه التخفيضات في امتصاص فائض البطالة.

1 3 - أثر السياسة المالية في التحليل النقدي:

يرى النقديون ان للنقود أهمية شديدة في تحديد مستوى الطلب الكلي ، وأن السياسة النقدية بالغة الفعالية، في حين أن السياسة المالية إن لم تكن مصحوبة بتغيير في عرض النقود تعتبر غير فعالة وهذا على الأقل في الأجل الطويل.

و يؤكد النقديون على أن الزيادة في الإنفاق الحكومي يجب أن تمويل عن طريق زيادة الضرائب أو عن طريق إصدار الدين الحكومي أو إصدار نقود مدارة، فإذا مولت هذه الزيادة في الإنفاق بزيادة الضرائب أو الاصدار الحكومي في هذه الحالة لن تحدث زيادة في الناتج نتيجة لانخفاض الإنفاق الخاص.

أما إذا مولت الزيادة في الإنفاق الحكومي بالزيادة في النقود المدارة فهنا تحدث زيادة هامة في الناتج على المدى القصير والطويل وهذا نتيجة للتغيير في عرض النقود.

خلاصة القول أن النقديين يرون أن السياسة النقدية شديدة الفعالية، أما السياسة المالية فهي غير فعالة ما لم تكن مصحوبة بالتغيير في عرض النقود¹

2 - السياسة النقدية

2 4 - النظرية:

ظهر التيار النقدي في الخمسينيات، وبرزت أعمال النقديين وعلى رأسهم " ملتون فريدمان"¹ في نهاية الستينات وبداية السبعينات، فلقد أعادوا صياغة النظرية الكمية التقليدية للنقود في

1 - ماكل ايدجمان، مرجع سابق، ص. 333 . 334 .

1 اقتصادي أمريكي معاصر وأستاذ في جامعة شيكاغو، ويعتبر بحته القيم" انبعثت النظرية الكمية للنقود" الذي نشره عام 1956 من أهم التعديلات التي تم إدخالها على النظرية الكمية للنقود، ومن كتاباته المشهورة: نظرية الدخل الدائم، ولقد نال جائزة نوبل للاقتصاد عام 1976 تكريماً على بحوث ثلاثة هي: العلاقة بين الاستهلاك والدخل، والنظرية النقدية والتاريخ، والبرهان على صعوبة الوصول إلى تحقيق سياسة مستقرة.

صورة حديثة أطلقها عليها " النظرية الكمية الجديدة " والتي ظهرت بعد عجز الفكر الكينزي على معالجة أزمة الركود التضخمي .

ويرى فريدمان في تحليله النقدي أن النظرية الكمية هي نظرية الطلب على النقود قبل أن تكون للدخل أو الأسعار, كما أن البحث عن العوامل التي تؤثر في الطلب على النقود تستوجب دراسة وتحليل فكرة الثروة, ويرى أيضاً أن السلطة النقدية هي التي تتحكم في عرض النقود حسب السياسة النقدية المطبقة², وبذلك يتبنى النقديون مقاييس ارتفاع سنوي للكتلة النقدية حتى لا ترتفع هذه الأخيرة بسرعة أكبر من معدل النمو الاقتصادي.

- النقود تمارس أثراً مباشراً وهاماً على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل في المدى القصير؛ أحسن سياسة اقتصادية تنتهج من طرف الحكومة هي السياسة التي تتحكم في نمو الكتلة النقدية بطريقة منتظمة مع النمو الاقتصادي دون تضخم.
وينطلق هذا الفكر الحديث من :

- الإيمان بدور الرأسمالية في النشاط الاقتصادي وحصص دور النشاط الحكومي؛
- دالة الطلب على النقود ثابتة بمتغيرات محدودة، أما دالة عرض النقود فتتغير باستمرار وليس لها علاقة بالطلب على النقود؛

- التشكيك في كفاءة السياسة المالية, والتأكيد على فعالية السياسة النقدية في رقابة وإدارة النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار وزيادة الدخل القومي الحقيقي؛

- وجود معدل بطالة طبيعي؛
- السبب الرئيسي للتضخم هو معدل التوسع النقدي الكبير مقارنة بمعدل النمو الحقيقي للاقتصاد؛

2 2 - مكانة السياسة النقدية في الفكر النقدي :

يقول فريدمان أن مصدر التضخم هو الإفراط في الإصدار النقدي أو بعبارة أخرى نمو النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج , ويرفض بشدة القول بأن التضخم يؤدي إلى خفض معدل البطالة, فرغم أن الزيادة في معدل نمو كمية النقود تؤدي إلى زيادة الإنتاج والتوظيف وبالتالي إلى بطالة أقل في الأجل القصير فإنها تؤدي في المستقبل إلى نمو البطالة وحدوث التضخم, بعد زوال الخداع النقدي ولا يكون للنقود تأثير إلا على المستوى العام للأسعار (قطاع نقدي فقط) لذلك يكون من غير الملائم استخدام سياسة لتخفيض معدل البطالة لأن كل محاولة لذلك لن تنجح في تحسين الأجور الحقيقية, وإنما تؤدي فقط إلى زيادة معدل التضخم. ودور السياسة النقدية عند فريدمان يتمثل في ضمان زيادة عرض النقود مما يؤدي إلى ارتفاع عام للأسعار يتناسب مع نمو الناتج الداخلي, لذلك اقترح فريدمان تحديد معدل تغير للكتلة النقدية يكون بالتقريب مساوياً لمعدل النمو في الناتج القومي الحقيقي (مع الأخذ بعين الاعتبار معدل تغير سرعة دوران النقود أو الطلب على الاحتفاظ بها), وبذلك يعود الاستقرار في مستوى الدخل النقدي ومنه يتحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار . وخلص القول, أن النقديين يؤمنون

2 أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص.217.

بأهمية السياسة النقدية في التأثير على الطلب الكلي, وبأن المتغير الحاسم لهذه السياسة هو كمية النقود, وبالتالي يقرون بفعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي, والمشكل الوحيد الذي يجد من فعاليتها يتمثل في وجود تأخر وتباطؤ في عمل السياسة النقدية مما يجعل من الممكن حدوث تأثير عكس الاتجاه المطلوب.

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق يمكن استخلاص أن كل من السياستين المالية و النقدية تهدفان إلى جعل الطلب الكلي مساوي إلى العرض الكلي داخل الاقتصاد الوطني و إلى الحفاظ على استقرار مستوى العام للأسعار. إذ قد يؤدي وجود فائض الطلب إلى جرف الاقتصاد نحو هاوية التضخم النقدي، في حين يؤدي نقص الطلب إلى خلق حالة البطالة داخل الاقتصاد و انخفاض مستوى العام للأسعار. فبعد احتدام الجدل بين أنصار كل من السياستين خاصة بعد ظهور نواقص كل منهما وبعثتاد كل فريق بان سياسته هي التي يمكنها أن تحقق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع وظهور فريق ثالث ولتر هيلر الذي يرى أن استخدام إحدى السياستين بمفردها لا يعني عن ضرورة استخدام الأخرى ، فكلاهما أصل، ولا تقل كل منهما أهميتها عن الأخرى في العمل للخروج من الأزمات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي المناسب.

الفصل الثاني :

دور السياسة المالية
و النقدية في تحقيق
الاستقرار
الاقتصادي

-آليات وميكانيزمات-

تمهيد:

نتناول في هذا الفصل دور السياسة المالية والسياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، آليات و ميكانيزمات كل منهما، ويعد الاستقرار الاقتصادي من بين الأهداف التي تسعى كل الدول تحقيقها رغم اختلاف الأسس التي تقوم عليها تنظيماتها الاقتصادية و التي تتجلى مظاهره في استمرار تحقيق معدلات النمو الاقتصادي و إيجاد فرص عمل لاستبعاد البطالة السائدة في المجتمعات .

إذ يعتبر الاستقرار الاقتصادي هدفاً لكل السياسات التنموية في دول العالم المتقدم وسائر في طريق النمو على حد سوى ويتجلى هذا من خلال ما سنتطرق له في المباحث التالية :

المبحث الأول : فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

المبحث الثاني : فعالية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

المبحث الثالث : تكامل السياسة المالية و النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي

المبحث الأول: فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي

هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسيين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقهما¹.

أ - الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة؛

ب- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

والتشغيل الكامل كما هو معلوم لا يعني بالضرورة الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر وإنما يتطلب الأمر اختفاء نسبي لظاهرة البطالة، وتهيئة الفرص الوظيفية المنتجة لكل الأفراد المؤهلين والذين يبحثون عن فرص العمل عند معدلات الأجور السائدة، أما استقرار المستوى العام للأسعار فيعني عدم وجود اتجاه ملحوظ أو حاد لتحركات قصيرة الأجل في المستوى العام للأسعار، أما حدوث تغيرات نسبية في أسعار السلع الفردية (والتي تعكس تغيرات في التفصيلات الشخصية للأفراد) فلا تتعارض مع استقرار المستوى العام للأسعار.

إن الاستقرار الاقتصادي ليس إلا أحد الظروف الأساسية لإحداث التنمية والذي ينبغي أن يتدعم بغيره من الظروف المطلوبة لإنجاح السياسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية، أي يرافقه ويلزمه زيادة معدل النمو الاقتصادي، فمعروف أن تحقيق التشغيل الكامل يؤدي إلى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة ومستويات الأسعار المؤقتة، بينما تؤدي التقلبات في مستويات الأسعار إلى تقلبات مناظرة في النشاط الاقتصادي بين البطالة والكساد من ناحية وبين التضخم وارتفاع مستويات الأسعار من ناحية أخرى مما يؤدي إلى خلق مشاكل اقتصادية على المستوى الفردي وعلى المستوى الوطني ومن

¹ سلوى سليمان، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، الكويت، 1973، ص162.

الجدير بالذكر أن تحقيق الاستقرار في الدول النامية ومنها الجزائر له أهمية خاصة لارتباطه الوثيق بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية ومن ثم فإن تحقيق التنمية الاقتصادية يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي حتى يحصل الأفراد على ثمار ومكاسب التنمية، إذ أن غياب الاستقرار الاقتصادي يحول الكثير من الاستثمارات المنتجة إلى استثمارات غير منتجة تتمثل في المضاربة على العقارات، وتخزين السلع، بدلا من الاستثمار في الأنشطة الحقيقية صناعية كانت أو زراعية.

المطلب الثاني: أوضاع السياسة النقدية في الدول النامية

تستعين السياسة النقدية بمجموعة من الوسائل والأدوات النقدية لبلوغ أهدافها، إلا إنه تختلف أهميتها ودورها في الحياة الاقتصادية في النظام الاقتصادي والسياسي السائد في المجتمع، وتختلف أيضاً حسب مستويات التطور والتقدم الاقتصادي لمؤسسات وأجهزة النظام الاقتصادي، وتعتبر السياسة النقدية في الدول النامية أقل فعالية منها في الدول المتقدمة بسبب الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد القومي، وعلاقته الاقتصادية الخارجية وما تعانيه من التأثير بالتغيرات الاقتصادية والنقدية التي تحدث في العالم الخارجي¹.

بالإضافة إلى ذلك، تنعكس الطبيعة الموسمية للنشاط الاقتصادي في الدول الزراعية على الأوضاع النقدية، ويؤدي إلى إضعاف السلطة النقدية في توجيه سياستها النقدية ففي موسم النشاط تزيد كمية النقود المتداولة وسرعة تداولها وترتفع أسعار الفائدة و تنخفض احتياطات النقود ويحدث العكس في موسم الركود، كما يجعل اعتماد هذه الدول على تصدير المواد الأولية عرضة لتقلبات في الطلب العالمي على هذه المواد، وهذا ما يجعل من السياسة النقدية عاجزة عن المساهمة كثيراً في تدعيم ونمو هذه الدول.

كما أن ضعف واختلال هيكل الائتمان القائم في البلدان النامية أدى إلى تقييد كل من مجال وفعالية السياسة النقدية، وهذا بسبب نقص الوعي المصرفي بها وهذا راجع لانخفاض الدخول وارتفاع الميل إلى الاكتناز وعدم انتشار البنوك في مختلف مناطق الدولة.

كما تتميز الدول النامية بضيق السوق المالية والنقدية وضعفها، وضيق نطاق الأسواق النقدية فهو راجع إلى قلة التعاون بالأوراق التجارية وقلة ما يصدر من أذونات الخزانة و اقتصار

الأسواق المنظمة فيها أساساً على البنوك التجارية وأما ضيق الأسواق المالية فهو راجع إلى عدم انتشار شركات المساهمة وقلة ما تصدره هذه الأخيرة إن وجدت والحكومات والهيئات العامة من أوراق مالية، وضعف الوعي المالي للأفراد، وقلة المؤسسات المالية التي تقوم بتجميع موارد الادخار الوطني وتوظيفها في شكل اسهم وسندات

¹ عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق، ص.115.

,ويؤدي هذا الضيق في الأسواق النقدية والمالية إلى تقييد رقابة البنك المركزي على شؤون النقد عن طريق عمليات السوق المفتوحة وإعادة الخصم .

وبالرغم من هذه الأسباب التي تفسر ضعف فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات النامية إلا أنه لا يمكن لتلك الاقتصاديات الاستغناء عن السياسة النقدية, بل أن برامج الإصلاح الاقتصادي التي تبناها كثير من تلك الاقتصاديات بالإئفاق مع صندوق النقد الدولي, تشير إلى أن السياسة النقدية أحد المحاور الرئيسية لتلك لبرامج, بل أن الإصلاحات الاقتصادية تتجه إلى تقوية سوق النقد والمال والتحرير للعملة الوطنية وغيرها من الإصلاحات التي ستزيد من فعالية السياسة النقدية في تلك الدول مستقبلاً .

المطلب الثالث: الإصلاحات الاقتصادية في المجال النقدي والمالي في الدول النامية

إن إفرازات السياسة الداخلية في الكثير من الدول وخاصة النامية منها والتغيرات العالمية التي مست معظم الدول النامية ومنها الجزائر, تجلت مظاهرها بشكل واضح وجلي في مجموعة من الاختلالات التي أصابت اقتصاديات هذه الدول وأهمها : عجز في الموازنات العامة, عجز الموازين التجارية, انخفاض في الاحتياطيات, ارتفاع نسبة البطالة, ارتفاع التضخم, ارتفاع حجم المديونية الخارجية وتزايد أعبائها, إضافة إلى اختلال القطاع المصرفي ... , فنظراً للوضعية التي وصلت إليها هذه الدول والتي تعيش مرحلة الانتقال من النظام المخطط إلى اقتصاد السوق كالجزائر, لم يبق عليها إلا اللجوء إلى المؤسسات الدولية الممثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتبني سياستهما الإصلاحية والتي تضم برامج التصحيح الاقتصادي.

وتنقسم برامج التصحيح الاقتصادي إلى نوعين : برامج الاستقرار الاقتصادي وتكمن في تثبيت الاقتصاد, وتخص هذه البرامج أساساً التوازن بين العرض والطلب وتوازن القطاع الخارجي وتوازن الميزانية (أي توازنات الاقتصاد الكلي). أما برامج التصحيح الهيكلي, فتهتم بإحداث تغيرات في تشكيلة الإنتاج والتوزيع والتجارة والمؤسسات الرسمية والأنظمة وقوانين حقوق الملكية من أجل تحقيق زيادة مناسبة في النمو الاقتصادي, ويعتبر هذا الهدف هدفاً طويل المدى توضع لتحقيقه سياسات تسعى إلى زيادة الموارد وتحسين استخدامها, إلى جانب توسع الطاقة الإنتاجية. وتتمثل هذه السياسات في سياسة إصلاح النظام المالي وأسواق العمل والسلع, والمؤسسات العامة, وهي سياسات تؤثر كلها في جانب العرض, بينما تعد أهداف برامج الاستقرار الاقتصادي أهدافاً للمدى القصير, لتحقيقها يتم تصميم سياسة تسمى سياسة إدارة الطلب وهي تؤثر أساساً في الطلب الكلي.

فالكثير من الدول النامية قامت في السنوات الأخيرة بإصلاح نظمها المتعلقة بالرقابة النقدية, من أجل استخدام أكثر نشاطاً لأدوات السياسة النقدية غير المباشرة للتأثير على النقود والائتمان وأسعار الفائدة بطريقة مباشرة وذلك عن طريق إجراء تغيرات في أحوال السيولة المتعلقة بالبنوك التجارية وغيرها من المؤسسات المالية, وتقوية الأسواق الثانوية لتوفير السيولة¹.

¹ مروان السليمان وآخرون, مرجع سابق, ص.270.

ومن أجل تقوية السياسة النقدية يجب أن يتواصل الإصلاح في كل من الإدارة النقدية وأدوات السياسة النقدية والسوق المالية، والعمل على توفير أكبر قدر ممكن من الاستقلال الذاتي للبنوك المركزية.

ولقد تباينت نتائج الإصلاحات التي تهدف إلى تقوية السياسة النقدية، إذ أظهرت نجاعة في الدول الآسيوية مبكراً، حيث في ماليزيا بدأت عملية تحرير معدلات الفائدة عام 1978، أما في إفريقيا أول الدول التي بدأت في عمليات تحرير لأسعار الفائدة نجد غامبيا وغانا وكانت في نهاية الثمانينات.

كما قامت كثير من الدول بعمليات إصلاح كان من أبرزها في مجال زيادة كفاءة السياسة النقدية التوجه نحو اعتماد السلطات النقدية بشكل أكبر على أسلوب الإدارة غير المباشرة للسياسة النقدية لتحل تدريجياً محل أسلوب التدخل المباشر الذي دل الواقع العملي على أنه أقل كفاءة في تمكين السياسة النقدية من بلوغ أهدافها المتمثلة في تحقيق الاستقرار في سعر الصرف وبناء مستوى ملائم من الاحتياطات. ومكافحة الضغوط التضخمية، وتنظيم مستوى السيولة المحلية بشكل يكفل تحقيق معدلات ملائمة من النمو الاقتصادي الحقيقي القابل للاستمرار، فالتدخل المباشرة رغم أنه قد يحقق الأهداف النقدية الكلية المنشودة بسرعة وقد شملت الأدوات غير المباشرة استخدام نسب الاحتياطي الإلزامي في سياق يعزز من فعالية سوق فيما بين البنوك، وسعر الخصم، واتفاقيات إعادة الشراء للسندات الحكومية وأذونات الخزانة وشهادات الإيداع، وعمليات المقايضة في سوق النقد الأجنبي¹.

وكان التوجه نحو تحرير أسعار الفائدة متمثالاً في معظم الدول العربية فبدأ العمل برفع أسعار الفائدة الاسمية وتبع ذلك الفور تحرير أسعار الفائدة على الودائع، أما تحرير معدلات الإقراض فقد تم بصورة تدريجية، وقد تم التوصل إلى تحرير كامل لأسعار الفائدة في أوائل التسعينات عدد من الدول العربية منها الأردن ومصر وتونس تبعها عدد آخر من الدول في منتصف التسعينات منها المغرب واليمن وقطر والجزائر، وأدى التحرير الكامل لأسعار الفائدة في ظل انخفاض معدلات التضخم الناتج عن اتباع سياسات تقييدية لإدارة الطلب إلى معدلات موجبة لأسعار الفائدة الحقيقية في هذه الدول²، كما تم بالتزامن مع تحرير أسعار الفائدة إزالة الضوابط المفروضة على تخصيص الائتمان المقدم من البنوك على مراحل.

ويمكن أن نصف عمليات الإصلاح التي تمت في تونس والمغرب أنها ناجحة³، وجاءت هذه الإصلاحات في إطار برنامج التعديل الهيكلي لتحقيق جملة من الأهداف تمثلت

في النمو الاقتصادي والاستقرار المالي، وقد قامت في إطار هذا البرنامج ابتداء من سنة 1986 :

- تقليص معدلات الفائدة وصولاً بها إلى مستوياتها الحقيقية؛

- استعمال الأدوات غير المباشرة والتخلي تدريجياً عن استعمال الأدوات المباشرة وإنشاء سوق المبادلات ما بين

البنوك.

¹ كورنغ هويي وونغ، "إصلاح أدوات السياسة النقدية"، مجلة التمويل والتنمية، العدد 01، مارس 1992، ص. 16.

² مارك سوينبورن وآخرون، "استقلالية البنك المركزي"، مجلة التمويل والتنمية، المرجع السابق، ص. 19.

³ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 2001، ص. 149.

المبحث الثاني: فاعلية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

المطلب الأول: دور السياسة المالية في تنمية اقتصاديات الدول المتخلفة

تدعوا الحاجة في الدول التي لم يكتمل نموها الاقتصادي بعد و هي البلدان التي ليتوفر لسكانها بصفة عامة إلا مستوى معيشي أقل من ما تكلفه لأمثالهم في اقتصاديات الدول المتقدمة إلى ضرورة السعي الجاد لرفع الدخل الحقيقي للفرد في المتوسط و ذلك عن الاستزادة من الكفاية الإنتاجية في استخدام الموارد الطبيعية والبشرية والأصول الرأسمالية والكفايات التنظيمية وكذلك عن طريق النهوض بكم وكيف الاستثمارات لزيادة موارد المجتمع الإنتاجية و على العموم النهوض بمعدل تكوين رؤوس الأموال المنتجة المادية و البشرية ولما كانت مشكلات التخلف الاقتصادية جوهرها الاجتماعية و السياسية تختلف من بلد متخلف إلى آخر فإن درجة نمو الاقتصاد الوطني تعتبر أحد عوامل الجوهريّة المحددة لدور السياسة المالية في البلدان المتخلفة و بالتالي التعرف على خصائص هذه المجتمعات و مشكلاتها يصبح أمرا حيويا في هذا المجال ولكن تفصيل ذلك يترك للدراسات المتخصصة فيه فإنه يلاحظ أن الدور الذي يمكن أن تقوم به السياسة المالية في تنمية اقتصاديات هذه البلدان لتحديد أساسا في ضوء المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الدول المشار إليها و المتمثلة أساسا في انخفاض الدخل القومي و في البطالة و في التبعثة الاقتصادية للخارج وهي مشاكل تعود إلى عدم وجود جهاز الإنتاجي الكافي لتشغيل الموارد المعطلة وإلى عدم وجود اليد العاملة الفنية و المدربة هذه المشاكل تضع السياسات المالية يختلف دورها إلى حد كبير عن دورها في تنمية اقتصاديات المتقدمة .

المطلب الثاني: دور السياسة المالية في تكوين رأس المال و تحقيق الاستقرار الاقتصادي

تستطيع السياسة المالية أن تساهم أن تساهم في تكوين رأس المال في هذه الدول بأسلوبين أساسيين الأول مباشر والثاني غير مباشر وذلك بواسطة الاستثمارات العامة التي تقوم بدور حيوي معروف في تنمية اقتصاديات الدول المتخلفة حيث تأخذ صورا متعددة بالنظر إلى أن حاجتها إلى الاستثمارات المشار إليها تكون شديدة وملحة نتيجة لأحجام رؤوس الأموال الخاصة عن المغامرة بالتوصيف في المراحل الأولى للتنمية في مشروعات ذات عائد منخفض أو غير منتجة اقتصاديا إلا في المدى الزمني الطويل و بالإضافة إلى الاستثمارات العامة تمارس السياسة المالية آثار هامة على تكوين رأس المال في القطاع الخاص و في هذا الشأن يمكن التمييز إجمالا بين حالتين: الحالة الأولى وفيها تتجه الدخرات إلى الاستثمارات و بطريقة آلية ومن ثم فإن كل ما يدخر يستثمر في هذه الحالة ويتلخص دور السياسة المالية هنا في التأثير على معدل الاستثمار الخاص وذلك من خلال تأثيرها على معدل الادخار الخاص¹.

وأهمية السياسة المالية في هذه الحالة واضحة أد أنها يمكن أن تستخدم للتأثير في تقسيم الإنتاج بين الاستهلاك وتكوين رأس المال وتؤثر نتيجة لذلك في معدل النمو الاقتصادي أما في الحالة الثانية وهي الأكثر تماشيا مع ظروف الدولة المتخلفة فإنه حيث لا يمكن الاعتماد على آلية المساواة بين الادخار والاستثمار المتوقعين فإنه يجب أن يكون تأثير السياسة المالية في التكوين الرأسمالي عن طريق التأثير في الميل للاستثمار وليس عن طريق زيادة عرض المدخرات كما هو الوضع في الحالة الأولى وقد تكون آثارها مشجعة لرأس المال الخاص كما قد تكون بمثابة له.

ويمكن القول إجمالا بأن الاستثمارات الخاصة تتأثر كما وكيفيا بمستوى الضرائب و نوعها وهيكلها كما وأن النفقات العامة تؤثر بدورها في الاستثمارات الخاصة فإشباع الحاجات العامة الأساسية مسألة حيوية لقيام القطاع الخاص بممارسة نشاطه على الوجه الأكمل و توفير الأمن وإشاعة روح الاستقرار واحترام العقود والالتزام بالتعهدات أسس لاغني عنها للنشاط الخاص وبالإضافة إلى ذلك تساهم الخدمات العامة كالتعليم والبحث العلمي في رفع إنتاجية العمل ولا يقتصر دور السياسة المالية في البلدان المتخلفة عن الإسهام في توفير الموارد المالية اللازمة لتعجيل التنمية الاقتصادية لتلك الدول بل إن هذه السياسة تعنى أيضا بتحقيق الاستقرار الاقتصادي هذا الاستقرار ليس إلا أحد الظروف الأساسية المناسبة لإحداث التنمية والذي ينبغي أن يدعم بغيره من الظروف المطلوبة لإنجاح السياسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية ويرجع ذلك إلى أن جانب من النجاح في بناء المجتمع اقتصاديا إنما يرجع بصفة أساسية إلى مدى مساهمة السياسة المالية مساهمة فعالة في التغلب على أية موجة

¹ بن طالي فريد، مرجع سابق، ص. 38 .

تضخمية حال ظهورها كي يتم البناء على أسس مستقرة سليمة والمسألة لأتخرج في النهاية عن كونها ترجيحاً للأهمية النسبية لهدف على هدف آخر وفق ما تمليه ضرورات التطور الاقتصادي.

المطلب الثالث: مدى فعالية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يرى بعض الاقتصاديين أن السياسة المالية غير قادرة على دعم الاستقرار الاقتصادي ولكن هذا الرأي أصبح يمثل الأقلية، وأصبح للسياسة المالية دور فعال تستطيع أن تقوم به في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والسؤال المطروح هو: ما إذا كان معدل التضخم أو درجة التباين في معدل التضخم هو أهم مقياس لعدم استقرار الأسعار و نقطة أساسية لسياسة الاستقرار.

إن عدم الاستقرار الاقتصادي يزيد من عدم التأكد، فالمتعاملين الاقتصاديين يتعين عليهم أن يقدموا فروضاً معينة عن التطورات المستقبلية لأنه كلما زاد عدم التأكد بالتقلبات المستقبلية في المتغيرات الاقتصادية كلما زادت صعوبة صياغة الفروض. فإذا كانت الدولة تمر بمرحلة تضخم مستمر فمن المعقول أن نتوقع أن معدل التضخم المتوسط في الماضي سيؤخذ كمعدل منظر للمستقبل ما لم يوجد سبب قوي لتوقع التغير، وعدم التأكد يدفع الأفراد إلى محاولة حماية أنفسهم بطرق تتعارض مع التنمية الناجحة.

والاستثمار طويل الأجل في رأس المال عالي التخصص أو المهارات التخصصية يكون غير منطقي في عالم محفوف بعدم التأكد، ولكنه أساسي لتحقيق مستويات عليا من التنمية الاقتصادية، وهذا هو الصراع الرئيسي للبحث عن درجة ما من الاستقرار

المبحث الثالث: تكامل السياسة المالية والسياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي

إن الهدف الأول للحكومة هو إتباع سياسة اقتصادية تحقق الاستقرار الاقتصادي وتعمل على الحد من التقلبات الدورية، ورغم النظرة المتكافئة لأهمية ودور كل من السياسيتين المالية والنقدية في العمل على الخروج من الأزمات

الاقتصادية أو في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. إلا أن المزج بين هاتين السياسيتين أو ما يعرف بالسياسة المصاحبة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة، أصبح ضرورة حتمية نظراً لطبيعة العلاقة الموجودة بين السياسيتين.

المطلب الأول : العلاقة بين السياستين المالية والنقدية

إن العمليات المالية والنقدية هي وسائل فعالة في الرقابة الاقتصادية العامة، والتنسيق بينهما أصبح ضرورة حتمية، ذلك أنهما قد يتعارضان مع بعضهما بصورة تضعفهما معاً وتمنع السلطات الحكومية من تحقيق أهدافها المرسومة، ويشدد على هذه الضرورة التداخل الموجود بين هذين النوعين من العمليات، فللعمليات المالية الحكومية مداوات نقدية مباشرة، كتمويل العجز في الميزانية عن طريق الاقتراض من البنك المركزي وهي عملية تؤثر في سيولة الاقتصاد، وكذلك عمليات الحكومة في أذونات الخزينة والتي لها أثر في سعر الفائدة وفي سوق السندات¹. كما أن الاختلاف الموجود بين السياستين المالية والنقدية زاد أهمية التنسيق بينهما ويمكن حصر أوجه الاختلاف في :

- إن تأثير السياسة المالية على الدخل ثم على الإنفاق (الطلب الكلي) تأثير مباشر يتحدد من خلال التغيرات في السياسة الضريبية والاتفاقية، أما تأثير السياسة النقدية على الدخل يكون بصورة غير مباشرة إذ أن الإجراءات والتدابير النقدية التي
- تتخذها السلطات النقدية في تغيير حجم الائتمان وكلفته ستنعكس في النهاية على النشاط الاقتصادي ثم على مستوى الإنفاق والطلب الكلي².
- تتسم السياسة المالية بوجود ما يعرف بالفارق الزمني اللازم لتحقيق فعاليتها، إذ تحتاج لوقت أطول بالقياس إلى فعالية السياسة النقدية التي تستغرق وقتاً أقل. وتعود مرونة السياسة النقدية إلى إمكانية اتخاذ التدابير والإجراءات النقدية من قبل السلطات النقدية دون الحاجة إلى تغيرات دستورية و سن تشريعات حكومية جديدة على عكس السياسة المالية التي تستوجب في معظم الأحيان سن التشريعات وإجراءات التغيير الدستوري عند اتخاذ الإجراءات والوسائل المالية من قبل السلطات المالية، وأن المهم في هذا الشأن ليس الفرق الزمني في تحقيق فعالية كلتا السياستين و إنما الأهم من ذلك ينحصر في تحديد الفترة الزمنية المحصورة بين توقيت تدخل السلطتين النقدية والمالية وبين نتائج هذا التدخل نقدياً أو مالياً , ويمكن حصر هذا الفارق إلى ثلاثة أنواع؛ النوع الأول

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2000، ص.169.

² ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص.464.

يعرف بفارق الإدراك ويتمثل في الفترة الواقعة بين ظهور الحاجة إلى التدخل وإدراك الحاجة الفعلية إلى اتخاذ الإجراءات والتدابير سواء نقدية أو مالية للتأثير على النشاط الاقتصادي، وهذا النوع من التدخل يتوقف على مدى توفر المعلومات والتنبؤات المستقبلية نسبياً، كما يتوقف على مدى تطور المجتمع اقتصادياً واجتماعياً. أما النوع الثاني فيعرف بالفارق الإداري المتمثل في الفترة المحصورة بين إدراك الحاجة إلى التدخل وبين تنفيذ التدخل فعلياً، أما النوع الثالث من هذه الفوارق الزمنية فيعرف بالفارق العلمي ويعبر عن الفترة بين تنفيذ التدخل الحكومي وبين النتائج الفعلية المحققة بسبب هذا التدخل.

السياسة المالية تتمثل في سياسة الحكومية، أما السياسة النقدية تتمثل في سياسة البنك المركزي.

- أثر ضئيل في تشجيع التوسع، ولكنها قد تحد بصورة فعالة من الاتجاهات التضخمية¹.

الإجراءات المالية لها القدرة على تشجيع التوسع الاقتصادي وتقل هذه القدرة عند إيقاف التضخم. أما العمليات النقدية فلها

ونظراً للتداخل والاختلاف بين الإجراءات المالية والنقدية فإن التنسيق بينهما من حيث الاتجاه والتوقيت أصبح أمراً ضرورياً ولا يمكن للسلطات أن تتغاضى عنه، لأن التغاضي عن ذلك يعني تفويت الفرصة على تلك السلطة لتحقيق ما تشده من أهداف اقتصادية متمثلة في تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي و تحقيق معدلات نمو اقتصادية مقبولة و تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي ترغب فيها هذه السلطة، بالإضافة إلى تحقيق التوازن على المستوى الداخلي والخارجي.

المطلب الثاني : الآثار النقدية للسياسة المالية

ترتبط السياسة النقدية بالسياسة المالية من خلال الدور الذي تقوم به السلطات النقدية وبقية الجهاز المصرفي لتمويل العجز في الميزانية الحكومية، أو الدور الذي تقوم به الحكومة باستخدامها لفائض الميزانية.

1/ في حالة العجز :

فمن أجل التعرف إلى طبيعة الآثار النقدية التي تخلفها السياسة المالية نفترض أن ميزانية الدولة تعاني من العجز، ويمكن تمويل هذا العجز عن طريق الاقتراض من الجهات الآتية : البنك المركزي، البنوك التجارية، الأفراد.

أ / الاقتراض من البنك المركزي :

إذا اقتضت الحكومة من البنك المركزي وزادت من إنفاقها فإن ذلك سيزيد من دخول الأفراد وبالتالي حجم الودائع لدى البنوك التجارية مما يزيد من قدرتها على الإقراض وبذلك يزداد عرض النقود، وبهذا لا يوجد فرق بين

¹ عبد المنعم علي السيد، مرجع سابق، ص.407.

قيام الحكومة بالاقتراض من البنك المركزي لتمويل عجز ميزانيتها أو قيامها بتمويل هذا العجز عن طريق الإصدار النقدي الجديد الذي يتولاه البنك المركزي باعتبار أن النتائج الاقتصادية والنقدية المترتبة عن كلا الأسلوبين هي واحدة تظهر في النهاية بصورة زيادة حجم السيولة المحلية الموزعة بين البنوك والأفراد مما يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي بجانبه الاستهلاكي والاستثماري¹.

ب / الاقتراض من البنوك التجارية :

أما إذا لجأت الحكومة إلى الاقتراض من البنوك التجارية لغرض تمويل عجز ميزانيتها، وكانت هذه البنوك تتوفر على احتياطات فائضة فإن قروضها للقطاع الخاص لن تتأثر بسبب الاقتراض الحكومي، وسيزداد عرض النقود بسبب التوسع في منح الائتمان وارتفاع دخول الأفراد، أما إذا لم تكن لدى البنوك التجارية احتياطات نقدية فائضة، فعندئذ تقلص من قروضها إلى الأفراد والمشاريع ولكن لن يتأثر العرض النقدي بل سيبقى على حاله لأن البنوك ستستبدل القروض العامة بالقروض الخاصة، غير أن حجم الائتمان الخاص سيقبل وكلفته ستزداد نتيجة لذلك.

ج / الاقتراض من الأفراد :

فإذا اقتضت الحكومة من الأفراد فإن العرض النقدي لن يتأثر، ذلك أن الودائع النقدية في حين أنها ستقل عندما يبتاع الأفراد لسندات الحكومية، إلا أنها ستزداد بنفس المقدار عندما يستلم الأفراد مدفوعات جديدة من قبل الحكومة تمثل دخولاً إضافية لهم.

ومما سبق يتضح أنه لا يمكن اعتبار هذه الأساليب لتمويل العجز في ميزانية الدولة تضخمية على الدوام، فقد تكون هناك طاقة إنتاجية فائضة، فيزداد الإنتاج دون الأسعار، كما

أن العجز قد لا يؤثر على عرض النقود ثم على المستوى العام للأسعار خاصة عندما تقوم الحكومة بالاقتراض من الأفراد.

2/ في حالة الفائض :

أما إذا افترضنا تحقيق فائض في ميزانية الدولة بسبب زيادة حجم الإيرادات الحكومية عن النفقات العامة، فإنه يمكن للحكومة أن تستخدم هذا الفائض في عدة مجالات يمكن حصرها في¹ :

قد يستخدم الفائض كإبداعات حكومية لدى البنك المركزي أو لتسوية ديون الخزينة الحكومية للبنك المركزي، وفي هذه الحالة سينخفض عرض النقد المتاح أمام الأفراد بسبب تقلص حجم الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية، وهو انكماش ناتج عن وجود الفائض نفسه، مما يؤدي إلى تقليص حجم الائتمان وارتفاع كلفته، وقد يعمل البنك المركزي على مواجهة ذلك جزئياً عن طريق سياسة نقدية متساهلة.

¹ ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص.466

¹ عبد المنعم علي السيد، مرجع سابق، ص.411.412

كما يمكن استخدام فائض الميزانية لزيادة ودائع الحكومة لدى البنوك التجارية مما يؤدي إلى زيادة قدرتها على التوسع في منح الائتمان، أما إذا رافق الإيداع الحكومي زيادة في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني الواجب على البنوك الاحتفاظ به لدى البنك المركزي فإن ذلك سيؤدي إلى تخفيض نسبي في حجم الائتمان المصرفي. أما إذا استخدمت الحكومة فائض الميزانية في إطفاء ديونها والخاصة بالبنوك التجارية بواسطة شراء السندات الحكومية من هذه البنوك، فإن احتياطات البنوك التجارية سترتفع إلى وضعها السابق مما يؤدي إلى زيادة قدرتها على منح الائتمان.

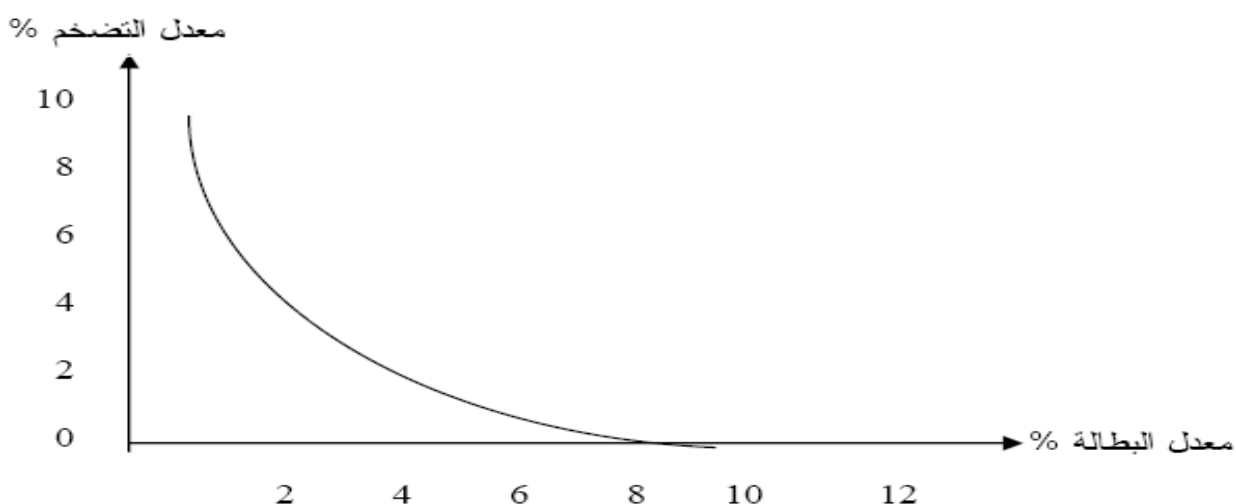
أما إذا استعملت الحكومة الفائض لإطفاء ديونها لدى الأفراد أي شراء السندات الحكومية من الأفراد، فإن ذلك لن يؤثر على الاحتياطات النقدية للبنوك وذلك لأن ودائع الأفراد لدى البنوك ستزداد كلما أطفأت الحكومة جزء من سنداتنا وهكذا لن يكون هناك تأثير أيضاً على عرض النقد لدى الأفراد لأن الفائض سيعود كدفوعات لإطفاء الدين الحكومي العام الذي يحتفظ به الأفراد .

وهكذا فإن تأثيرات الفائض على الاقتصاد تعتمد على طريقة استعماله، فبعض استعمالاته تؤدي إلى انكماش عرض النقد لدى الأفراد وحجم الاحتياطات النقدية لدى البنوك، مما يدفع إلى تخفيض الإنفاق في القطاع الخاص وذلك بتقليل ورة الائتمان وزيادة تكلفته ومن ناحية أخرى فإن استعمال الفائض لإطفاء السندات الحكومية التي تحتفظ بها البنوك التجارية قد يزيد فعلا من عرض الائتمان .

المطلب الثالث: التنسيق بين السياسة النقدية والمالية

في هذا المطلب سنحاول— ولو بشكل مختصر —التطرق إلى أهمية التنسيق بين السياسة المالية والنقدية وكيف لهذه الأخيرة أن تؤثر على منحى الطلب الكلي على وجه الخصوص. أولاً: أهمية التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية -منحى فيليبس- غالباً ما تلجأ الحكومة إلى تخفيض نفقاتها بهدف الحد من مستوى الطلب الكلي في فترات التضخم غير ان هذا الإجراء بنجم عنه بطالة في الأيدي العاملة، أما في حالة ما إذا قامت الحكومة بزيادة نفقاتها بهدف تحقيق زيادة في مستوى الإنفاق مما يعاينيه الإقتصاد من ركود فالنتيجة هي زيادة المستوى العام للأسعار(إرتفاع معدل التضخم)،وهنا تواجه الحكومة مشكلة المفاضلة بين البطالة والتضخم (كما ذكرنا سابقاً) كما هو مبين في منحى فيليبس.

شكل رقم (3) : منحني فيليبس



المصدر : موسجريف ريتشارد و موسجريف بيحي (تعريب ومراجعة د و محمد حمدي السياخي د.

كمال سلطان العاني) ، المالية في النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص440 .

من خلال الشكل يمكن القول بأنه إذا كان هدف الحكومة هو تحقيق الاستقرار في الأسعار فعندئذ يجب أن نقبل بقدر من البطالة قدره 9% مثلاً، أما إذا كان هدف الحكومة رفع مستوى العمالة والتقليل من معدل البطالة فعلى سبيل المثال أرادت تخفيض معدل البطالة إلى 2% فعليها أن تقبل بزيادة في الأسعار قدرها 5% وهنا تظهر مشكلة المفاضلة بين البطالة والتضخم أي الاختيار بين أفضل المستويات للاستخدام (التشغيل) ومستوى الأسعار حتى تصل إلى أفضل النتائج المسطرة ضمن السياسة الاقتصادية للدولة.

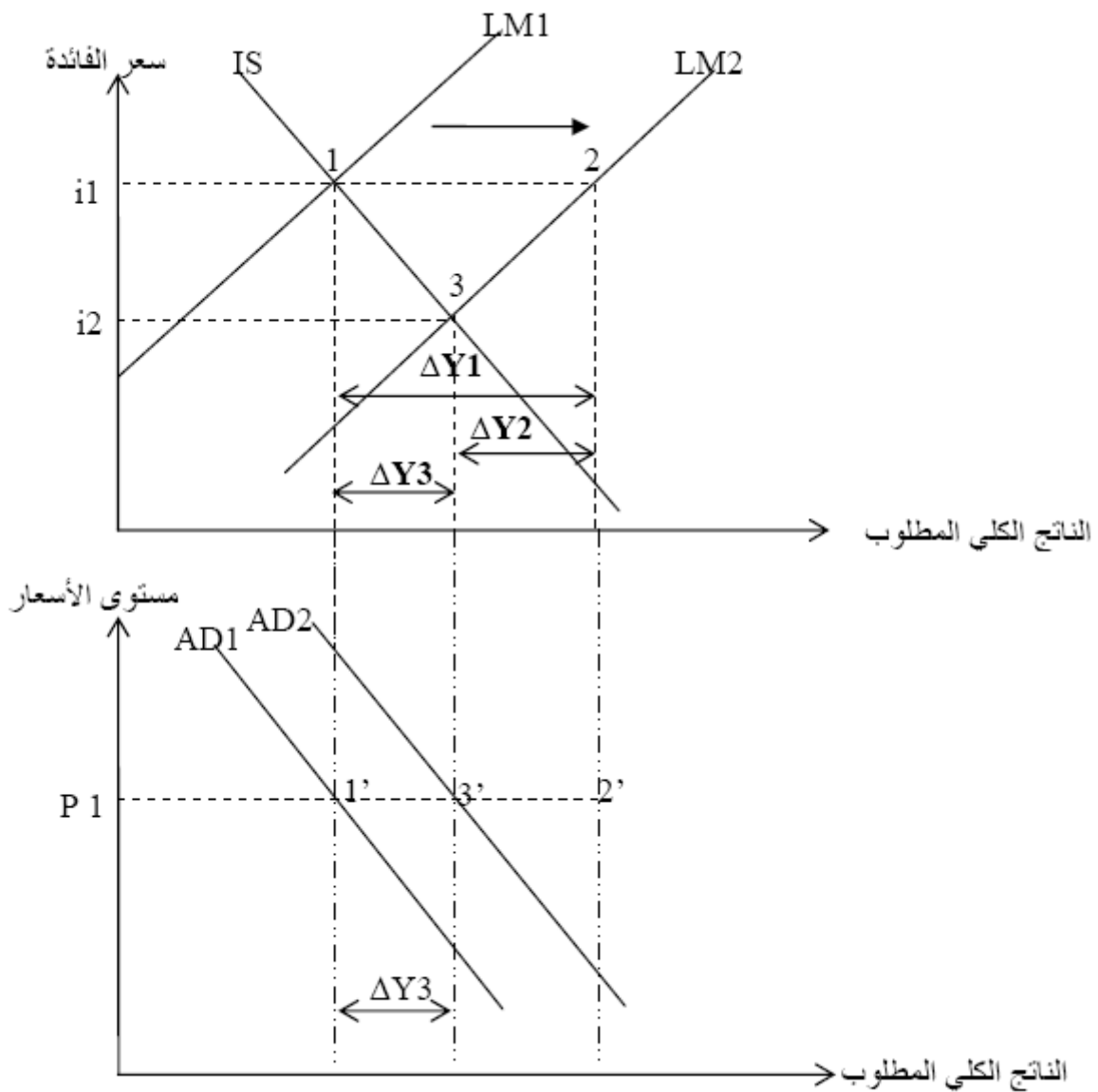
ثانياً: أثر السياسة النقدية التوسعية على منحني الطلب الكلي

1- السياسة النقدية التوسعية في ظل ثبات الأسعار:

عندما يزيد العرض النقدي وذلك باستعمال أدوات السياسة النقدية -مع ثبات الأسعار -يزيد العرض النقدي الحقيقي ومع بقاء الطلب على الأرصد النقدية على حاله فإنه يوجد عرض نقدي زائد في السوق النقدي يصاحبه انخفاض في سعر الفائدة فيزيد الاستثمار ومن ثم يزيد الناتج الكلي، ولكن زيادة الناتج الكلي يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود (سواء للمعاملات أو كمستودع للقيمة..). ومع ثبات العرض النقدي عند مستواه الجديد فإن زيادة الطلب النقدي تقضي إلى ارتفاع أسعار الفائدة فيخفض الاستثمار ومن ثم ينخفض الناتج الكلي (أثر الإزاحة)¹، ولكن بمقدار يقل عن الزيادة المبدئية في الناتج الكلي، ومن ثم تحدث زيادة صافية في الناتج الكلي عند مستوى الأسعار وهذا هو معنى انتقال منحني الطلب الكلي إلى اليمين، وهو ما يبينه الشكل (4) الذي يوضح تأثير الزيادة في العرض النقدي على الطلب الكلي.

¹ أثر الإزاحة: يطلق على الانخفاض في الاستثمار الخاص الناجم عن ارتفاع سعر الفائدة الذي ينجم عن زيادة الإنفاق الحكومي، وقد جاءت تلك التسمية من أن الحكومة عندما تقرر زيادة نفقاتها فأتمت تراحم القطاع الخاص في الحصول على الموارد الحقيقية، فيخفض حجم الاستثمار الخاص ومن ثم ينخفض الدخل.

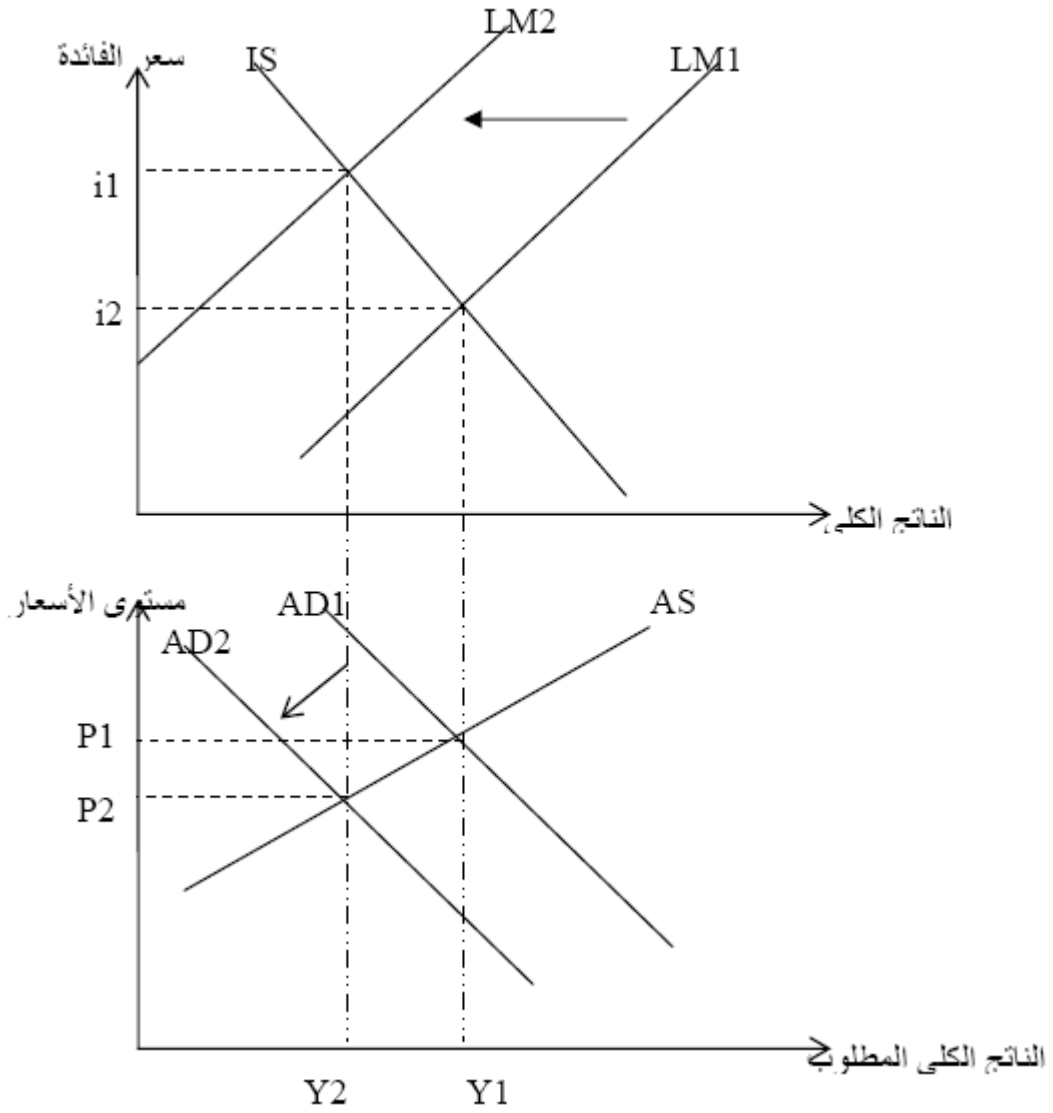
الشكل رقم (4) : يبين آلية عمل السياسة النقدية في ظل ثبات الأسعار



المصدر: أحمد أبو الفتوح علي الناقه، نظرية الاقتصاد الكلي: مدخل رياضي للسياسة المالية والنقدية،
مرجع سبق ذكره، ص114.

2- السياسة النقدية الانكماشية في ظل تغير الأسعار
يمكن تبيين أثر السياسة النقدية الانكماشية من خلال الشكل رقم(4) كما يلي:

شكل رقم (5) : يبين أثر عمل السياسة النقدية في ظل تغير الأسعار



المصدر: أحمد أبو الفتوح علي الناقه، نظرية الإقتصاد الكلي: مدخل رياضي للسياسة المالية والنقدية،

مرجع سبق ذكره، ص 611.

يقصد بالسياسة النقدية الانكماشية قيام البنك المركزي بتخفيض الكمية المعروضة من النقود باستخدام أدواته المختلفة ، إذ يؤثر انخفاض عرض النقود على الإقتصاد القومي بانخفاض أسعار الفائدة كنتيجة لانتقال منحنى LM 1 إلى LM 2 وما يصاحبه ذلك من انخفاض في الاستثمار من خلال السياسة النقدية الانكماشية، ويترتب عن ذلك انخفاض مستوى الناتج القومي كما هو موضح في الشكل (5) وتكون السياسة

الانكماشية عند مستوى التوظيف الكامل ذات أهمية كبيرة لأنها تقلل من الضغوط التضخمية في الاقتصاد القومي.

ثالثا : فجوات السياسة المالية والنقدية

إذا كان صانع السياسة يستطيع أن ينقل الطلب الكلي إلى اليمين حالا فإن القرار حول ما يجب عمله سيكون محدد تقريبا في:

يجب على صانع السياسة أن يحقق سياسة تدخلية توسعية لكي ينقل منحى الطلب الكلي إلى اليمين، لأن تكلفة ارتفاع لمرة واحدة في مستوى الأسعار بما تكون صغيرة بالمقارنة بالخسارة في الإنتاج التي تحدث في الفترة التي يأخذها الاقتصاد حتى يعود إلى العمالة الكاملة، لكن لسوء الحظ فإن هذا القرار يكون أصعب كثيرا عند اتخاذه بسبب وجود عدة أنواع من فترات الإبطاء التي تمنع الانتقال السريع لمنحى الطلب الكلي إلى اليمين و من ثم تمنع التأثير السريع للسياسة المالية والنقدية ولعل أهم هذه الفجوات متمثلة في:

1- فجوة البيانات : وهي الفترة الزمنية التي يأخذها صانع السياسة لكي يحصل علي البيانات التي تمكنه من معرفة ما يحدث في الاقتصاد فمثلا البيانات الدقيقة عن الناتج القومي الإجمالي مثلا ليست متاحة حالا إلا بعد عدة فترات زمنية طويلة وليكن بحوالي ربع سنة على انتهاء الفترة الزمنية التي يحسب خلالها¹

2- فجوة الإدراك : وهي الفترة الزمنية التي يأخذها صانع القرار حتى يكون متأكدا من أن البيانات تعطى إنذارا مؤشرا بأن مسار الاقتصاد القومي هو في هذا الاتجاه أو ذلك²

3- الفترة التشريعية : وتمثل الزمن الذي يمر حتى يتم تشريعا إنجاز سياسة معينة لا توجد الفجوة التشريعية بالنسبة لمعظم قرارات السياسة النقدية مثل عمليات السوق المفتوحة ولكن ستكون هذه الفجوة هامة جدا لتنفيذ السياسة المالية وربما تمر ستة أشهر حتى يتم إجازة تشريع ضريبي لتغيير ضريبة معينة أو إنفاق حكومي³.

4- فجوة الإنجاز أو التنفيذ : وهي الفترة التي تمر حتى يغير صانع السياسة من أدوات السياسة بمجرد أن يتم إقرار أن سياسة معينة جديدة يجب اتخاذها¹.

5- فجوة الفعالية (الاستجابة) : وهي الفترة التي تمر لكي تؤثر السياسة فعلا على الاقتصاد فالنقديين ينظرون إلى الفجوة الفعالية للتغيرات في العرض النقدي طويلة ومتغيرة من عدة شهور لإلى إلى عدة سنوات بينما أن الكينزيين عادة ينظرون إلى السياسة المالية على أنها لها فجوة فعالية منخفضة عن السياسة النقدية السياسة المالية تأخذ تقريبا حوالي سنة واحدة حتى يتحقق أثرها الكامل، ولكن هناك درجة كبيرة من عدم التأكد حول مقدار طول هذه الفجوة².

¹ أحمد أبو الفتوح علي الناقه، نظرية الاقتصاد الكلي: مدخل رياضي للسياسة المالية والنقدية، مرجع سبق ذكره، ص(148)

² نفس المرجع السابق، ص(148)

³ موسجريرف ريتشارد وموسجريرف بيجي، (تعريب ومراجعة د.محمد حمدي السياحي ود.كمال سلطان العاني)، المالية في النظرية والتطبيق، دارالمريخ للنشر، الرياض، 1992، ص

خلاصة الفصل :

من خلال ما تم ذكره يمكن القول أن السياسة المالية و السياسة النقدية تشكلان تكاملا وتناسقا بين أدواتهما، ودور كل واحدة منهما في تنمية اقتصاديات الدول المتخلفة عن طريق العلاقة التي تربطهما لتحقيق الاستقرار . وفي الوقت الذي يتحقق فيه هذا الاستقرار في المجتمع فان ذلك يمثل دعما ذاتيا لمسير هذه السياستين في طريق تحقيق أهداف التنمية ، رفع المستوى المعيشي في كل المجالات وتدعيما لقوة الاقتصاد القومي في إطار التحديات الكبرى التي تواجهها الدول داخليا وخارجيا.

الفصل الثالث :

السياسة المالية والسياسة النقدية المطبقة خلال 1990 - 2004

تمهيد:

إنّ السياسة المالية لأيّ دولة ما هي إلاّ البرنامج الذي تخططه تلك الدولة وتنفذه مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيّرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وذلك لتحقيق أهداف المجتمع(عمالة كاملة، استقرار ونمو اقتصادي، توازن في ميزان المدفوعات، التوازن الاقتصادي العام، تقليص الفجوة في الدخل بين أفراد المجتمع....الخ).

وتعدّ الموازنة العامة لأيّ دولة في العالم بصفة عامة هي المعبرّ الصادق عن أهداف تلك السياسة وكذلك الوسيلة الرئيسية لتحقيق رقابة السلطة التشريعية على أداء السلطة التنفيذية لوظائفها وتنظيمها لموارد الدولة وضمان حسن استخدامها، ويتفق ذلك مع وضع الموازنة للدولة في الجزائر تماما إذ أنّها البرنامج المالي للخطة عن سنة مالية مقبلة والمصمم لتحقيق أهداف محدّدة وذلك في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية طبقا للسياسة العامة للدولة، وقد عكست الموازنة العامة للدولة خلال الفترة محل الدراسة العديد من الأهداف الذي اختلف البعض منها من سنة لأخرى وظل البعض الأخر كما هو دون تغيير، وذلك وفقا للظروف التي يمر بها الاقتصاد الجزائري خلال تلك المرحلة.

المبحث الأول: تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2004

المطلب الأول: السياسة الإنفاقية العامة

1 - تعريف النفقات العامة وتصنيفها في الجزائر

تمثل النفقات العامة الصورة التي تعكس نشاط الدولة وأداة تحقيق أهدافها وتوجيه اقتصادها وضمان الاستقرار الاقتصادي في البلاد، ويمكن تعريف النفقات بأنها المبالغ المالية التي تصرفها الدولة إشباعا للحاجات العامة وتحقيقا لتدخلها الاقتصادي والاجتماعي في إدارة مجتمعها الإنساني.

إنّ المعايير التي نراها ضرورة موضوعية في الإنفاق العام هنا هو من الوجهة الاقتصادية معيار الشفافية، أو ما يقابله من الوجهة الحقوقية صدق التعامل في النفقة العامة مع السلطة التشريعية، وكذلك الأخذ بعين الاعتبار أنّ المجتمع الذي تتعامل معه هو مجتمع إنساني يفرض الانتباه إلى نظريات العلوم السلوكية والأخلاقية عند مخاطبته باتخاذ القرارات حتى تستطيع الوصول إلى أهدافنا من خلال وجدان الشعب، وهذا ما قصدناه بعبارة المجتمع الإنساني التي تضمنها التعريف المذكور أعلاه.

تقسم النفقات العامة في ميزانية الجزائر إلى قسمين: نفقات التسيير، نفقات التجهيز، وهذا طبقا للتفرقة بين طبيعة النفقات حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر الذي يحدثه والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع من أنواع النفقات.

1-1- نفقات التسيير

تعريفها

هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهام الجارية، وبصفة عامة هي تلك النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية، أي أنّ مهمتها تضمن استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية، حيث أنّ نفقات التسيير تشمل على نفقات المستخدمين ونفقات المعدات.

الجدول رقم (01): توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2006 حسب كل دائرة وزارية

المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية
4375766000,00	رئاسة الجمهورية.....
1872229000,00	مصالح رئيس الحكومة.....
224766775000,00	الدفاع الوطني.....

173130484000,00	الداخلية والجماعات المحلية.....
20413738000,00	الشؤون الخارجية.....
19423923000,00	العدل.....
26211667000,00	المالية.....
3364963000,00	الطاقة والمناجم.....
4625415000,00	الموارد المائية.....
269295000,00	المساهمة وترقية الاستثمارات.....
2999487000,00	التجارة.....
8112033000,00	الشؤون الدينية والأوقاف.....
110081456000,00	المجاهدين.....
749551000,00	التهيئة العمرانية والبيئة.....
4423943000,00	النقل.....
222036472000,00	التربية الوطنية.....
21143889000,00	الفلاحة والتنمية الريفية.....
2798151000,00	الأشغال العمومية.....
70315276000,00	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.....
4271339000,00	الثقافة.....
3553324000,00	الاتصال.....
911384000,00	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
85319925000,00	التعليم العالي والبحث العلمي.....
1051631000,00	البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.....
103955000,00	العلاقات مع البرلمان.....
16985289000,00	التكوين والتعليم المهنيين.....
4915473000,00	السكن والعمران.....
394262000,00	الصناعة.....
19524195000,00	العمل والضمان الاجتماعي.....
47867107000,00	التشغيل والتضامن الوطني.....
701061000,00	الصيد البحري والموارد الصيدية.....
10629291000,00	الشباب والرياضة.....

818283000,00	السياحة.....
1118161032000,00	المجموع الفرعي
165285945000,00	التكاليف المشتركة
1283446977000,00	المجموع العام

المصدر: قانون رقم 5-16 المؤرخ في 2005/12/31 المتضمن قانون المالية لسنة 2006.

2-1- نفقات التجهيز

تعريفها

تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي PNB وبالتالي ازدياد ثروة البلاد ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار وتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية والإدارية، والتي تعتبر مباشرة باستثمارات منتجة ويضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية.

جدول رقم (02): توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2006 حسب القطاعات

القطاعات	رخص البرامج	اعتمادات الدفع
الصناعة.....	-	-
.....		
الزراعة	229588000	112918000
والري.....		
دعم الخدمات	44390000	42122000
المنتجة.....		
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	116612100	312772000
التربية والتكوين.....	241114000	118772000
المنشآت القاعدية الاجتماعية	103900000	59206000
والثقافية.....		
دعم الحصول على السكن	150554000	131068000
.....		
مواضيع مختلفة.....	242431000	200077000

42800000	42800000	البلدية	المخططات للتنمية.....
101973500 0	222086800 0		المجموع الفرعي للاستثمار
3895000	-		آجال استحقاقات تسديد سندات الخزينة ممتلكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
238358000	-		دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحساب التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)
80000000	150000000		البرنامج التكميلي لفائدة الولايات
6000000	6000000		احتياطي لنفقات غير متوقعة
328253000	156000000		المجموع الفرعي للعمليات برأس المال
134798800 0	237686800 0		مجموع ميزانية التجهيز

المصدر: قانون رقم 5-16 المؤرخ في 2005/12/31 المتضمن قانون المالية لسنة 2006.

2- تطور الانفاق العام (نظرة عامة)

يعكس تطور الانفاق العام بمختلف بنوده تطور مسؤولية الدولة عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وما توفره من شروط صحية للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في كافة دول العالم عامة وفي الجزائر خاصة والتي تنازعها التوجهات .

جدول رقم (03): تطور نفقات الموازنة العامة خلال الفترة 1990 - 2004
الوحدة: مليون دج

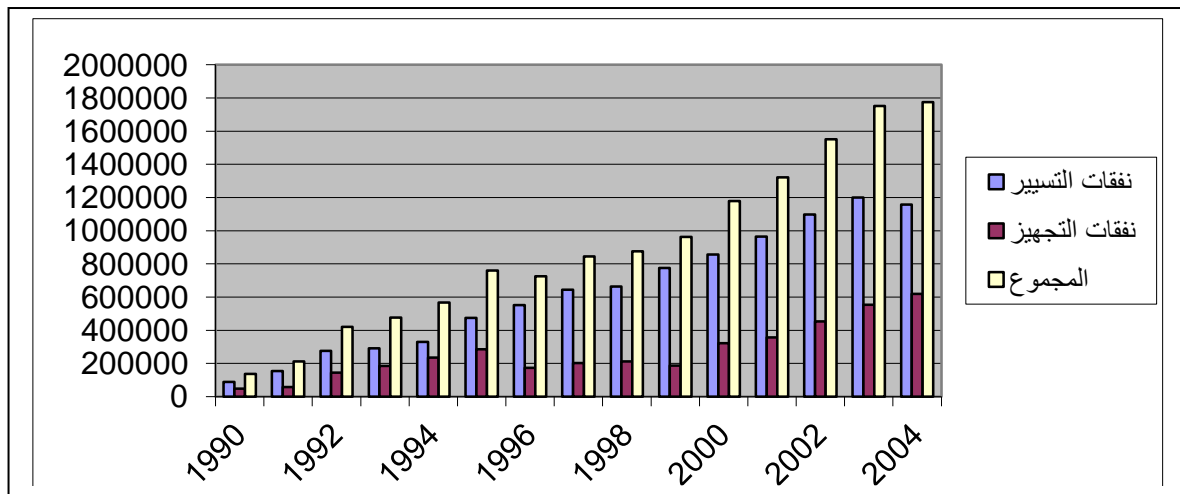
السنوات	نفقات التشغيل		نفقات التجهيز		مجموع النفقات
	النفقات	نسبتها مجموع النفقات %	النفقات	نسبتها مجموع النفقات %	
1990	88800	65.05	47700	34.95	136500
1991	153800	72.52	58300	27.48	212100

420131	34.28	144000	65.72	276131	1992
476627	38.86	185210	61.14	291417	1993
566329	41.66	235926	58.34	330403	1994
759617	37.65	285923	62.35	473694	1995
724609	24.02	174013	75.98	550596	1996
845196	23.86	201641	76.14	643555	1997
875739	24.19	211884	75.81	663855	1998
961682	19.45	186987	80.55	774695	1999
1178122	27.33	321929	72.67	856193	2000
1321028	27.06	357395	72.94	963633	2001
1550646	29.21	452930	70.79	1097716	2002
1752691	31.59	553649	68.41	1199042	2003
1775300	34.85	618665	65.15	1156635	2004

SOURCE: ONS Rétrospective Statistique(1970- 2002), Edition 2005.

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2003-2004.

شكل رقم (06) يوضح: تطور نفقات الموازنة العامة خلال الفترة 1990 - 2004



المصدر: من إعداد الطالب

المطلب الثاني: سياسة الإيرادات العامة

- مفهوم الإيرادات العامة وتصنيفها في الجزائر

تعتبر الإيرادات العامة الوسيلة المالية للدولة لتغطية نفقاتها وقد تطوّر مفهومها من أداة لتزويد الخزينة العامة بالأموال اللازمة لها إلى أداة للتأثير في الحياة العامة وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية إلى جانب غرضها المالي في ظروف تطوّر فيها حجم النفقات العامة نتيجة تطوّر وتنوع الحاجات العامة.

القول أنّ الإيرادات العامة النهائية المطبقة على الميزانية العامة للدولة المعروضة عموماً حسب الطبيعة القانونية والمصنفة في الجدول - أ - الملحق لقانون المالية في بابين هما: الموارد العادية، الجباية البترولية كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (04) يوضح الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2006

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف دج)
1- الموارد العادية	
1-1- الإيرادات الجبائية:	
001-201- حاصل الضرائب المباشرة	168140000
002-201- حاصل التسجيل والطابع	21610000
003-201- حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال (منها الرسم على القيمة المضافة على المنتجات المستوردة)	303090000
004-201- حاصل الضرائب غير المباشرة	117880000
005-201- حاصل الجمارك	850000
المجموع الفرعي(1)	117080000
2-1- الإيرادات العادية:	
006-201- حاصل دخل الأملاك الوطنية	610770000
007-201- الحواصل المختلفة للميزانية	12500000
008-201- الإيرادات النظامية	10000000
المجموع الفرعي(2)	-
3-1- الإيرادات الأخرى:	
الإيرادات الأخرى	22500000
المجموع الفرعي(3)	118650000
مجموع الموارد العادية	118650000
2- الجباية البترولية:	
011-201- الجباية البترولية	751920000
المجموع العام للإيرادات	916000000
	1667920000

المصدر: قانون 05-16 المؤرخ في 2005/12/31 المتضمن قانون المالية لسنة 2006

المطلب الثالث: الموازنة العامة للدولة

الموازنة العامة كأداة لقياس مدى تطوّر الممارسة الديمقراطية في المجتمع، ومن خلالها تقوم الحكومة بتخصيص الموارد المتاحة لتغطية النفقات اللازمة لإشباع الحاجات العامة، ومن ثمّ تعتبر الموازنة العمدة للدولة قلب النظام المالي وجوهره.

1- النظام المالي في الجزائر

شهدت الجزائر عبر تاريخها من العهد العثماني مرورا بالعهد الاستعماري الفرنسي حتى استقلالها أوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية مختلفة تختلف من فترة لأخرى انعكس هذا على النظام المالي الذي عرف هو الآخر عدة تطوّرات تجسّدت نتائجها على الموازنة العمدة للدولة، ولهذا نحاول أن نتطرق في عجلة لمرحلة تطوّر النظام المالي الجزائري.1

2- مفهوم الموازنة العامة للدولة في الجزائر

يرتبط مفهوم الميزانية العامة بمجموعة التغيّرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعلاقتها بالمجال التشريعي

3- دورة الموازنة العامة في الجزائر

تعرف دورة الموازنة العامة بأنها تلك المراحل المتعاقبة والمتداخلة التي تمر بها ميزانية الدولة، وهذه المراحل متباعدة في جميع الأنظمة المالية للدول ويبقى الاختلاف في توزيع المستويات في كل مرحلة والمراحل التي تمر بها الميزانية في الجزائر.2

4- الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة في الجزائر

بعد الانتهاء من إعداد واعتماد الموازنة تأتي المرحلة الأخيرة وهي التنفيذ ومن ثمّ المراقبة على التنفيذ، ويقصد بهذه الأخيرة إنفاق المبالغ المدرجة ضمن الموازنة العامة وتحصيل الإيرادات والمبالغ التي أدرجت هي الأخرى في الموازنة، فإن كانت السلطة التنفيذية هي المكلفة بإعداد وتحضير الميزانية لأسباب عدة في حين تتكفل السلطة التشريعية بالمصادقة على المشروع، أما مرحلة التنفيذ من اختصاص الحكومة التي تتولى التنفيذ والمراقبة على التنفيذ من خلال الوزارات والهيئات والمؤسسات التابعة لها أما البرلمان فيقوم بالرقابة السياسية معتمدا على مجموعة من الأدوات القانونية، في حين يمارس مجلس المحاسبة الرقابة القضائية.

5- عجز الموازنة العامة في الجزائر

تعتبر الموازنة أهم أدوات السياسة المالية في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي وضمان تحقيق التشغيل الكامل من خلال التحكم في حجم الانفاق العام والإيرادات العامة وإعادة توزيع الدخل والثروات من خلال

¹ لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص ص 8، 9.
² - أنظر: لعمارة جمال، مرجع سابق، ص ص 220- 230.

السياسة الضريبية والإنفاقية (أنظر المبحث الأول والثاني من هذا الفصل)، ويمكن توضيح بنود الموازنة العامة في الجزائر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (05) يوضح تطوّر بنود الموازنة العامة خلال الفترة 1990 - 2004

الوحدة: مليون دج

السنوات	التفقات العامة	نسبة النفقات العامة	الإيرادات العامة	نسبة الإيرادات العامة	الرصيد	الناتج الداخلي الخام PIB	نسبة الرصيد إلى PIB %
1990	152500	%1.19	136500	%1.01	16000	554388.1	2.88
1991	248900	%1.95	212100	%1.56	36800	862132.8	4.26
1992	311864	%2.44	420131	%3.10	108267	1074696	-
1993	313949	%2.45	476627	%3.52	(162678)	1189725	10.07
1994	477181	%3.73	566329	%4.18	(89148)	1487404	13.67
1995	611731	%4.78	759617	%5.60	(147886)	2004995	7.37
1996	825157	%6.45	724609	%5.35	100548	2570029	3.91
1997	926668	%7.24	845196	%6.23	81472	2780168	2.9
1998	774511	%6.05	875739	%6.46	(101228)	2830491	3.57
1999	950496	%7.43	961682	%7.09	(11186)	3238198	0.35
2000	1125161	%8.80	1178122	%8.69	(52961)	4123514	1.28
2001	1505526	%11.77	1321028	%9.74	184498	4260811	4.3
2002	1432800	%11.20	1550646	%11.44	(117846)	4537691	2.6
2003	1517673	%11.86	1752691	%12.93	(235018)	4758694	4.9
2004	1618400	%12.65	1775300	%13.10	(156900)	5379697	3
المجموع	12792517	%100	13556317	%100	547266-	41652631	34.56

المصدر: ONS, Rétrospective Statistique, 1970-2002, Edition

2005

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسنوات.

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2002، 2003، 2004.

المبحث الثاني: تطور السياسة النقدية في الجزائر

لقد عرفت الجزائر منذ منتصف الثمانينات اختلالات داخلية وخارجية حدت من قدرتها على إنجاز أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المنشودة، نذكر أهمها فيما يلي:

تدهور التبادل الخارجي واستمرار تزايد الديون الخارجية، وعجز مستمر في ميزان المدفوعات؛

انخفاض الناتج الداخلي الخام بالقيم الحقيقية؛

العجز المتنامي في الخزينة الذي يساهم فيه صندوق تطهير المؤسسات العمومية؛

المطلب الأول : محتوى الإصلاحات الاقتصادية

نتيجة العراقيل والقيود التي وقفت أمام إعادة التوازن الداخلي والخارجي، دخلت الجزائر مرحلة جديدة من الإصلاحات مست كل الميادين المتعلقة بإنعاش الاقتصاد الوطني، وذلك استعداد للانتقال إلى اقتصاد السوق وبعث النمو الاقتصادي الذي سادته الركود.

1 - الإصلاحات الذاتية

خلال سنة 1988 دخلت الجزائر في إصلاحات سياسة واقتصادية شاملة تهدف إلى فتح الأبواب تدريجيا لقواعد اقتصاد السوق، وتمثل الإصلاحات السياسية في الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، وقواعد الديمقراطية والتي ترجمت في دستور 1989؛ أما الجانب الثاني من الإصلاحات كانت موجهة لتنظيم الاقتصاد والتي يأتي تفصيلها فيما يلي :

أ/ الجانب التنظيمي : مست هذه الإصلاحات الجانب المؤسساتي (Institutionnel) عن طريق إصدار العديد من التشريعات والقوانين التي تضمن الإطار التنظيمي والضروري للدخول في اقتصاد السوق، والتي يمكن إنجازها فيما يلي 3

تعويض الاقتصاد المسير إداريا بميكانيزمات اقتصاد السوق الذي ترجم في دستور 1989؛

إعطاء استقلالية أكبر لمؤسسات القطاع العام والتي يجب أن تسير بقواعد تجارية وذلك من خلال تجسيد قانون 01/88 والذي يتضمن منح الاستقلالية القانونية للمؤسسات العمومية مع إعادة تأهيلها ومحو ديونها؛

منح فرص أكبر للقطاع الخاص للمشاركة في تطوير الاقتصاد لأنه قطاع يضمن الأداء الجيد؛

ب/ الجانب الاقتصادي :

³ بن طالبي فريد، "السياسات النقدية والسياسات المالية وعوامل نجاحهما في ظل التغيرات الدولية - دراسة حالة الجزائر -". رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002 ، ص153.

جاءت الإجراءات التصحيحية التي تمت في الجانب الاقتصادي تهدف إلى تنظيم الاقتصاد الوطني من أجل التحول إلى اقتصاد السوق عن طريق إعداد سياسات اقتصادية تتماشى مع المرحلة المقبلة والمتمثلة في :
* السياسة المالية :

إن الاعتماد الكبير على الحماية البترولية جعلت وضعية الاقتصاد الوطني مرهون بأسعار البترول التي تتحكم فيها الأسواق الدولية، مما جعل السلطات الوطنية خاصة بعد أزمة 1986 تعيد النظر في السياسة المالية من خلال عدة إجراءات أهمها إنشاء اللجنة الوطنية للإصلاح الضريبي .
* السياسة النقدية :

لقد أصبح البنك المركزي بموجب قانون النقد والقرض 10/90 المسؤول الوحيد على تسيير السياسة النقدية وفي ظل استقلالية تامة، وكان الهدف من هذا القانون هو فصل السياسة النقدية عن السياسة المالية من جهة، والتحكم في الكتلة النقدية من جهة أخرى، عن طريق :
محاربة التضخم ومختلف أشكال التسريبات؛
وضع نظام مصرفي عصري وفعال في مستوى تعبئة توحيد الموارد؛
الحد من توسع القرض الداخلي؛

2 - الإصلاحات المدعومة من طرف الهيئات المالية الدولية:

لقد اضطرت الجزائر إلى التوقيع على اتفاقية مع صندوق النقد الدولي وذلك من أجل فك الحناق على الديون الخارجية وذلك بإعادة جدولتها ومحاربة الركود الاقتصادي، وقد تم التوقيع على مرحلتين، الأولى تمثلت في الاتفاقية المعروفة بـ " ستانداي " في افريل 1994 والتي امتدت إلى مارس 1995 ، والثانية تعرف باتفاقية " تسهيل التمويل الموسع " في أفريل 1995 وامتدت إلى مارس 19981، وتمثلت هاتان الاتفاقيتان في برامج التثبيت والتكييف الهيكلي.

المطلب الثاني: تحقيق النمو الاقتصادي:

بدأ عمل السياسة النقدية مع بداية التسعينات، وفي ظل هذه الفترة عرفت الجزائر عدة اتفاقات مع صندوق النقد الدولي فمن اتفاق الاستعداد الائتماني إلى برنامج التعديل الهيكلي، ودلت التجارب التاريخية على أن تطبيق برامج التقويم هذه تنتج عنها آثارا انكماشية في الأمد القصير، لأنه يمر بتطهير الاقتصاد وإعادة إقرار التوازنات، ويتطلب ذلك توفير الشروط الضرورية للإنعاش، لأن عمل السياسة النقدية عندما ينصب على خفض العجز المالي والتضخم، سينجم عنه انخفاض القدرة الشرائية والبطالة. بسبب تخفيض العملة الوطنية.

إن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي كان في المتوسط سلبيا (-0,5%) في فترة ثمانية سنوات (1986-1993) حيث بلغ انخفاضه 2,2% في سنتي 1988 و 1993، ولكنه أصبح موجبا منذ 1995 إذ

عبد المجيد بوزيدي، تسعينات الاقتصاد الجزائري. ترجمة جريبب أم الحسن، موفم للنشر، الجزائر، 1999، ص.28. ¹

بلغ متوسطه 3,4 % خلال الأربع سنوات التي استغرقها البرنامج، وبالتالي فإن برنامج التعديل الهيكلي قد حقق أهدافه، وأن المقاييس الأساسية للاقتصاد الكلي قد صححت، وأن السياسة النقدية قبل 1994 لم تحقق هدف النمو ويمكن اعتبارها مرحلة ركود، ولكن انطلاقاً من 1994 تمت عملية الانتقال إلى مرحلة نمو حقيقي إذ بلغت معدلات النمو الحقيقي إلى حوالي 3,4 % في عامي 1995 – 1996، وبلغ في سنة 1998 5,1 % (نتيجة انطلاق قطاع الصناعة في ذلك السنة والموسم الفلاحي الجيد)، وبلغ في 1999 3,2 %.

ويتأثر تطور الناتج الداخلي الخام بالصدمات الخارجية كالتقلبات الجوية بالنسبة للفلاحة وتقلبات أسعار برمبل النفط، حيث يجعل سير وتطور القطاعات مرتبط بقدرات الاستيراد التي تتأثر بالصدمات الخارجية، فالإقتصاد الوطني يعتمد على الخارج في تمويناته التي انخفضت خلال المرحلة (1986 – 1993).

وتبرز هذه الظاهرة بوضوح في شبه الركود في الحدود الحقيقية بالناتج الداخلي الخام خارج الفلاحة وخارج المحروقات، كما لوحظ ازدهاراً متردداً ابتداء من سنة 1995 مترجماً آثار استقرار الإقتصاد الكلي.

وبالرغم من هذا كله فقد استمر انخفاض الإنتاج في قطاع الصناعات التحويلية لأسباب من بينها تحرير الواردات، وهو ما يتطلب المنافسة الأجنبية للمنتجات الجزائرية وتأثير السياسات الاقتصادية الكلية التي خفضت الطلب المحلي.

ويبقى هذا النمو غير كافٍ للتخفيف من حدة البطالة، وكذا تحسين المستوى المعيشي للسكان، وزيادة الصادرات لكسب عملات جديدة لزيادة احتياطات الصرف، وعودة الثقة في العملة الوطنية، الأمر الذي سيرفع من قوتها الشرائية.

وهكذا ينخفض دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي نظراً لعدة عوامل أخرى مهمة تتحكم في عملية النمو الاقتصادي من بينها الصدمات و التقلبات الداخلية والخارجية، والجدول التالي يوضح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

جدول رقم (06) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة %

السنوات	1995	1998	1999	2000
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	3,8	5,1	3,3	3,8

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد صندوق النقد العربي ، سبتمبر 2001، ص 15.

بالنظر إلى الجدول نلاحظ أن النمو مرتبط بتحسين أسعار النفط وليس نشاطات أخرى في قطاعات اقتصادية.

المطلب الثالث: تحقيق توازن ميزان المدفوعات:

كانت الجزائر تتمتع بفائض مالي بفضل ارتفاع أسعار النفط حتى منتصف الثمانينات ولكن الانخفاض الشديد لأسعار النفط في سنة 1986 أظهر عدة إختلالات اقتصادية كلية وكشف هشاشة الإقتصاد الوطني،

وانخفضت قيمة الصادرات النفطية بمقدار النصف بين سنتي 1985 و 1986، فلجأت السلطة إلى فرض قيود على الاستيراد، مما أدى إلى انخفاض الواردات بنسبة 43% في فترة (85-87)، مما أدى إلى تشجيع ظهور سوق موازية للنقد الأجنبي، ومع انتعاش أسعار النفط بحلول سنة 1990، كانت الجزائر بصدد إدخال إصلاحات اقتصادية للتحويل نحو اقتصاد السوق فقامت بإبرام اتفاقيين تمويلين مع صندوق الدولي في عامي 1989 و 1991 (1)، وفي عام 1991 بدأت أسعار النفط في الانخفاض مرة أخرى، واتسم ميزان المدفوعات بالاختلال حيث حدث خلال هذه الفترة انخفاض في الاحتياطيات مع زيادة الاقتراض، وارتفع الدين الخارجي إلى 18,4 مليار دولار أمريكي في عام 1985 (حوالي 30% من إجمالي الناتج المحلي) إلى 26,5 مليار دولار أمريكي في عام 1993 أي (63% من إجمالي الناتج المحلي)، كما أن آجال تسديد الديون اتسمت بالمدى القصير، والقروض الجديدة من مصادر وكالات قروض الصادرات قصيرة المدى أيضا (من سنتين إلى ثلاث سنوات) وقد أدى ذلك إلى زيادة نسبة خدمة الدين.

وأمام أزمة اختلال ميزان المدفوعات أو البحث عن التوازنات الخارجية، قامت السلطات باتخاذ إجراءات عديدة لتعميق الإصلاحات الاقتصادية في بداية 1994 بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي على برنامج شامل لإعادة جدولة الديون في أبريل 1994 ومدة الاتفاق (الاستعداد الائتماني) سنة، بالإضافة إلى اتفاق آخر يمتد من 1995 إلى 1998، وتميز الجزء الخاص بإصلاح القطاع الخارجي بخفض خدمة الدين وتحسين وضعية ميزان المدفوعات والبحث عن التوازنات الخارجية مما أجبر السلطات العمومية على خفض قيمة الدينار بنسبة 7,3% في مارس 1994 ونسبة 40,17% في أبريل من نفس السنة. وكانت حصيلة الحساب الجاري لميزان المدفوعات في 1995 رصيد سالب بـ (1902) مليون دولار مقابل (1820) في 1994.

وبالموازاة مع ارتفاع صادرات المحروقات بالحجم وأيضا أسعار البترول (17,57 دولار للبرميل) في 1995 مقابل 16,31 دولار للبرميل في 1994) حدثت زيادة في الواردات بواقع 942 مليون دولار أمريكي وعجز أثر على مداخيل رأس المال وصل (-2080) دولار واستمر ذلك على مستوى حساب رأس المال، ووصل في 1995 إلى (-6370) مليون دولار، وسمحت إعادة الجدولة باقتصاد 478 مليون دولار التي لم تتمكن بالنسبة لهذه السنة من تغطية عجز ميزان المدفوعات الذي وصل (-1462) مليون دولار، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (07) تطور وضعية ميزان المدفوعات

الوحدة: مليون دولار أمريكي

بيان	1993	1994	1995

¹ كريم النشاشي وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص 102

-1902	-1820	360	رصيد الحساب الجاري
10288	8899	10262	الصادرات
10100	9158	8206	الواردات
-1320	-1241	-1336	خدمات بدون عوامل صافية
-2080	-1720	-1945	مداخيل رأس المال الصافي
1310	-1400	1586	تحويلات صافية
-1340	-2550	-60	رصيد حساب رأس المال
0	0	-2	الاستثمارات الصافية
-1340	-2550	-676	قروض ومتوسطة وطويلة صافية
0	0	618	تعديلات
-6242	-4370	301	رصيد ميزان المدفوعات
4780	4490	0	إعادة جدولة الديون

Source: Ministère des finances

وظهرت أزمة في النقد الأجنبي في نهاية عام 1993 عندما انخفضت الاحتياطات إلى أقل من 1.5 مليار دولار أي حوالي شهر من الواردات وانتقلت احتياطات الصرف إلى 2,64 مليار دج في 1994 ثم إلى 2,018 مليار دولار في 1995، هذه المبالغ تقدم على التوالي 2,81 شهرا و 2,0 شهرا لواردات السلع والخدمات. بعد إعادة الجدولة، تقلص معدل خدمة الدين الأجل المتوسط والطويل إلى 48,7 % في 1994 و 40,9 % في 1995، لكن بدون إعادة جدولة الديون هذا المعدل يكون 95,9 % و 94,0 %.

إن الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات قد تحسن بحوالي 200 مليون دولار في الثلاثي الرابع من سنة 1995 حسب نشرية (conjoncture) التي يصدرها بنك الجزائر.

إن الظرف المواتي لسوق النفط والتوجه نحو تخفيض الواردات وبالارتباط بمتابعة جهودات الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي سمح كله بالحصول على فائض تجاري ب 100 مليون دولار خلال نفس المدة مقابل عجز ب 180 مليون دولار في الثلاثي السابق حسب توضيح بنك الجزائر واحتياطات الصرف وصلت 2,11 مليار دولار في نهاية ديسمبر، أي 2.1 شهر لواردات السلع والخدمات مقابل 2 مليار دولار في نهاية سبتمبر 1995.

أشار البنك أيضا بأن الثلاثي الرابع تميز بتخفيف التوترات في سوق الصرف مع تعزيز المرونة في تحديد معدل الصرف".

هذا الأخير وصل حسب النشرة إلى 52,2 دينار لدولار في نهاية ديسمبر 1995 مقابل 50,3 دينار في نهاية سبتمبر من نفس السنة أي "التمهيد للاستقرار" بالاعتماد على سلوك صارم للإجراءات النقدية والمالية لبرنامج الاستقرار .

غير أن إعادة التوازن لسوق الصرف يتركز على أهمية التمويلات الاستثنائية لميزان المدفوعات ونخص بالذكر أساسا إعادة جدولة الدين الخارجي كما توضح النشرة.

إلا أن أهمية هذه التمويلات المبذولة في 1994 و 1995 بسبب فعل التمثين أو التقويم ساهمت في ارتفاع اللجوء للدين الخارجي متوسط وطويل الأجل في نهاية 1995 الذي وصل (31,3 مليار دولار) وتراجعت نسبة خدمة الدين بـ 5 نقاط بالمقارنة مع سنة 1994 (14).

أما إيرادات صادرات المحروقات قيمت بـ 6,3 مليار دولار في السداسي في سنة 1997 الثاني منها 600 مليون دولار على الأقل في السداسي الأول، هذا يفسر بظروف نسبيًا أقل ملائمة خلال الستة أشهر الأخيرة للسنة، وهذا يعود إلى تراجع السعر المتوسط للبرميل (19,5 دولار) بالنسبة لمستواه في السداسي الأول (20,12 دولار) وأيضا تراجع أكثر من المستوى الذي وصله في السداسي الثاني من 1996 (23,4 دولار).

استقرت إيرادات البضائع في مستوى السداسي الأول 4 مليار دولار وسجل حساب المعاملات الجارية فائضا بـ 1,4 مليار دولار مقابل 2 مليار دولار في السداسي الأول، وانخفاض هذا الفائض مرتبط أساسا بانخفاض إيرادات المحروقات في السداسي الثاني من سنة 1997.

حساب رأس المال خارج إعادة الجدولة ودعم ميزان المدفوعات قد حققا عجزا أقل من السداسي الأول وهو 1,1 مليار دولار، وفي المجموع تستمر إعادة تكوين احتياطات الصرف في السداسي الثاني لتبلغ 1,6 مليار دولار، مستوى أكبر بقليل من مستوى التمويلات الاستثنائية (بطريقة إعادة جدولة الدين الخارجي "1 مليار" ودعم متعدد لميزان المدفوعات 360 مليون دولار). التي تستمر لتساهم في تعزيز الوضعية الخارجية. وصلت احتياطات الصرف 8,05 مليار دولار في نهاية ديسمبر 1997 (وهي 4 أشهر وتصنف لواردات السلع والخدمات).

وأخيرا فإن تعزيز الوضعية الخارجية يسمح بتحسين العرض القوي للمعاملات الأجنبية لبنك الجزائر في سوق لصرف ما بين البنوك وهذا يساهم في تقوية التوازن (25).

وفي سنة 1998 انخفض متوسط سعر برميل البترول ليلعب في السداسي الأول 16 دولار وازدادت حدة هذا الانخفاض في السداسي الثاني ليلعب 11,90 دولار في المتوسط، وبلغت إيرادات الصادرات 9,8 مليار دولار أي 3,4 مليار أقل مما كانت عليه في عام 1997 ، حيث بلغت 13,2 مليار دولار.

¹ Media Bank, N° 24, juin/ juillet 1996 p 12.

² Media Bank, N° 34, Fevrier / Mars 1998 P.4

كانت الجزائر خلال السداسي الأول من سنة 1998 مرتبطة ببرنامج صندوق النقد الدولي واستطاعت تعبئة 920 مليون دولار كتمويل استثنائي بموجب إعادة الجدولة ودعم ميزان المدفوعات في إطار تسهيلات الصندوق وسمح ذلك بالتخفيف من الأثر السلبي لتدهور أسعار البترول، واستمرت احتياطات الصرف في الزيادة من 8 مليارات دولار في نهاية 1997 إلى 8,9 مليار دولار في ماي 1998 وانخفضت إلى 6,8 مليار دولار في نهاية 1998 أي بانخفاض قدره 2,1 مليار دولار في سبعة أشهر. وانعكس انخفاض الصادرات مباشرة على تسديد خدمة الدين إلى الصادرات والتي بلغت 47 % في 1998 بعدما استقرت في حدود 30% سنتي 1996 و 1997.

إن التدهور المسجل في الوضعية الخارجية في السداسي الثاني من 1998 قد استمر خلال السداسي الأول من 1999 بسعر متوسط لبرميل البترول 13,44 دولار، وأمام هذا التدهور قام بنك الجزائر نهاية خلال السداسي الأول من 1999 بالبحث عن تمويلات سريعة التعبئة لدعم ميزان المدفوعات وكانت التعبئة خلال السداسي الأول من 1999 لتمويلات دعم ميزان المدفوعات، ومع ذلك تواصل انخفاض الاحتياطي إلى أن وصل 4,6 مليار دولار في نهاية جوان 1999 بعد أن كان 6,8 دولار في نهاية 1998، ووصل سعر صرف الدولار في نهاية جوان 1999 إلى 68,31 دج في سوق الصرف ما بين البنوك بعد أن كان 60,35 دج في نهاية ديسمبر 1998.

إلا أن السداسي الثاني من سنة 1999 عرف ارتفاعا محسوسا لأسعار البترول لتبلغ 23 دولار للبرميل ما جعل متوسط السعر السنوي للبرميل يصل 17,9 دولار. وهكذا ارتفعت إيرادات الصادرات بـ 50% في السداسي الثاني مقارنة بالسداسي الأول لتبلغ 11,91 مليار دولار أقل من مستواها سنة 1997 وتفوق بـ 2 مليار دولار مستواها في سنة 1998.

وإجمالا فإن الميزان الجاري للمدفوعات الخارجية قد اتسم بالتوازن بعد أن بلغ عجزه 900 مليون دولار في سنة 1998.

أما سنة 2000 فقد تواصل فيها ارتفاع البترول حيث بلغ السعر المتوسط للبرميل 27,5 دولار في السداسي الأول و28,3 خلال الأشهر التسعة الأولى (16) 28,7 مليار دولار للبرميل لسنة 2000. وفي المجموع فإن الفائض الإجمالي لميزان المدفوعات يبقى مقبولا، وهذا ناتج من زيادة احتياطات الصرف بـ 3,3 مليار دولار خلال، وسجل هذا العام فائضا معتبرا يتوقع أن يكون 4,5 مليار دولار وسجل حساب راس مال خروج رؤوس أموال في إطار تسديد أصل الدين (1,4 مليار في السداسي الثاني) (27)

وعليه فقد سجل الميزان الكلي للمدفوعات الخارجية فائضا بفضل ارتفاع سعر البترول ساهم في توازن سوق الصرف ما بين البنوك وتزايد عرض العملات الأجنبية، كما ساهم في استقرار معدل صرف العملة الوطنية.

¹ عبد الوهاب كيرمان محافظ البنك المركزي، مرجع سابق، ص 14.

² Media bank N° 55, Aout/ Septembre 2001 p4.

المبحث الثالث: أثر السياسة المالية و النقدية علي الموازنات الاقتصادية في الجزائر

ليست ثمة ريب أنّ قرار الحكومة للإصلاحات الاقتصادية الهيكلية قد جاءت وليدة رغبة صادقة في علاج أزمة الاقتصاد الوطني، التي تراكمت أسبابها عبر فترة طويلة نسبيا، وتمثلت تلك الأزمة في اختلال التوازن الداخلي والخارجي واختلال علاقات النمو بين قطاعات الاقتصاد المختلفة، عجز الموازنة العامة للدولة، عدم تناسب كمية النقود مع عرض السلع.

المطلب الأول: رصيد الميزانية خلال الفترة 1990-2004

تغيّر رصيد الميزانية العامة خلال هذه الفترة بتغيّر أسعار المحروقات نظرا لكونه يتأثر بدرجة كبيرة بإيرادات الجباية البترولية.

كان رصيد الميزانية مع نهاية الثمانينات في حالة عجز حيث بلغ سنة 1989 (8100 مليون دج) تحوّل هذا الرصيد إلى حالة فائض مع بداية التسعينات كنتائج للإصلاحات التي انتهجتها الدولة حيث بلغ الفائض 16000 مليون دج سنة 1990 تحسن هذا الفائض إلى 36800 سنة 1991 أي ما يمثل نسبة 2.88%، 4.26% من الناتج الداخلي الخام، كما أنّ هذا التحسن في رصيد الميزانية يعود كذلك إلى تضاعف إيرادات الجباية البترولية حيث انتقلت من 76200 سنة 1990 إلى 161500 مليون دج سنة 1991.

لكن هذا الفائض لم يستمر حيث ظهر العجز مرة ثانية ابتداء من سنة 1992 (108267 مليون دج) تفاقم هذا العجز سنة 1993 حيث أصبح 162267 مليون دج أي ما يمثل 10.07%، 13.67% على التوالي من الناتج الداخلي الخام.

يمكن تفسير ذلك بتراجع أسعار النفط إذ بلغت 17.50 دولار للبرميل سنة 1993 عوض 24.34 دولار سنة 1990 مع ما ترتب عن ذلك من انخفاض في الجباية البترولية بالإضافة إلى ذلك ارتفاع النفقات العامة فقد ارتفعت سنة 1993 بنسبة 26.49% كما لا ننسى خدمة المديونية الخارجية أين عرفت أكبر نسبة لها من حجم الصادرات خلال فترة الدراسة حيث بلغت 82.2%. ويمكن توضيح ذلك عن طريق الجدول التالي:

الجدول رقم(08) يوضح تطوّر رصيد الموازنة خلال الفترة 1990-2004

الوحدة مليون دج

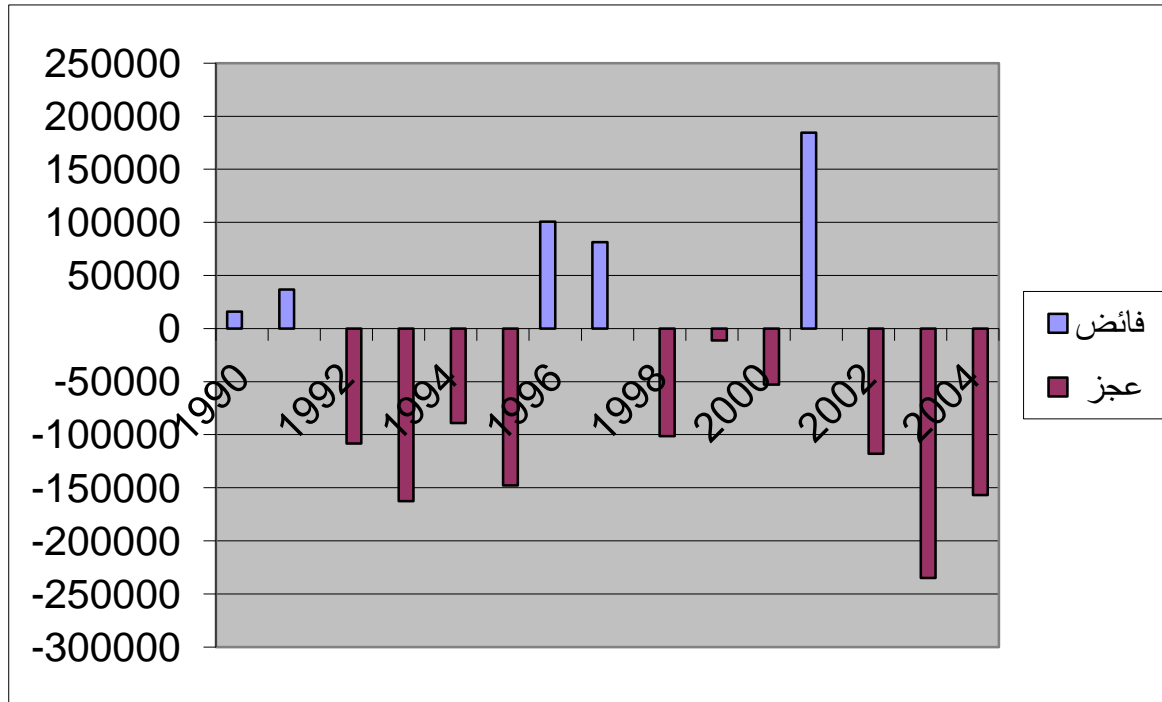
السنوات	الرصيد	النسبة إلى الناتج الداخلي الخام
1990	16000	2.88

4.26	36800	1991
10.7-	108267-	1992
13.67-	162678-	1993
6-	89148 -	1994
7.37-	147886-	1995
3.91	100548	1996
2.9	81472	1997
3.57-	101228-	1998
0.35-	11186-	1999
1.28-	52961-	2000
4.3	184498	2001
2.6-	117846-	2002
4.9-	235018-	2003
3-	156900-	2004

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول السابق.

ويمكن تمثيل المعطيات السابقة في منحنى بياني والمتمثل في:

الشكل رقم (07) يوضح تطوّر رصيد الموازنة خلال الفترة 1990 - 2004



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

تقلص عجز الموازنة سنة 1994 إلى 89.148 مليون دج والسبب في ذلك هو الإجراءات المنتهجة من طرف الدولة والمتمثلة في تعميق الإصلاحات الهيكلية، غير أنّ هذا العجز زادت حدّته سنة 1995 بسبب تفاقم حجم النفقات التي كانت وتيرة زيادتها أكبر من وتيرة الإيرادات.

لقد نجحت السلطات في ضبط الأوضاع المالية إلى درجة كبيرة منذ عام 1994 وتحول الرصيد من عجز يعادل ما نسبته 13.67% من الناتج الداخلي الخام سنة 1993 إلى عجز يعادل 6% من الناتج الداخلي الخام رغم هذا التحسن في رصيد الميزانية غير أنّ الاقتصاد الوطني يبقى هشاً وعرضة للأوضاع الخارجية وخاصة المتعلقة بأسعار النفط.

انحيار أسعار المحروقات سنة 1998 (12.85 دولار) انعكس على إيرادات الجباية البترولية مما حوّل رصيد الميزانية من فائض يعادل 2.9% من الناتج الداخلي الخام سنة 1997 إلى عجز 101228 مليون دج أي ما يعادل 3.57% من الناتج الداخلي الخام.

إنّ الأوضاع البترولية السلبية سنة 1998 استمرت آثارها إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 1999 أين سجل سوق النفط تحسناً سمح بتقليص العجز 11186 مليون دج أي ما يعادل 0.35% من الناتج الداخلي الخام، وهكذا عرفت توازنات الميزانية مع نهاية عشرية التسعينات تطوّراً ملحوظاً تبعاً لتغيّرات أسعار المحروقات.

تغيّرت توازنات الميزانية خلال سنة 2000 بتغيّر أسعار المحروقات نظراً لحصة الجباية البترولية في مجموع إيرادات الميزانية حيث ترتب عن ذلك عجز الميزانية قدره 52961 مليون دج ما يعادل 1.28% من الناتج الداخلي الخام، وخلال سنة 2001 ترتب عن توازنات الميزانية فائض قدره 184498 مليون دج ما يعادل 4.3% من الناتج الداخلي الخام وهذا راجع إلى ارتفاع الإيرادات بمعدّل أكبر من معدّل النفقات. لكن هذا الفائض تحوّل بدخول سنة 2002 إلى عجز رهيب إذ بلغ 117846 مليون دج أي ما يعادل 2.6% واستمر هذا العجز في الارتفاع حيث عرفت توازنات الميزانية سنة 2003 أكبر عجز خلال فترة دراستنا هذه إذ بلغ 235018 مليون دج ما يمثل 5% من الناتج الداخلي الخام، ويعدّ هذا العجز نتيجة التزايد الكبير في النفقات 13% بالنظر إلى الانخفاض الأول حدة للعائدات (-3.7%) ويعود تفسير انخفاض العائدات إلى مستوى أسعار النفط التي بلغت 19 دولار لبرميل.

* استمر هذا العجز خلال سنة 2004 لكن بأقل حدة من سنة 2003 وهذا راجع إلى تفاقم النفقات التي تزايدت بمعدّل أكبر من معدّل تغيّر الإيرادات.

مما سبق يتضح أنّ الاقتصاد الجزائري تميّز بعجز مزمن في الموازنة العامة للدولة والذي يعتبر أحد عوامل الاختلال الأساسية التي حلت بالتوازن المالي الداخلي، ويمكن حصر أسباب استمرار العجز في أغلب سنوات فترة الدراسة إلى سببين أساسيين هما:

- زيادة النفقات العامة للدولة بمعدّلات عالية ومتزايدة؛

- انخفاض الإيرادات العامة التي تبقى عرضة التغيرات الخارجية والمتعلقة بأسعار المحروقات على وجه الخصوص لكون إيرادات الموازنة تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية.
وإجمالاً فإنّ التوازن الداخلي للاقتصاد الوطني يعاني من اختلال يتمثل في عدم التناسب بين الإيرادات العامة والإنفاق العام وقد تمثلت الإختلالات أساساً في نمو النفقات العامة بمعدل أعلى من نمو الإيرادات العامة المتاحة محدودة المصادر.

المطلب الثاني: التضخم

واجه الاقتصاد الجزائري خلال سنوات كثيرة من الفترة محل الدراسة ضغوط تضخمية شديدة كما هو موضوع في الجدول الموالي.
أن تذبذب معادلات التضخم طيلة الفترة محل الدراسات عن تفاوت الإجراءات و السياسات المتبعة و المحاولات الرامية للحد من الضغوط التضخمية و التي نجحت في بعض السنوات و فشلت في سنوات أخرى.
من الجدول الموالي يتضح أن التضخم عرف عدة مراحل يمكن ذكرها في ما يلي:
الفترة 1990 - 1992 : خلال هذه الفترة عرف التضخم تزايد متواصل حيث بلغ سنة 1992 معدل 31,7% أكبر معدل خلال سنوات الدراسة و تفسير ذلك يرجع إلى عدة عوامل نذكر منها التوسع النقدي و المتتالي خلال سنوات هذه الفترة.
ارتفاع معدلات السيولة.

تزايد حجم الطلب مع ركود في مستويات الطلب

جدول (09) تطور معدل التضخم خلال الفترة 1990-2004

الوحدة : %

السنوات	معدل التضخم
1990	17.9
1991	25.9
1992	31.7
1993	20.5
1994	29
1995	29.8
1996	18.7
1997	5.6
1998	5.0
1999	2.6
2000	0.34
2001	2.2
2002	1.42
2003	2.6
2004	4.7

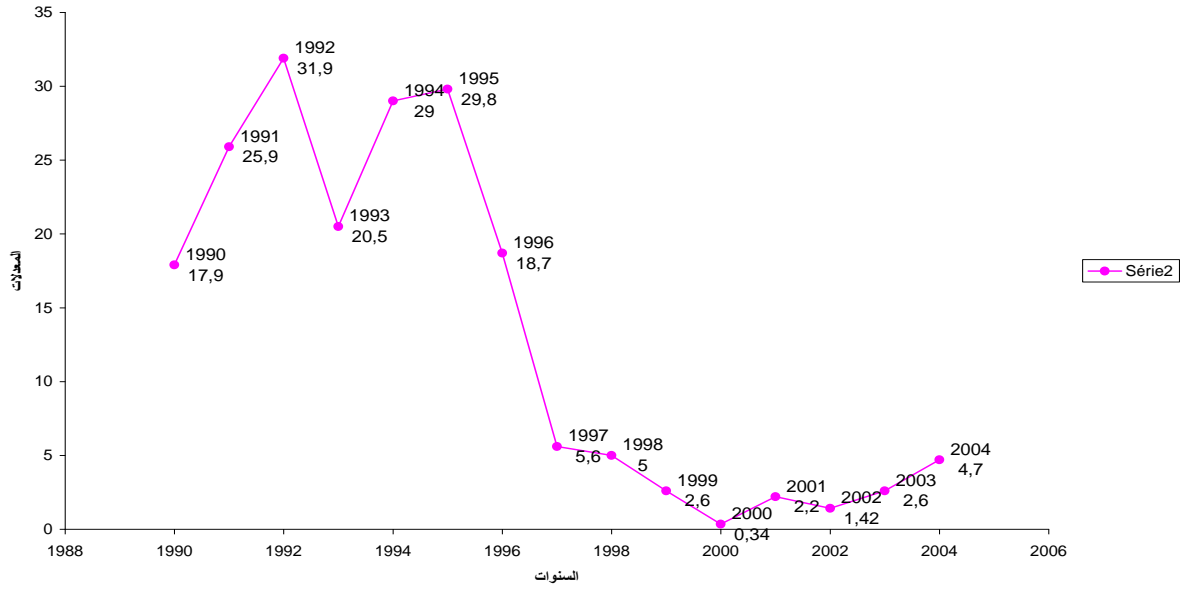
المصدر: O.N . S retrospective statistique 1970.1996 édition

المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي: مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي .لسنوات
2000،2002،2004

التقرير الاقتصادي الغربي الموحد - سبتمبر 2000.

الشكل رقم (08)

تطور معدل التضخم خلال الفترة 1990-2004



المصدر: اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

أما سنة 1993 انخفض فيها التضخم إلى معدل (20,5%) أي بـ 11 نقطة و ترجع هذه النتائج المشجعة إلى الإجراءات المتخذة من طرف السلطات النقدية، حيث انخفضت وتيرة التوسع النقدي من 24% إلى 21,62% ، بالإضافة إلى استقرار مستويات الطلب الكلي.

الفترة 1994-1995: خلال هذه الفترة ظهر الارتفاع في معدلات التضخم من جديد و كان هذا متزايد من سنة لأخرى إذ بلغ سنة 1995 معدل 29,8% و يرجع ذلك على الخصوص إلى : الركود الذي ميز مستويات العرض الكلي.

تخصيصات القروض الموجهة للاقتصاد التي لم يكن لها مقابل إنتاجي بالإضافة إلى ارتفاع وتيرة الطلب الكلي. الفترة 1996-1999: خلال هذه الفترة تراجعت معدلات التضخم وهذا ما يؤكد على مواصلة الجهود المتواصلة والرامية للحد من الضغوط التضخمية و نجاحها بداية من عام 1996 و قد بلغ معدل 18,7 فراح هذا المعدل يتراجع بصورة متواصلة ليقترص على معدل 2,6 سنة 1999، و تعود هذه النتائج الحسنة إلى تضافر عدة جهود نذكر منها :

التحكم في السيولة الاقتصادية، اعتدال وتيرة التوسع النقدي.

تدني حجم الائتمان المحلي خلال هذه الفترة.

تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب انتشار البطالة التي عرفت خلال السنة أكبر معدل لها (32%)

الفترة 2000 – 2004 : استمر التضخم في الانخفاض إذ قدرت نسبته سنة 2000 بـ 0,34 مقابل 2,6

سنة 1999 و بهذه النسبة للتضخم أصبحت الجزائر من الدول الشريكة الأكثر أهمية و حتى و أن كان يجب

بذل المزيد من الجهود حتى تصبح الجزائر من الدول ذات التضخم المنعدم .

لكن هذه النسبة للتضخم لم تستمر سرعان ما عاد التضخم حيث ارتفع إلى معدل 2.2% سنة 2001 ، ثم

تراجع من جديد ليقصر 1.42% سنة 2002 ثم اخذ معدلات متزايدة من 2.6 سنة 2003 ثم 4.7 سنة

2004.

تعود هذه النتائج إلى استمرار السيولة المفرطة في السوق النقدية بالإضافة إلى حركة هيكل الطلب على العملة

لوسائل الدفع الفورية مثل العملة الائتمانية و الودائع عند الطلب مع ميل أكثر أهمية نحو الودائع عند الطلب .

المطلب الثالث: السيولة الاقتصادية

عرفت السيولة الاقتصادية معدلات مرتفعة خلال الفترة 1990-2004 لكن إذا كانت نسبة السيولة مرتفعة

فذلك يشكل خطر لأنها تعتبر مؤشرا سابقا لعودة زيادة السيولة في الاقتصاد الوطني مما يزيد في التضخم و يقلل

من الاستقرار النقدي .

لقد بلغت نسبة السيولة 61 % سنة 1990 ثم تراجعت إلى 48 سنة 1992 ثم ارتفعت من جديد حيث

بلغت 52.7% سنة 1993.

من الجدول الموالي يتضح أن المستوى المعتدل للسيولة إرتبط بالفترة (1995 – 1997) حيث عرفت نسبة

السيولة سنة 1996 أدنى نسبة لها (35.7%) ، و هذا راجع للتطهير النقدي و المالي الذي وضع في إطار

برنامج استقرار اقتصادي الكلي , حيث أن

الامتصاص التدريجي لفوائض السيولة شرع في تحقيق الاستقرار النقدي الذي يبقى الشرط الضروري في استعادة

النمو الاقتصادي.

لقد عاودت نسبة السيولة خلال الفترة (1998 – 1999) الارتفاع أين بلغت 45% سنة 1999 و هذا

الاستقرار في مستوى 45% يفسر بزيادة عمليات إعادة التمويل عن طريق تحويل أموال إعادة الجدولة إلى نقود

وهذا يعكس صورة الاقتصاد الوطني الذي طغت عليه العملة النقدية المتداولة, و هذا مؤشر يقلل من الاستقرار النقدي مما يرفع من مستوى التضخم.

و مع مطلع الألفية الثالثة أخذت نسبة السيول في الارتفاع المتواصل حيث بلغت سنة 2000 نسبة 40.2 % و قد قفزت هذه النسبة إلى 71.4% و ذلك سنة 2003 و هي أكبر نسبة خلال سنوات فترة الدراسة.

و للتحكم في الإفراط في السيول قام بنك الجزائر بتكييف أدواته بإحلال تقنية استرجاع السيولة عن طريق المزاو محل الأدوات التقليدية للسياسة النقدية و ذلك منذ أبريل سنة 2002, و أصبحت هذه الأداة التقنية السائدة.

جدول رقم (10) تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 1990 – 2004 الوحدة مليار دج

السنوات	الكتلة النقدية M2	وتيرة التوسع %	سيولة الإقتصاد %
1990	343.1	11.5	61.8
1991	416.2	21.3	48.2
1992	515.9	24.0	48.0
1993	627.4	21.6	52.7
1994	723.6	15.3	48.6
1995	799.6	10.5	39.8
1996	919.6	15.0	35.7
1997	1.081.5	18.3	38.9
1998	1.287.9	14.1	45.5
1999	1.454.4	12.9	44.9
2000	1.659.2	14.08	40.2
2001	2.029.2	22.3	49.2
2002	2.901.5	17.3	63.9
2003	3.401.9	17.2	71.4
2004	3.756.2	10.9	69.8

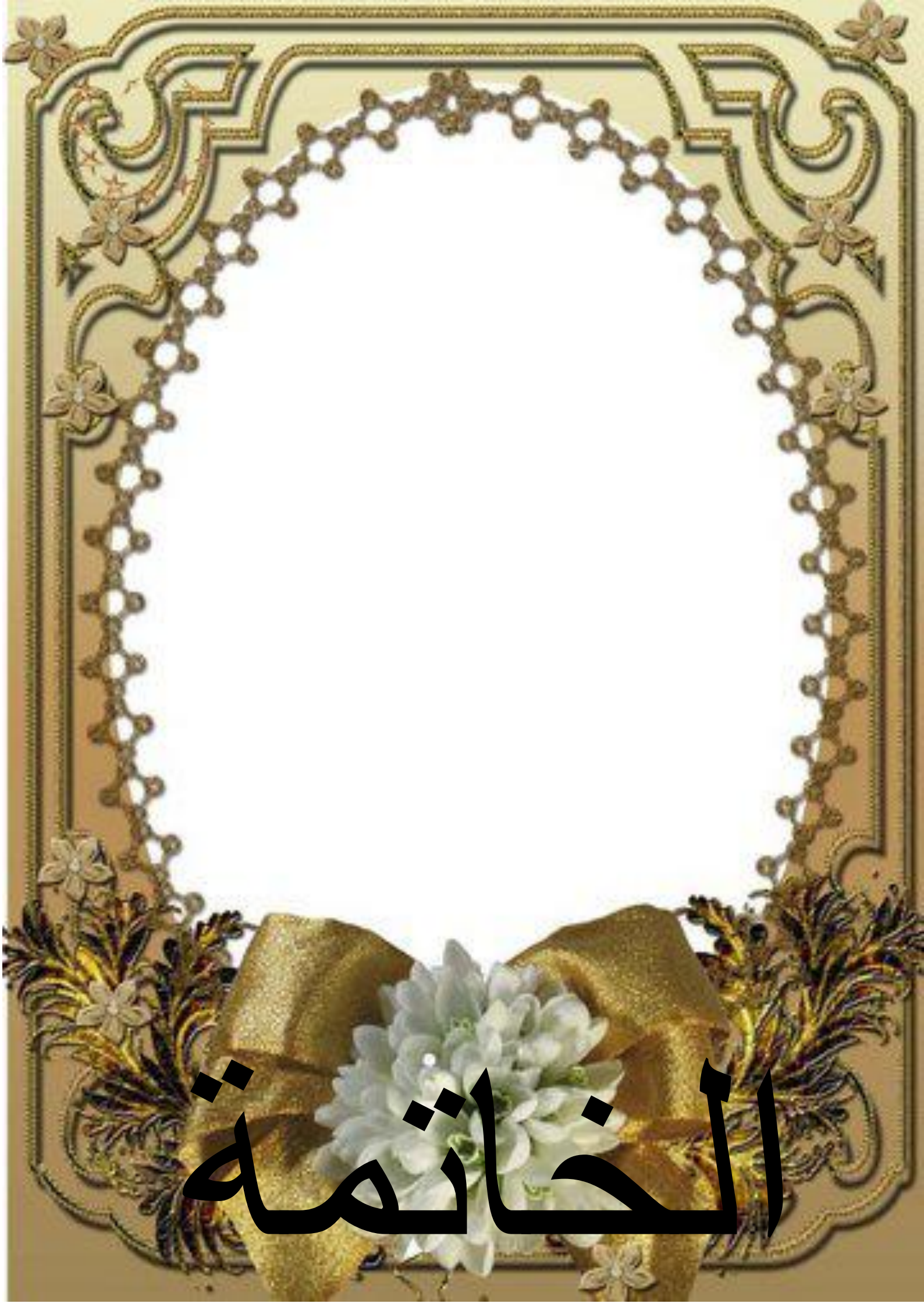
خلاصة الفصل

من خلال دراستنا للسياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2004 اتضح لنا أنّ السياسة الانفاقية تميزت بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته من سنة لأخرى طول فترة الدراسة نظرا لتوسع نشاط الدولة وقد مثلت نفقات التسيير خلال الفترة كلها حوالي 72% كمتوسط عام بينما مثلت نفقات التجهيز حوالي 37% من النفقات العامة في أحسن الأحوال.

أما الإيرادات العامة لقد عرفت تزايد متواصل خلال فترة الدراسة التي استمر اعتمادها بدرجة كبيرة على الجباية البترولية حيث مثلت هذه الأخيرة نسبة أكبر من 60% طوال سنوات الدراسة، ولهذا أصبح الاقتصاد الوطني عرضة للمتغيرات الخارجية وخاصة المتعلقة بأسعار النفط.

وكان من نتيجة ذلك أن الموازنة العامة الجزائرية اتصفت بالعجز المزمن والمستمر خلال أغلب سنوات الدراسة ابتداء من سنة 1992 ويرجع استفحال العجز إلى عجز الإيرادات العامة عن ملاحقة الزيادة في الإنفاق العام.

وفيما يتعلق بوضع التوازن العام للاقتصاد الجزائري فإنه يعاني من مشكلات أساسية وجوهرية تعكس في واقع الأمر حقيقة انعدام التوازن البنوي بصورة عامة، بعبارة أخرى أن الخلل يعتبر هيكليا في الأساس وقد تمثلت الاختلالات في نمو النفقات العامة بمعدلات أكبر من الإيرادات العامة المتاحة والمحدودة المصادر



الذاتمة

الخاتمة العامة

من خلال موضوع بحثنا حاولنا أن نعرض دور السياسة المالية و النقدية في تحقيق الاستقرار و النمو الاقتصاديين في الدول النامية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة آخذين بذلك الجزائر كنموذج للدراسة، فكان لابد من البدء أولاً بتقديم مجموعة من التعاريف و المفاهيم المتعلقة بالسياسة المالية و الأدوات المستخدمة و التي من خلالها نصل إلى تحقيق الأهداف المرجوة من خلال معالجة الأزمات و تفعيل النشاط الاقتصادي من أجل فهم السياسة المالية ، ارتأينا أن نرجع إلى جذورها الأصلية من خلال دراسة النظريات و الأفكار المتعاقبة من خلال التطور الفكري الاقتصادي عبر مختلف المدارس بدءاً من المدرسة الكلاسيكية والتي اعتبرت أن السياسة النقدية هي السياسة الرائدة والتي يضمن بها الأفراد تحقيق التطور و الاستقرار الاقتصاديين دون تدخل الدولة و أن آليات السوق كفيلة بإعادة التوازن دون مراقبة الدولة للنشاط الاقتصادي، وكان لأزمة 1929 و الكساد الكبير الأثر الواضح لعدم نجاح هذه السياسة بمفردها، وبرز بذلك تيار فكري جديد بزعامة الاقتصادي كينز والذي جسّد في التحليل الكينزي والذي أعطى للدول حق التدخل في النشاط الاقتصادي، واعتبر أن السياسة المالية قادرة على معالجة الأوضاع و الأزمات .

إلا أن ظهور أزمة من جديد و المتمثلة في الركود التضخمي أوجب ظهور تيار فكري بزعماء الاقتصادي فريد مان و مخالف للتيار الكينزي، وبذلك ظهر التحليل النقدي الذي أعاد للسياسة النقدية مكانتها ضمن السياسات الاقتصادية أي إبعاد الدولة عن النشاط الاقتصادي وتطبيق مبادئ سيادة الحرية الاقتصادية الفردية وهي الأفكار نفسها المتبناة في الفكر الكلاسيكي.

و أمام هذا الجدل القائم بين السياسيين برز فكر يناهز بضرورة التنسيق بين السياستين حسب الظروف المعاشة وحسب الوضعية الاقتصادية للدولة .

ومن أجل المقارنة بين السياستين المالية و النقدية ومحاولة التنسيق بينهما ومعرفة علاقتها بالسياسة الاقتصادية كان لا بد أن نعرض على دراسة مفصلة نوعا ما على السياسة النقدية من خلال إبراز المفاهيم و التعاريف المختلفة ، توضيح الأدوات المستخدمة المباشرة منها و غير المباشرة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

ومن خلال الدراسة السابقة، وإبراز الخلفية الاقتصادية لكل من السياستين المالية و النقدية و مختلف النماذج و الحلول المقترحة ضمن السياستين لمعالجة المشاكل و الأزمات التي تواجهها أي دولة درسنا مدى تأثير تطبيق هذه السياسات على اقتصاديات الدولة النامية، وما هي النتائج التي تم التوصل إليها. وباعتبار أن انقسام العالم إلى معسكرين شرقي ونظامه المتمثل في الاشتراكية، و الغربي و نظامه المتحسد في الرأسمالية، انتهجت العديد من الدول النامية النظام الاشتراكي باعتباره الأنسب إلى اقتصادياتها، فهي لا تمتلك نظام اقتصادي متطور إلا أنه مع انهيار المعسكر الشرقي و التحولات الاقتصادية الناشئة عن ذلك أضحى على الدول النامية ضرورة انتهاز النظام الرأسمالي و التحول إلى اقتصاد السوق من خلال إصلاحات اقتصادية و مالية ذاتية وأخرى مدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية، وهذا حسب الظروف الاقتصادية و المالية المعاشة لكل بلد .

وعلى ضوء هذه المعطيات أوضحنا أن الإختلالات التي تسعى سياسات برامج الإصلاح لعلاجها هي إختلالات هيكلية، كما أنها حصيلة تراكمات الصدمات الخارجية و الظروف الاقتصادية المختلفة التي تسود أغلب الدول النامية إضافة إلى ضعف كفاءة بعض السياسات الاقتصادية التي تستند إليها هذه الدول في إدارة اقتصادياتها، الأمر الذي أخرج إنجاز عملية تعديل هيكلية بصفة شاملة و الذي يتطلب إحداث تغييرات جذرية في السياسات و الهياكل الاقتصادية، خاصة الهياكل الإنتاجية .

والجزائر من بين هذه الدول النامية، التي اختارت النهج الاشتراكي كنظام اقتصادي وذلك منذ عشرينيات الاستقلال إلى غاية سنة 1988، وفي هذه الفترة عرفت السياسة المالية مرحلتين أساسيتين : من 62-1979 حيث عرفت هذه المرحلة انضباط في الميزانية خاصة في الفترة: 70-1979 وكذلك بادخار مهم وجه أساسا إلى

تمويل استثمارات المؤسسات العمومية الاقتصادية، أما المرحلة الثانية : 80- 1988 حيث عرفت هذه المرحلة تطور كبير في المالية العامة للدولة، حيث سجلت عجوزات متتالية، بعد أن حققت فوائض وزادت هذه العجوزات خاصة سنتي 85-1986 تزامنا مع الأزمة النفطية العالمية وكمحاولة لعلاج الاختلالات الداخلية والخارجية التي عرفها الاقتصاد الجزائري لجأت الجزائر إلى محاولة تصحيح ذاتية وذلك في إطار التحول إلى اقتصاد السوق لكن بعد النتائج السلبية التي أحرزتها، كان لا بد من التوجه إلى المساعدات الدولية ضمن سياسات الإصلاح الاقتصادي.

● الاستنتاجات :

تلخصت النتائج المتوصل إليها بصدد تحليل موضوع بحثنا إلى النتائج التالية :

1. للسياسة المالية دور في النشاط الاقتصادي يبرز من خلال الأهداف التي تصبوا إليها هذه السياسة.
2. تحقيق التناسق بين أدوات السياسة المالية والنقدية، ولا يمكن الانحياز إلى سياسة دون الأخرى، وإنما يجب إعطاء الأولوية لإحدى السياستين دون إهمال السياسة الأخرى وهذا حسب النظام والظروف السائدة.
3. لجوء السلطات الحكومية في فترة 1962-1979 إلى اتباع برامج اقتصادية واسعة ومكثفة تطلبت موارد مالية معتبرة عجز الجهاز المصرفي عن توفيرها.
4. الاختلالات المالية الداخلية الناتجة عن غياب الرقابة في تتبع مراحل إنجاز المشاريع وأيضا كيفية استعمالها للموارد المالية وعدم اهتمام المؤسسات بتكاليف المشاريع، وتأخر إنجازها، وإلزام الخزينة العمومية في المقابل بتمويل كافة احتياجات القطاع العمومي من خلال التسيقات المالية التي لا تسترجع قيمتها.
5. سوء تقدير النفقات الفعلية للمشاريع والإجراءات البيروقراطية المعقدة نتج عنها ضعف فعالية الاستثمار، التأخر في الإنتاج، وارتفاع تكاليف المشاريع المؤجلة للفتترات اللاحقة.
6. هيمنة الخزينة العمومية في تعبئة الادخار وتمويل الاستثمارات العمومية والغياب الفعلي والمحكم للجهاز المصرفي في دائرة تمويل الاقتصاد وخاصة فيما يتعلق برقابة عرض النقود.

7. المؤسسات العمومية كانت تتحصل وبدون تقديم ضمانات، على قروض دون أن تلتزم بتسديد ديونها، لأن القروض كانت مضمونة من طرف الدولة الأمر الذي أدى إلى عدم كفاية المؤونات المخصصة لخطر القرض، مما نتج عنه الإفراط في اللجوء إلى القروض الخارجية لتمويل الواردات وبالتالي تفاقم عبء المديونية الخارجية.
8. التوسع النقدي الناتج عن ضعف الادخار المحلي وشروط الاقتراض الخارجي أدى إلى الاعتماد على موارد الإصدار النقدي لتمويل الاقتصاد.
9. غياب سياسة نقدية فعالة خاصة قبل صدور قانون النقد والقرض 90-10.
10. بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 أصبح البنك المركزي يتمتع باستقلالية تامة في تسيير السياسة النقدية وبالتالي إعطاء فعالية أكبر للسياسة النقدية تساهم في تحسين أداء السياسة المالية.
11. فرض ضريبة على القيمة المضافة، والتي تعتبر من أهم أدوات وإجراءات الإصلاح الضريبي.
12. تبسيط هيكل أسعار الضرائب على الدخل الشخصي وكذلك ترشيد الحوافز والإعفاءات الضريبية في مجال فرض ضريبة الشركات.
13. إصلاح الضرائب على قطاع التجارة الخارجية من خلال تخفيض الضرائب على الصادرات تمهيدا لإلغائها، إضافة إلى انتهاج سياسة التخفيضات الجمركية على الواردات.
14. إنتاج سياسة الخوصصة كوسيلة لعلاج مظاهر انخفاض الكفاءة وتدهور الإنتاجية داخل القطاع العام.
15. بالرغم من النتائج الإيجابية التي حققتها الجزائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية سواء النقدية منها أو المالية، فيما يتعلق بالتوازنات الكلية، إلا أنها حققت بعض النتائج السلبية نذكر منها :
 - إهمال البعد الاجتماعي، بمعنى ضعف فعالية السياسات المستخدمة لتخفيف الآثار الجانبية لسياسات الإصلاح على الطبقات محدودة الدخل.
 - التركيز على تعظيم الآثار المباشرة لأدوات السياسة المالية وإهمال دور الحوافز الضريبية في رفع إنتاجية نشاط القطاع الخاص وعدم تطوير وتدعيم الإدارة الضريبية.

● التوصيات :

1. ضرورة الاهتمام بتعظيم الآثار غير المباشرة لسياسات الإصلاح في جانب العرض الكلي، من خلال تعزيز دور الحوافز الضريبية في رفع كفاءة تخصيص الموارد أيضا توجيه برامج الإنفاق العام الاستثماري إلى تهيئة الظروف الملائمة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتعزيز دور القطاع الخاص في ممارسة النشاط الاقتصادي.
2. الاهتمام بتنمية عنصر رأس المال البشري من خلال زيادة حجم الإنفاق الموجه لقطاع الخدمات الاجتماعية خاصة قطاعي التعليم والصحة.
3. ضرورة تخصيص برامج إنفاق تساهم في تعويض الطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل عن بعض الآثار التوزيعية السلبية الناجمة عن تطبيق بعض أدوات السياسة المالية الواردة في برامج الإصلاح الاقتصادي.

4. الاهتمام بالآثار غير المباشرة للسياسة المالية ومنح حوافز ضريبية من أجل رفع إنتاجية القطاع الخاص.
5. العمل على تحقيق إصلاح ضريبي شامل، على نحو يضمن تعويض النقص في حصيللة بعض الضرائب التي يتم تعديلها من خلال زيادة الإيرادات المتوقعة بالنسبة لبعض الضرائب الأخرى، وأيضاً تطوير الإدارة الضريبية وتدعيمها بالخبرات الفنية.
6. ضرورة تركيز سياسات الإنفاق العام على تطوير مشروعات البنية الأساسية ودعم برامج الإنفاق العام الموجه للمشروعات القائمة.

المرجع

قائمة المراجع

I- قائمة المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

- 1- السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية ، التوزيع العادي للدخول ، التنمية الاجتماعية و ضبط التضخم، دار النهضة العربية القاهرة، الطبعة الأولى، 1993.
- 2 - الناظم محمد النوري الشمري، النقود و المصارف، مدرسة الكتب للطباعة و النشر جامعة الموصل العراق، 1995.
- 3 - جميل الزيدانيين، أساسيات في الجهاز المالي، دار وائل للنشر عمان، 1999.
- 4 - سلوى سليمان، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات الكويت، الطبعة الأولى، 1973.
- 6- سهير محمود معتوق، النظريات و السياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية القاهرة، 1989.

- 7- سهير محمود معتوق، أمينة عز الدين عبد الله، المالية العامة، القاهرة، 2000.
- 8 - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2003.
- 9 - عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي و كلي، مكتبة زهراء الشرق، 1997.
- 10 - ضياء مجيد الموسوي، الإصلاح النقدي، دار الفكر الجزائر، الطبعة الأولى، 1993.
- 11 - ضياء مجيد موسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1994.
- 12 - كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.
- 13 - مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي و المصرفي، الدار الجامعية للنشر القاهرة، 1985.
- 14 - حامد عبد المجيد دراز، دراسة في السياسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، بدون تاريخ نشر.
- 15- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي (الاقتصاد المالي)، الدار الجامعية الإسكندرية، بدون تاريخ نشر.
- 16 - الزعبي هيثم، أبو الزيت حسن ، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي. دار الفكر، عمان، 2000 .
- 17 - عطون مروان، النظريات النقدية. دار البعث، الجزائر، 1989 .
- 18 - عبد المنعم السيد ، اقتصاديات النقود والمصارف. الأكاديمية للنشر، ط1، الأردن، 1999.
- 19 - باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد . ترجمة طه عبد الله منصور وآخرون، المملكة
- 20 - مصطفى أحمد فريد، حسين سهير محمد السيد ، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000 .
- 21- الأشقر أحمد، الاقتصاد الكلي. الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، ط.1، عمان، 2002.
- 22 - الوزاني خالد واصف، الرفاعي أحمد حسين، مبادئ الاقتصاد الكلي. دار وائل للنشر، ط.3، عمان، 2000.
- 23 - عبد المجيد بوزيدي، تسعينات الاقتصاد الجزائري. ترجمة جريبب أم الحسن، موفم للنشر، الجزائر، 1999
- 24 - لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.

ب- الدوريات و الملتقيات:

- 1 - صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، ، العدد01، مارس 1992.

- 2 - صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، العدد 01، مارس 1996 .
- 3 - صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، " السياسات النقدية في الدول العربية " . سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، ، العدد الثاني، أبو ظبي، 1996

ج- الرسائل :

- 1- بن طالبي فريد، "السياسات النقدية والسياسات المالية وعوامل نجاحهما في ظل التغيرات الدولية - دراسة حالة الجزائر- " . رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002 .
- 2- شملول حسينة ، " أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية - دراسة حالة بنك الجزائر- " . رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001 .
- 3- لكحل ليلي ، "السياسة النقدية ومساها - دراسة حالة الجزائر- " . رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999 .

د- التقارير :

- 1- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 2000 .
- 2- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 2001.

هـ- القوانين والتعليمات و الجرائد:

- 1- التعليمات رقم 2001/06 المؤرخة في 06 ديسمبر 2001 المعدلة للتعليمات رقم 2001/01 والمتعلقة بنظام الاحتياطي الإلزامي.
- 2- كورنغ هوبي وونغ، " اصلاح أدوات السياسة النقدية " . مجلة التمويل والتنمية، ، العدد 01، مارس 1992، ص.16.
- 3- مارك سوينبورن وآخرون، " استقلالية البنك المركزي " . مجلة التمويل والتنمية، المرجع السابق،

و- مواقع الانترنت :

- 1- 04/02/2001 , WWW.Finance-Algeria.org
- 2- 19/03/2003 , WWW. Bank – of- Algeria.dz

II - قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

Les Ouvrages:

- 1- Benhlima Ammour, Monnaie et régulation monétaire. Edition Dahleb, Alger, 1997.
- 2- Benhalima Ammour, Le système bancaire algérien- textes et réalité-.Dahleb, Alger, 1997.
- 3- Besson Jean-Louis , Monnaie et finance. OPU, Alger, 1993.
- 4- ONS : Rapport sur a situation économique et sociale année 1999 CNES
Rapport sur la conjoncture économique et sociale de l'année 1997,2001, 2004.

Périodique :

- 1- Media Bank N°= 15, Alger 1995.
- 2- Media Bank N°= 44, Alger 1999.